

السَّراجي في المِيزان

للشيخ سراج الدين محمد

ابن عبد الرشيد السَّجَّادِ الحنفي رحمته الله

مع الحواشي المفيدة المسمَّى بـ

دليل الميزان

للأديب الفاضل الأييب محمد نظام الدين الكيراثي رحمته الله

مكتبة البشائر
كراتشي - باكستان

تعلّموا الفرائض وعلموها. الحديث

السِّراجي في المِيراث

للشيخ سراج الدّين محمّد بن عبد الرشيد السّجاوَندي الحنفي رحمته الله

مع الحواشي المفيدة

للأديب الفاضل اللّيب محمّد نظام الدّين الكيرانوي رحمته الله

المسمّى بـ

دليل الورثة



| | |
|--------------------|---|
| اسم الكتاب : | السراجي في الميراث |
| تأليف : | الشيخ سراج الدين محمد السجاوندي الحنفي <small>رحمته الله</small> |
| الطبعة الأولى : | ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ء |
| الطبعة الجديدة : | ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء |
| عدد الصفحات : | ١٤٨ |
| السعر : =/75 روبية | |

مكتبة البشري

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. +92-42-7124656, 7223210

بك ليند، سني پلازه كالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرڪي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الفرائض نصف العلم

قال رسول الله ﷺ: "تعلموا الفرائض"

الحمد: هو الثناء بالجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل. والله تعالى: اسم لذات الواجب المستحق لجميع صفات الكمال المنزّهة عن النقص والزوال. **حمد الشاكرين:** منصوب بنزع الخافض أي كحمد الشاكرين، والمراد من الشاكرين الأنبياء والأولياء ونحوهم، وحص الشكر بالذكر لا الحمد، أي لم يقل: كحمد الحامدين؛ لأن الشكر أشمل؛ لأنه كما يكون من اللسان يكون من الجنان، وكذا من الجوارح.

الصلاة: من الله تعالى رحمة، ومن العباد دعاء واستغفار؛ وإثما أتى بالصلاة بعد الحمد ليكون ساعياً في أداء حقوقه ﷺ؛ لأنه وسيلة الهداية والنجاة، وقاسم العلوم والخيرات، ويكون راجياً وراجياً لرحمة الله تعالى بقوله ﷺ: "من صلى عليّ واحدة صلى الله عليه عشراً".

محمد: بدل أو عطف بيان من خير البرية. **الطيبين الطاهرين:** المراد بالطيبين هنا أنهم متزهون عن الإثم بالقلب قصداً، وبالطاهرين أنهم متبرؤون عن العصيان بالجوارح. **قال رسول الله ﷺ إلخ:** بدأ بقوله ﷺ تيمناً مع كونه موافقاً للمطلوب؛ لأن فيه حثاً على تعلمه وتعليمه.

تعلموا الفرائض إلخ: هكذا رواية الفقهاء، وأما رواية المحدثين فأخرج البيهقي والحاكم عن أبي هريرة ربه قال: قال رسول الله ﷺ: "تعلموا الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم وإنه ينسى وهو أول ما ينزع من أمتي" وروى الدارمي عن ابن مسعود ربه قال: ذقال رسول الله ﷺ: "تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني مقبوض، والعلم سيقبض، ويظهر الفتن حتى يختلف اثنان في فريضة لا يجندان أحداً يفصل بينهما". والفرائض جمع فريضة وهي فعيلة من الفرض وله في اللغة معان: ١- "التقدير" كقوله تعالى: ﴿فَنُصِّفُ مَا فََرَضْتُمْ﴾ (النور: ٢٣٧) أي قدرتم ٢- "والقطع" كقوله تعالى: ﴿نُصِيباً مَّقْرُوضاً﴾ (سجدة: ٧) أي مقطوعاً محدوداً، ٣- "وما يعطى من غير عوض" كقول العرب: ما أصبت منه فرضاً ولا قرضاً، ٤- "والإنزال" كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ (القصص: ٨٥) أي أنزل، ٥- "والتيين" كقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ (التحریم: ٢) أي بينها، ٦- "والإحلال" كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ (الأحزاب: ٣٨) أي أحل الله له، ولما كان علم الفرائض - أعني العلم بقسمة الموارث - مشتملاً على هذه المعاني الستة؛ لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقطعة والإعطاء المنجرد عن -

وعلموها الناس، فإنها نصف العلم".

= العوض، وقد أنزل الله تعالى فيه القرآن، ويُن لـكل وارث نصيبه، وأحلّه له سُمّي بذلك.
وتعريفه كما في الدرالمختار: "علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة"، ولا يخفى أن من تلك
الأصول الموصوفة بما ذكر الأصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب، بل هي العُمد في ذلك؛ إذ بدونها
لا تعرف الحقوق، ولذا قالوا: "من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم فريضة"، ودخل فيها معرفة كون الوارث
ذا فرض أو عصباً أو ذا رحم، ومعرفة أسباب الميراث، والتصحيح، والرد، والعول وغير ذلك، ودخل في مسمى
"الحق" الإرث وغيره كالوصية، والدين، وما يجب بالصلح والإقرار، كما في الخضرى.
وموضوعه: التركات، واندراجها تحت أفعال العباد التي هي موضوع الفقه بتقدير مضاف، أي تناول التركات
أو استحقاقها أو قسمتها كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣) أي أكلها.
وغايته: إيصال الحقوق إلى أربابها أو الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح. وهذا هو الأظهر،
والأول الأشهر.

واستمداده: من الكتاب والسنة في إرث أم الأم بشهادة المغيرة وأبي سلمة رضي الله عنه. وإجماع الأمة في إرث أم الأب
باجتهاد عمر رضي الله عنه الداخل في عموم الإجماع، وعليه الإجماع. ولا مدخل للقياس ههنا أي في تقدير الموارث؛ لأن
القياس مظهر لا مثبت والكلام ههنا فيما تستند إليه القسمة ثبوتاً لا ظهوراً. ومن الثابت بالسنة: إرث العصابات
لقوله عليه السلام: **أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ.**

وحكمه: أن تعلمه فرض كفاية. ومسائله: القضايا التي تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها، ككون النصف للبيت
كما في الطحطاوي. ونسبة أنه أخص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما. وواضعه: المجتهدون كما في الخضرى.
وفضله: يعلم من قوله عليه السلام: **"تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ"** الحديث.

وأركانه: ثلاثة: وارث، ومورث، وحق موروث. وشروطه ثلاثة: موت مورث حقيقة، أو حكماً كمفقود، أو
تقديراً كجنين فيه غرة. ووجود وارثه عند موته حياً حقيقة، أو تقديراً كالحمل. والعلم بجهة إرثه قرابة أو زوجية
أو ولاء، وهذا يختص القضاء كما في الرحيق المختوم.

علموها: إن كان المراد بها فرائض الله تعالى على عباده أو السنن المشتملة على الأوامر والنواهي، فتأنيث الضمير
ظاهر، وإن أريد به علم الفرائض الاصطلاحي (كما قيل) فتأنيثه باعتبار أن العلم مصدر يذكر ويؤنث.

نصف العلم: لما كان نبينا صلى الله عليه وسلم مخبراً صادقاً، وجعل العلم بها نصف العلم، وكان هذا خفياً على الأذهان
فاختلفوا واختاروا طرقاً ومسالك، فقال طائفة: لاندري ما معناه ولم نكلف به وليس علينا ذلك، بل يجب علينا
اعتقاد الحقيقة، عقلنا المعنى أو لم نعقل؛ لاحتمال تطرق الخطأ في التأويل. وأول الآخرون بوجوه ١ - منها: أنه
سمّاها نصف العلم لكثرة البلوى وعموم الاحتياج إليه. ٢ - ومنها: أنه سمي به لأن الإنسان محصور بين طوري =

الحقوق المتعلقة بتركة الميت

قال علماؤنا رحمهم الله: تتعلق بتركة الميت حقوق أربعة مرتبة: الأول: يبدأ بتكفينه ...
الخفية

= الحياة والمائة فجميع العلوم يحتاج إليه في حياته وإلى الفرائض بعد مماته. ٣- ومنها: أن سبب الملك نوعان: اختياري كالشراء وقبول الهبة، واضطراري كالإرث. ٤- ومنها: أنه سمي به تعظيماً لكثرة شعبها، وما يضاف إليها من الحساب. ٥- ومنها: أنه سمي به لزيادة المشقة المساوية لجميع العلوم في تحصيلها وتعليمها وتعلمها. ٦- ومنها: أنه سمي به لكثرة الثواب والفضل، فإن الإنسان يستحق بتعلم مسألة واحدة من الفرائض مائة حسنة، وتعلم المسألة من الفقه عشر حسنات، فلو قدرت مثلاً جميع الفرائض عشر مسائل وجميع الفقه مائة مسائل، يكون حسنات كل واحد منها ألف حسنة، وحينئذ تكون الفرائض باعتبار الثواب مساوية لسائر العلوم. ٧- ومنها: أنه سمي به باعتبار التقدير يعني أنك لو بسطت علم الفرائض كل البسط، لبلغ حجم فروعه مثل حجم فروع سائر الكتب. ٨- ومنها: أن النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا، وقاله ابن الصلاح وهو حسن.

علماؤنا: لما كان كون المؤلف حنيفاً معلوماً من خارج، علم أن المراد بقوله: "علماؤنا" علماء الحنفية، ومقول القول جميع ما في الرسالة من قوله: "تعلق" إلى انتهاء الرسالة، وكون بعض المسائل مختلفاً بين علماء الحنفية لا يقدح في كون ما في الرسالة قول علمائنا؛ فإن القول الذي تفرد به أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهم الله مثلاً هو أيضاً قول من أقوال علمائنا وإن لم يكن قول جميع علمائنا رحمهم الله. **بتركة الميت:** التركة - بفتح التاء وكسر الراء - مصدر بمعنى المفعول أي متروكة، ويجوز فيها كسر التاء وفتحها مع سكون الراء، وكذا كل ما كان على فعلة كنفية. واصطلاحاً: ما بقي بعد الميت من ماله صافياً عن تعلق حق الغير بعينه. ويدخل فيها الدية الواجبة بالقتل الخطأ، وبالصلح عن العمد، أو بانقلاب القصاص مالا يعفو بعض الأولياء كما في الذخيرة، فهي تركة حكماً. وبما ذكرنا اندفع ما عسى أن يقال: إن الدية حصلت بعد موته فليست بتركة؛ إذ هو لم يتركها فافهم.

حقوق أربعة: وهي: التكفين والدين والوصية وقسمة التركة، ووجه الضبط أن يقال: ما يتعلق بتركة الميت إما أن يكون للميت حظ منه أو لا يكون، الأول: التكفين. والثاني: إما أن يكون ثابتاً قبل الموت أو لا، الأول: الدين، والثاني: إما أن يكون ثبوته من قبل الميت أو لا، الأول: الوصية، والثاني: قسمة التركة.

يبدأ: نزل منزلة المصدر، أي الأول: الابتداء بتكفينه وتجهيزه، وأشار بلفظ "الابتداء" إلى الترتيب تأكيداً وإن كان قوله: "الأول" يعني عنه، ويستدل بالابتداء بالتكفين بحديث مصعب بن عمير رضي الله عنه لما توفي لم يكن له إلا رداءً لو غطي رأسه بدا رجلاه، ولو غطي رجلاه بدا رأسه، فقال عليه السلام: "غطوا رأسه، واجعلوا على رجله من الإذخر" فكفنه عليه السلام في رداءه، ولم يسأل أنه هل بقي للدين والوصية شيء أم لا.

وتجهيزه من غير تبذير ولا تقتير، ثم تقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله، ثم تنفذ وصاياه
بعد التكفين والتجهيز

وتجهيزه إلخ: والتجهيز: هو فعل ما يحتاج إليه الميت من حين موته إلى دفنه حتى القبر، فعلى هذا لا حاجة إلى ذكر التكفين، ولكن ذكره اهتماماً بشأنه.

من غير تبذير ولا تقتير: أي بلا إسراف ولا نقصان، وذلك إما باعتبار العدد، فتكفين الرجل بأكثر من ثلاثة أثواب والمرأة من خمسة تبذير، وبأقل من ذلك تقتير، وإما باعتبار القيمة، فإذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثلاً، فلو كفن بما قيمته أقل أو أكثر منها كان تقتيراً أو تبذيراً، فالاعتبار فيه للوسط، فإذا كان له ثوب يلبسه في الأعياد، والثاني يلبسه بين أقرانه، والثالث يلبسه في داره، فالأولى أن يكفن بالثاني. كذا قال السيد أقول: وهذا إذا لم يوص بذلك، فلو أوصى به، تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلاث.

ثم تقضى ديونه إلخ: أي الحق الثاني قضاء دينه المطالب من جهة الخلق، وهو عرفاً: وجوب مال في الذمة بدلاً عن شيء آخر. فالخراج دين؛ لأنه بدل عن منافع الحفظ، بخلاف الزكاة؛ لأن الواجب فيها تمليك - قال: من غير أن يكون بدلاً عن شيء آخر - فإذا كان الدين لواحد، فيدفع له ما بقي بعد التجهيز، فإن وقى فيها، وإلا فإن شاء عفا، أو تركه لدار الجزاء. وإن كان لجماعة وتفاوتوا في الأولوية، كدين الصحة حقيقة وهو ما كان ثابتاً بالبيئة أو بالإقرار في زمان صحته، أو حكماً وهو ما أقر به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق المعاينة، كما يجب بدلاً عن مال ملكه أو استهلكه، فإنه يقدم على دين المرض الثابت بإقراره فيه، أو فيما هو في حكمه كإقرار من خرج للمبارزة أو خرج للقتل قصاصاً، فإن استوتوا يقسم بينهم على حسب حقوقهم.

وأما دين الله تعالى كدين زكاة، وكفارة، وفدية وغيرها من الواجب له تعالى، فإنه يسقط بالموت عندنا؛ لأنها عبادة والعبادة شرطها الأداء بالنفس، فإذا مات فات الشرط إلا أن يتبرع بها الورثة، أو يوصي بها فتنفذ من الثلث على ما سيأتي. وإذا اجتمع دين الله الموصى به مع دين العبد ولا وفاء قديم دين العبد؛ لاحتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه.

ثم تنفذ وصاياه إلخ: أي الحق الثالث: تنفيذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين، لا من ثلث أصل المال، فلو فاته صلاة وأوصى بأن يطعم عنه، فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث، لكل صلاة نصف صاع من بر. وإن فاته صوم رمضان بمرض أو سفر وتمكن من قضاائه بعد برئه أو إقامته ولم يقض حتى مات وأوصى بالإطعام، فعلى الورثة أن يطعموا لكل يوم نصف صاع من بر. ولو حج عنه الوارث بلا وصية يرجى من الله تعالى قبوله، كما في شرح السيد. واعلم أن الوصية إما أن تكون لله تعالى، أو للعباد، أو يجمع بينهما، وعلى كل فيما أن يفي بها الثلث أو يضيّق عنها، فإن وقى فيها، وإن ضاق فما كان لله تعالى فرائض كالزكاة والحج، أو واجبات كال كفارات والندور وصدقة الفطر، أو تطوعات كالخج التطوع والصدقات للفقراء، فيبدأ بما بدأ به الميت. =

من ثلث ما بقي بعد الدين، ثم يقسم الباقي

هذا حق رابع

= وما كان للعباد فيقسم بينهم على قدر حقوقهم. وما جمع بين حقّه تعالى وحق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها، ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب، ولا تجعل كلها جهة واحدة؛ لأنه وإن كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى، إلا أن كل واحدة منها في نفسها مقصودة، فتتفرّد كوصايا الآدميين، ثم تجمع فيقدم منها الأهم فالأهم. فلو قال: "ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد وللكفارات"، قسّم على أربعة أسهم. ولا يقدّم الفرض على حقّ الآدمي لحاجته، وإن كان الآدمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء، فلا يقسّم بل يقدّم الأقوى فالأقوى؛ لأن الكل يبقى حقاً لله تعالى؛ إذ لم يكن ثمة مستحق معين - كما في ردّ المختار والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ملخصاً عن العناية والنهاية والتبيين وكذلك في الفتاوى العالمية نقلاً عن البدائع - وتقدّم على الإرث سواء كانت الوصية مطلقةً كثلث ماله أو ربعه، أو مقيدة بعين كثلث دراهمه على الصحيح، خلافاً لمن قال: المطلقة في معنى الميراث؛ لشيوعها في التركة فيكون شريكاً للورثة، لا يتقدم عليهم. وكذا ما أوصى به من حقّ الله تعالى. كذا في الرّحيق المختوم.

وقال شيخ الاسلام خواهر زاده: إذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين، وإذا نقص نقص عنهما، حتى إذا كان ماله حال الوصية ألفاً مثلاً ثم صار ألفين، فله ثلث الألفين، وإن انعكس فله ثلث الألف. وإذا زادت الوصية على الثلث تبطل في الزيادة إذا لم يُجزها الورثة، وإن أجازوا نفذت، ويصير الموصى به ملكاً للموصى له بالقبول، وليس لهم الرجوع ولو قبل القبض؛ لأن الإجازة إسقاط، والساقط لا يعود. وإذا أجاز بعض الورثة دون البعض، جاز في مقدار حصة المحيز دون غيره. ولا تصح (أي الوصية) لوارثه إلا بإجازة ورثته، يعني عند وجود وارث آخر كما في الدر، أمّا إذا لم يكن له إلا زوجة، فإنها تصح الوصية لها، كما إذا لم يكن لها وارث إلا زوجها، فتصح وصيتها له. وأما غير الزوجين من الورثة، فالمنفرد له المال كله إما فرضاً ورداً، أو تعصياً، أو فرضاً وتعصياً فلا يحتاج إلى الوصية. والعبرة في عدم صحة الوصية لوارث بمن يكون وارثاً عند موته، كذا في الفوائد السنبلية.

ثلث ما بقي: لقوله ﷺ: "إن الله تعالى تصدّق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم، فلا يجوز الوصية للأجانب بالزائد على الثلث"، ولا يجوز للورثة مطلقاً لا بالثلث ولا بالزائد لقوله ﷺ بعد نزول آية الميراث: "إن الله أعطى كل ذي حقّ حقّه، ألا لا وصية لوارث". والتقدير بالثلث للأجانب، وعدم الجواز مطلقاً للأقارب مشروط بعدم رضا الورثة وإجازتهم، فإن أجازوا الوصية لوارث جازت مطلقاً، وإن أجازوا لأجنبي، بما زاد على الثلث جازت، وإن أجاز البعض تنفذ من الكل بقدر حصّته؛ لأن الامتناع كان حقهم فمن أسقطه سقط بقدره.

الدين: لقول علي عليه السلام: "إنكم تقرّون هذه الآية: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (النساء: ١٢) وأن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية".

بين ورثته بالكتاب السنة وإجماع الأمة.

ترتيب تقسيم التركة

فيبدأ بأصحاب الفرائض، وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى،

بين ورثته: أي بين الذين ثبت إرثهم بالقرآن المجيد. والإرث في الاصطلاح: "حقّ قابل للتحزّي يثبت لمستحقّ بعد موت من كان له ذلك؛ لقراءة بينهما" فهو بمعنى الموروث. والوارث اصطلاحاً: المنتهي إلى الميت الحقيقي، أو الحكمي كالمفقود الذي حكم بموته بنسب أو سبب حقيقة وحكما، في ماله وحقه القابل للخلافة بعد موته - كذا في كليات أبي البقاء - فالنسب الحقيقي ظاهر، والحكمي كقراءة مولى العتاقة والموالة؛ فإن الولاء - كما في الدرر - قرابة حكمية حاصلة من العتق أو الموالة. والسبب الحقيقي كالتكاح القائم، والحكمي كالعدة في الرجعي وفي البائن إذا أبانها في مرض موته بلا رضاها وكان طائعاً فإنها ترث، ولو مات بغير ما ذكر وهي في العدة.

بالكتاب: الظاهر أنه ظرف لغو، أي يقسم بمقدار ما هو مذكور في الكتاب والسنة، ويمكن أن يكون ظرفاً مستقراً كما جعله الشارح السيّد الشريف رحمته، فقال: أي الذين ثبت إرثهم بالكتاب والسنة. والكتاب مصدر بمعنى المكتوب، واللام فيه للعهد؛ فإن المراد به القرآن المجيد: وهو كلام الله تعالى المنزّل من اللوح المحفوظ، إلى النبي الكريم ذي الخلق العظيم صلّى الله عليه وآله، المنقول عنه نقلاً متواتراً إلينا، بلا شبهة، وهو إسم للنظم والمعنى جميعاً.

والسنة: هو في اللغة: العادة والطريقة، وفي الاصطلاح عند الحنفية: يشمل قول النبي صلّى الله عليه وآله وفعله وتقريره - وهو أن ينظر النبي صلّى الله عليه وآله فعل شخص، فيسكت عنه ولا يمنعه - وقول الصحابة وفعلهم رضي الله عنهم. ومثال من ثبت إرثه بالسنة الجدة؛ لأنه صلّى الله عليه وآله أعطاهما السدس، إلحاقاً بالأمّ كما رواه أبو سعيد الخدري ومغيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله عنهم.

وإجماع الأمة: هو اتفاق رأي المجتهدين من أمة محمد صلّى الله عليه وآله في عصر ما على حكم شرعي كجعل الجدة كالأب، والجدة كالأم، وابن الابن كالابن، وبنت الابن كالبنت الصلبية، والأخ لأب كالشقيق، والأخت لأب كالشقيقة. والظاهر أن المصنّف لم يرد بالإجماع ما هو المتبادر منه بل أراد به ما يتناول أيضاً اجتهد مجتهد منهم فيما لا قاطع فيه، حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثاً، ولذوي الأرحام وغيرهم. ولا يبعد أن يقال: إنه أراد ما هو المتبادر منه، ولكن اكتفى بذكر ما هو أقوى (أي الوارث الذي ثبت إرثه بالإجماع)، ولم يذكر من ثبت إرثه باختلاف العلماء. **كتاب الله:** أو سنة رسوله، أو الإجماع، وتقديمهم على العصابة لقوله صلّى الله عليه وآله: "أحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقتهم لأولي رجلٍ ذكرٍ" أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، وأحمد، وغيرهم.

ثم بالعصبات من جهة النسب، والعصبة: كل من يأخذ ما أبقتة أصحاب الفرائض،
 وعند الانفراد يحوز جميع المال، ثم بالعصبة من جهة السبب وهو مولى العتاقة، ثم
 عصبته على الترتيب،
 عن أصحاب الفرائض

ثم بالعصبات: [أي بعد التقسيم على أصحاب الفرائض] جمعه لتعدد أنواعه من عصبة بنفسه وبغيره ومع غيره كما يأتي بيانه. **جهة النسب:** فإن العصوبة النسبية أقوى من السببية. **والعصبة:** أي مطلقاً سواء كانت من جهة النسب أو السبب. **ما أبقتة:** فيه إشارة إلى أنها تحرم عند استيعاب أصحاب الفرائض جميع المال، ولا يعال المسألة لأجلها.

يحوز جميع المال: أي بجهة واحدة، فلا يرد أن صاحب الفرض إذا خلا عن العصوبة فقد يحوز جميع المال؛ لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية، وللباقى بالرد. وقد يتعرض بأن الأخوات عصبات مع البنات، ولا يحوزن جميع المال بجهة واحدة عند الانفراد، فلا يكون تعريف العصبة جامعاً. ويجاب عنه: بأن المراد بالعصبة ههنا من هو عصبة بنفسه، فلا يتناول من هو عصبة مع غيره. ويمكن أن يجاب عنه: بأن الواو في قوله: "وعند الانفراد" بمعنى "أو" لمنع الخلو، وهو لا ينافي وجود أحد المعطوفين ولا اجتماعهما، بل ينافي خلو المعرفة عنهما.

السبب: وهو نعمة الإعتاق وإخراجه من الرق إلى الحرية؛ لأن العبد لحرماته من بعض النعم الدنيوية والدينية، كان كالميت، فكان المعتق أحياه بعد مماته، وأخرجه من العدم إلى الوجود كما قال الله تعالى في حق زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ يعني بتوفيقه للإسلام ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ (الأحراب: ٣٧) يعني بالإعتاق فالإعتاق مطلقاً سبب الولاء، سواء كان لوجه الله تعالى أو لغيره أو بشرط أن لا ولاء عليه، وسواء كان اختياريًا أو غير اختياري، كالعق سبب القرابة والرحم، وسواء كان المعتق مذكراً أو مؤنثاً: لقوله ﷺ: "الولاء لمن أعتق". والولاء: ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه، أو بسبب عقد الموالاة.

مولى العتاقة: هو المعتق - بالكسر - بوجه من وجوه الإعتاق، وهو يشبه العصبة النسبية من حيث كونه سبباً للحياة المعنوية للمعتق - بالفتح - ويحوز جميع المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات النسبية، فهو مقدم على ذوي الأرحام عند عليّ عليه السلام وغيره، وبه أخذ علماؤنا رضي الله عنهم. وقال ابن مسعود عليه السلام: يقدم ذوو الأرحام على مولى العتاقة. ثم **عصبته:** أي ثم يبدأ بعصبته الذكور، لا الإناث لقوله ﷺ: "ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن" الحديث. وإنما ترك المصنف هذا القيد - يعني لم يقل: "ثم عصبته الذكور" - اكتفاء بما سيحيى في باب العصبات. **الترتيب:** يعني إذا لم يكن مولى العتاقة، يبدأ بعصبات النسبية التي لا تكون مؤنثاً، ثم بعصبات السببية أي مولى العتاقة للمولى.

ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم، ثم ذوي الأرحام، ثم مولى الموالاة، ثم المقر له بالنسب على الغير، بحيث لم يثبت نسبه بإقراره من ذلك الغير

ثم الرد أي عند عدم من تقدم ذكره من العصبات، يرد الباقي من أصحاب الفرائض على ذوي الفروض النسبية دون ذوي الفروض النسبية؛ لأن نسب الرد هو القرابة الناقية بعد أحد الفرض. وقرابة لروحية حكمية، لا تنقضي بعد أحد الفرض. وفي لأشياء والنطائر: يرد على الزوجين؛ سواء على أنه ليس في زمانا بيت المال؛ لأنهم لا يصعبونه موضعه، وعليه المتأخرون منّا. أقول: وردّ قدم بعض الأعلام في فهم المراء من هذا المقام، بأن فهموا أنّ الزوجين ما تقرّر لهم الردّ، فيرد عليهما عند عدم أصحاب الفرائض النسبية، وهما مقدمان على ذوي الأرحام. وإنّ حقّ أن الردّ عليهما وضع موضع بيت المال، فدرجتها درجة بيت المال يعني لو لم يكن الموصى به بجميع المال، فالآن يردّ على الزوجين؛ لفقد بيت المال في زمانا، كذا قال لأسناد التلمعي مولانا منعت علي سيدي، وقال: أتفق به أستاذ اللودعي مولانا سيّد أحمد المرحوم الدهلوي، صدر المدرسين في المدرسة الديوبندية، صاغها الله تعالى عن الرزية والبليّة.

بقدر حقوقهم أي قدر سببا لا عدديا؛ لأن ما يعطى من الردّ، قد يكون أقلّ مما يعطى من الفرض كما في حنتين لأبوين وأخت لأمة، ومساويا كما في أختين لأمة وأمة، وأكثر كما في أخت لأمة وأخت لأمة. وصريح نسبة أن من به النصف فرضا له بقدر سهام النصف من الردّ، ومن له الثلث كذلك فكذلك مثلاً إذا ترك أختا شقيقة وأماً، فإسألة من ستة، نصفها وهو ثلاثة لشقيقة، وثلثها وهو ثلثان لأمة، وحصة السهم خمسة. بقي واحد يرد عليهما نسبة سهامهما، وقد كان شقيقة ثلاثة فيها ثلاثة أخماس الواحد، ولأمة ثلثان فيها خمس الواحد. وترجع مسألة الردّ إلى خمسة.

مولى الموالاة يعني إذا عدم المذكورون، يبدأ به، وهو انقباض موالاة الميت حين قال له: أنت مولائي، ترثني إذا متّ، وتعطى عني إذا حيت، ولم يكن من عرب ولا معتيقهم، ولا له وارث نسبي، ولا عقل عنه بيت المال أو مولى الموالاة الآخر، فيرثه انقباض بلا عكس، إلا أن شرط ذلك من الخامين، وتحقق شرائط فيهما. واستحقاقه ثبت بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشِرْكَاءٍ لَّهُمْ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ (سورة النساء: ٧٥) فآخر التوارث به عنهم، ولم يخل الخديث: ﴿سَيَسْبِقُ الْوَارِثُ الْمَوْلَى﴾ (أما لا حرم فيها أحد، رواه الطبراني عن رافع بن خديج، وإسناده حسن كما في جامع الصغير وشرحه سماوي

ثم المقر له وذلك بأن يقول لأخي: "هذا أخي أو عمي" فإنه إقرار على أبيه أو جدّه؛ لأن معنى هذا أني وابن جدي، فاعتبر فيه قيود أربعة: الأول. أن يكون المقر له مجهول النسب، والثاني: أن يكون الإقرار بسبه من مقرّ متضمناً بإقراره بسبه على غيره، كما إذا أقرّ أنه أخوه أو عمّه، كما مرّ؛ فإنه يتضمن إقراره على أبيه بأنه =

إذا مات المقر على إقراره، ثم الموصى له بجميع المال، ثم بيت المال.

فصل في الموانع

المانع من الإرث

= انه أو عني حده بأنه انه، والثالث: أن يكون ذلك الإقرار بحيث لا يثبت به - أي بمجرد إقراره - سبه من ذلك الغير كما إذا لم يصدقه نوه في هذا السب، والرابع: أن يموت المقر على إقراره.

ثم الموصى له: أي إذا عدم من تقدم ذكره، يعصى لمن أوصى له بجميع المال، فيكمل له وصيته لأن معه عمًا راد على بنت كان لأجل الورثة، فإن لم يوجد أحد منهم يأخذ الثلث وما راد عليه، عند طريق الاستحقاق، لا يتوقف على إجازة، وإن كان مع ذلك الموصى له أحد الزوجين فله الباقي بعد فرضه، وإن كان الوارث غيره فلموصى له الثلث. وعند الشافعي له الثلث في جميع الأحوال، لا ما راد عليه.

ثم بيت المال: [بعد التأخير يرد على الزوجين لفقد بيت المال] يعني إذا لم يوجد موصى له بجميع المال، يوضع المال في بيت المال: وهو ما يوضع في يد أمين؛ يصرف في مصالح المسلمين، ويؤعوه إلى أربعة: لأول بيت مال الخمس أي خمس العائث والمعادن والركاز. الثاني: بيت مال الصدقة أي ركاه لسوائهم، وعشور الأراضي، وما أحده العاشر من خاير المسلمين المارين عليه، كما في ابتداع. الثالث: حرج الأراضي، وحرية الرؤوس، وما أحده العاشر من خاير أهل الدمة والمستأمنين من أهل الحرب، وراد الشربلاني في رسالته عن الريلي، هدبة أهل الحرب، وما أحده منهم بغير قتال، وما صولخوا عليه لترك القتال، قبل رسول العسكر بساحتهم. والرابع: بيت مال الصائغ والفرقة التي لا وارث لها، أو لها وارث لا يرث عليه كأحد الزوجين، ودية المقتول الذي لا ولي له من جملة تركته، ولذا تقضى منها ديونه.

فمصرف الأول والثاني لليتيم والمسكين وابن السبيل. وجار صرفه لحس واحد، وقدم فقراء ذوي قربى من بني هاشم. ومصرف الثالث مصالح كسب الثغور وبناء القناطر والحسور وكفاية العنماء والقضاة والعلماء وررق المقاتلة ودراريهم. ومصرف الرابع هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم، فيعصرون منه نفقتهم ودويبتهم وكسبهم وعقل جانيهم. وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء، كما في رد المحتار وغيره.

في الموانع: جمع مانع، وهو لغة: الحائل، واصطلاحاً: ما ينتمي لأحده الحكم عن شخص معنى فيه، بعد قيام سبه، ويسمى محروماً، فحرج ما انتهى المعنى في غير، فإنه محجوب. كذا في رد المحتار. **المانع من الإرث:** وهو عني صريح: مانع عن الموروثة وهو السوءة، قال **اللابرت**، ما تركها صدقة كما في صحيح المحاري. ومانع من الورثية، وهو المراد بالمانع ههنا، وهو: ما تقوت به أهلية الإرث، فما يقوت به الإرث دون أهليته ليس من موانع بل هو حاجب، والفرق بين المحروم والمحجوب سيأتي في باب الحجب فقط مثل أن يكونا في دار واحدة، وكليهما في الأصل من دائرين مختلفين، ولما كان هذا الاختلاف على الإطلاق وكيفية مانعاً في حق انعقاد دون المسلمين. =

أربعة: الرِّق ^{بأن} وافرأ كان أو ناقصاً، والقَتْل ^{كأن} الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة، واختلاف الدينين، واختلاف الدارين إما حقيقة كالحربي والذمي، أو حكماً كالمستأمن ^{الذمي} والذمي، أو الحربيين ^{الذمي} من دارين مختلفين.

والدار إنما تختلف باختلاف المنعة ^{في العسكر} والملك؛ لانقطاع العصمة فيما بينهم.

= مثله بأمانة لا يكون فيها مسلم. بل بعضهم صرح بتخصيصه مع الكفار بتعميمه في حقهم، ولم يصرح بمقتضى ذلك تخصيص؛ لعدمه في الواقع؛ لأن الاختلاف مانع في بعض الصور في حق المسلمين: كمن أسلم في دار حرب، وبه من مسلم في دار الإسلام، لا يرث أحدهم من الآخر بالاتفاق، وكذا إذا أسلم في دار الحرب، وهاجر أحدهما إلى دار الإسلام، لا يرث المسلم الذي لم يهاجر.

كالحربي هو الحربي (وهو الكافر المقيم في دار حرب)، والذمي (وهو الكافر الذي أقام في دار الإسلام بقول الحرية وإقراره) محتفان داراً حقيقة باعتبار الجنس، وحكماً باعتبار الشريعة. فإن مات ذمي في دار الإسلام، وبه من أس في دار الحرب، وبه لا يرث منه. والمستأمن (وهو من دخل دار الإسلام بأمان) والذمي متحد در اعتبار احس؛ فلهما في دار الإسلام حقيقة، لكنهما محتفان في حكم لشرع؛ فإن ذمي لا يسكن من الرجوع إلى دار حرب فجعل دمه وأمواله كدماء المسلمين وأموالهم، ولذا يجب إقصاء بقتله، واعتبر وجوده في دار الإسلام. وما لمستأمن فهو يتمك من الرجوع إلى داره، وإن فتنه أحد لأجل إقصاء بقتله، فله يعتبر لشرع وجوده في دار الإسلام بل كأنه في دار حرب، فهما محتفان دار حسب حكمه. فإن مات أحدهما لا يرث منه الآخر. وحربي من دارين محتفان، إن كانا في دارين محتفان فهما محتفان حقيقة وحكم، وإن دخل أحدهما دار الآخر فهما وإن اتحدا بحسب الحقيقة، لكنهما محتفان بحسب حكم الشرع، فلا يتوارثان.

كالمستأمن وهو الكافر الذي دخل داراً بأمان، وهو والذمي وب كان في دار وحدة حقيقة هي دار الإسلام لكنهما حسب الحكم في دارين؛ فإن المستأمن يتمك من الرجوع إلى دار الحرب، ولا يجب إقصاء عن قتله خلاف الذمي، وبه لا يتمك الرجوع إلى دار حرب، ويجب إقصاء عن قتله. **أو الحربيين** سواء دخلوا داراً بأمان، أو كانا في دار واحدة من ديار الحرب، فلا يخري ثورت بينهما؛ لأنهما وب كانا في دار واحدة لكنهما في أصل من دارين محتفان، نعم خري ثورت بين الحربي الذي في دار الحرب وبين مستأمن الذي في دار الإسلام؛ لأن دارين وب احتفت حقيقة، لكن لمستأمن من دار حرب حكماً، فهما متحدان حكم، فلا يحرم أحدهما عن الآخر.

والملك واختلاف الملك كأن يكون أحد المسلمين في أهله دار ومعة [أعزاً]، والآخر في سمرقند وبه دار ومعة أخرى، واقطعت العصمة فيما بينهما حتى سحل كل منهما قتل الآخر، فهاتان الداران محتفان، فسقطت باختلافهما بمرأته؛ لأنها نتي عن العصمة والولاية، وأما إذا كان بينهما تعاون وتناصر على أعدائهم فتكون الدار واحدة ولو رتبة ثالثة.

باب معرفة الفروض ومستحقّيها

الفروض المقدّرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف، والرّبع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس ^{أي السهم} على التّضعيف والتّنصيف، وأصحاب هذه السهام اثنا عشر نفرًا: أربعة من الرجال، وهم الأب، والجد الصحيح: وهو أب الأب وإن علا، والأخ لأّم، والزّوج. وثمان من النساء،.....

الفروض المقدّرة: بما قال ديث، ولم يقل: الفروض المقدّرة ستة؛ لأن الفروض إمّا مقدّرة كسهام أصحاب الفرائض، وإمّا غير مقدّرة كسهام السات ودوي الأرحام. والمقدّرة إمّا مقدّرة في كتاب الله تعالى، وهي الفروض الستة المذكورة في خمس آيات، أو مقدّرة بالإجماع كالسبع والتّسع وما أشبههما مما ذكر في باب العول، فاحترز به عن هذا النوع من الفروض المقدّرة، وكذلك — المقدّرة عن غير المقدّرة.

النصف: ذكره الله تعالى في ثلاث مواضع فقال: ﴿وَرِثْ كَثُ (أي الست)﴾، وحده فيها نصف (النساء: ١١)، وقال: ﴿وَلَكُمْ بِصَفْ مَا تَرِثُ أَرْوْ حُكُمْ﴾ (نساء: ١٢)، وقال: ﴿وَمَنْ (أي يمت)﴾، أخذ فيها نصف (النساء: ١٧٦)، **والرّبع:** ذكره في موضعين حيث قال: ﴿عَمَّكُمْ (أي الأرواح)﴾، رُفِعَ مِمَّا يَرِثُونَ مِنْ بَعْدِهِ صَفْ لَهَا أَوْ دَسْ وَلَهَا (أي الأرواح) رُفِعَ مِمَّا يَرِثُونَ (النساء: ١٢) **والثلث:** ذكره في موضعين، فقال: ﴿فَرِثْ كَثُ (أي إناث)﴾، صَفْ قَوْفَ تَسِينَ عَمَّكُمْ ثَمَّا مَاتَ (النساء: ١١)، وقال: ﴿فَرِثْ كَثُ (أي الأخوات)﴾، تَسِينَ عَمَّكُمْ ثَمَّا مَاتَ (النساء: ١٧٦).

والثلث: ذكره في موضعين فقال: ﴿فَلَأَمَّهُ ثُلُثُ﴾ (نساء: ١١)، وقال: ﴿فَرِثْ كَثُ (أي أولاد الأم)﴾، كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ شَرَكَةٌ فِي ثُلُثٍ (نساء: ١٢) **والسدس:** ذكره في ثلاث مواضع حيث قال: ﴿وَلَأَمَّهُ خُلُ (أي أحد مَتَّهِمُ شُسُ (نساء: ١٢) وقال: ﴿فَرِثْ كَثُ (أي خَوَّة فَلَأَمَّهُ شُسُ (نساء: ١١) وقال في حق ولد الأم: ﴿وَمَنْ خُ وَخُ حُ حُ حُ وَاحِدٌ مَتَّهِمُ شُسُ (نساء: ١٢) **على التّضعيف والتّنصيف** بأن النصف ضعف الرّبع، والرّبع ضعف النصف، والثلثان ضعف الثلث، والثلث ضعف السدس، والثلث ضعف الرّبع، والرّبع نصف النصف، والسدس نصف الثلث، والثلث نصف الثلثين. **نفرًا:** النفر بمعنى الإنسان، وهو يعم الذكر والأنثى.

الأب: قدّم الأب على الجدّ، والجدّ على الأخ لأّم؛ لأن الجدّ يحجب بالأب، والأخ لأّم يحجب بالجدّ، وإمّا قدّم الأخ لأّم على الزّوج؛ لأنّ النسب أقوى من النسب. **وثمان:** ثلاث منها لا يحجب حجب الحرمان بخلاف من الأحوال، وهن الأمّ وابنت والزّوجة، والباقيات يرثن ويحجن.

مع الابن أو ابن الابن وإن سفل، والفرض والتعصيب معا وذلك مع الابنة أو ابنة الابن وإن سفلت، والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل.

أي الخالي عن العرصة

أحوال الجد الصحيح

والجد الصحيح كالأب إلا في أربع مسائل، وسنذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.

عند عدم

مع الاس أو ابن الابن فيكون المسألة من ستة، الواحد للأب، والباقي للابن، أو ابن الابن هكذا:

| ميت | مسألة ٦ |
|-----|------------------|
| أب | ابن أو ابن الابن |
| | ١ |

مع الامة أو امة الابن فيكون المسألة من ستة؛ لاجتماع النصف مع السدس، فالسدس للأب بطريق افرضية وهو الواحد، والنصف للثلاث، بقي اثنان فيدفعان للأب بطريق العصوبة، فصار المال نصفين بهذه الطريقة:

| ميت | مسألة ٦ |
|-----|------------------|
| أب | بنت أو بنت الابن |
| | ٣ |

ودلك عند عدم الولد إلخ وإنما حكموا بذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَلِلْوَلَدِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ النِّصْفُ وَلِلْأَبِ النِّصْفُ وَلِلْإِخْوَةِ النَّصِيبُ وَلِلْأُمِّهِ النِّصْفُ﴾ (النساء ١١) فيمهم منه أنه إذا أعطي الثلث للأم، فالباقي للأب، فيكون عصبية مع الأم، وليست عصبية بها، فإن الأخت لا تعصب الذكر، فالمسألة تكون من ثلاثة، الواحد للأم، والباقي للأب.

| ميت | مسألة ٣ |
|-----|---------|
| أب | أم |
| | ٢ |

كالأب. وذلك لإجماع، وبدلالة قوله تعالى: ﴿لِأَبِائِهِمُ النَّصِيبُ وَلِلْأُمَّهَاتِ النَّصِيبُ﴾ (النساء ٢٧) والمراد آدم وحواء، تنهما أبا، وهو الحد الأعلى، وإذا كان الحد الأعلى أبا، فلأن يكون الحد الأدنى أبا كان أولى، وقوله تعالى حاكياً عن يوسف عليه السلام: ﴿وَوَصَّيْتُ مَنَّهُ إِنِّي أَخْرَجُهُمْ فِي بَيْتٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَعَلَّكَ تَافَهُمْ﴾ (يوسف ٢٨) سمي الله تعالى أبا الأب وأباه أبا كالأب عند عدمه، في ثبوت ثلث الأحوال الثلاث، بل في جميع أحكام اميراث إلا في أربع مسائل، الأولى: أن أم الأب لا ترث معه، وترث مع الحد. والثانية: أن الميت إذا ترك الأبوين وأحد الزوجين، فلأمة ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين، ولو كان مكان الأب حد، فلأم ثلث جميع المال، إلا عند أبي يوسف عليه السلام، فإنها ثلث الباقي أيضاً. والثالثة: أن بني الأعيان والعلات - أي الإخوة كلهم - يسقطون مع الأب إجماعاً، ولا يسقطون مع أحد إلا عند أبي حنيفة عليه السلام. والرابعة: أن أب المعتق - بالكسر - مع ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف عليه السلام =

ويسقط الجَد بالأب؛ لأن الأب أصل في قرابة الجد إلى الميت، والحد الصحيح هو
 الصحيح للعدد من ذوي الفروض
 الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أمّ.

أحوال أولاد الأمّ

وأما لأولاد الأمّ فأحوال ثلاث: السادس للواحد، والثالث للاثنتين فصاعداً،

لأول

لأول

في إجابة الأخوات لأب

= وليس نجد ذلك بل الولاء كله للأب، ولا فرق بينهما - أي بين الأب والجد - عند سائر الأئمة (سوى أبي يوسف -) إذ لا يأخذون شيئاً من نولاء. قال السيّد: إذ جعلت مسألة ثمانية مسائلين كما في عبارة الكتاب فيما سيأتي في أحوال الأمّ حيث قال: وذلك في مسائلتين: روح وأبوان، وروحة وأبوان، فلا يرى أن يقال: إلا في خمس مسائل، فتأمل.

لأن الأب أصل إلح: فهو واسطة الميراث الحّد، ويسقط الفروع ودون واسطة عند وجود الأصل والواسطة؛ ويكونه ضابطة كنية يدرج تحتها كثير من مسائل، ذكره في موضع الدليل كثيراً بمائدة، وإن لم يكن فيه ذكر بدلائل في هذه الرسالة المختصرة. وعترض على هذه القاعدة والتعليل: بأنه يرم منه سقوط أولاد الأمّ بالأمّ؛ لأنها أصل في قرابة أولادها، وأجيب بأنّ الأب والأمّ وإن تساويا في كون كل منهما أصلاً فيسعى أن يسقط أولاد الأمّ بالأمّ، كما أن الحد يسقط بالأب، لكن الأب مع كونه صاحب فرض عصبة أيضاً، فلا بد بسبب انضمام العصبة قوة، ليست للأمّ تنكث اثباته، فيكون الأب مسقطاً لحدّ دون الأمّ لأولادها، فبيست الإصابة المختصة لمطابقة عند الإسقاط، بل الإصابة القوية عنه به، والأولى من الصحيح في الجواب أن يقال: إن الضابطة تقتضي إسقاط، لكن لم يعمل به؛ بورود النص الصحيح في إيراد أولاد الأمّ مع الأمّ؛ لأن القياس لا يصح في مقابلة النص، فالضابطة مخصصة بغير المنصوص.

في قرابة الحدّ لأن قرابته بواسطة الأب، فما دامت الواسطة أهلاً للميراث فميراث للواسطة، كما بينت مع الأب السادس للواحد. لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ ذُنُوبٍ شَدِيدَةٍ وَآمَنُوا مِنَّا فَلَمْ يَكُنْ لَهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** (سورة النور: ١٢). والمراد أولاد الأمّ إجماعاً. وتدل عليه قراءة أبي بن كعب الأنصاري **سَيِّدُ قَرَاءٍ** 'وله أح أو أخت من أمّ'.

والثالث للاثنتين: فصاعد لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ ذُنُوبٍ شَدِيدَةٍ وَآمَنُوا مِنَّا فَلَمْ يَكُنْ لَهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** (سورة النور: ١٢) يعني الثلاثة والأربعة وغير ذلك، فـ"الفاء" للترتيب و"صاعداً" حال من العدد.

ذكورهم وإنّاتهم في القسمة والاستحقاق سواء، ويسقطون بالولد وإن ^{دشنة} سفّل، وبالأب والجد بالاتفاق.

أحوال الزوج

وأما للزوج فحالتان: النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن سفّل،

كولد ولد الابن

سواء: أمّا في القسمة؛ فلقوله تعالى: ﴿مَهُمَّ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ﴾ (النساء: ١٢)، والشركة: عبارة عن المساواة، ألا ترى أن رجلاً لو قال لآخر: أنت شريكي في هذا المال، فالمال يكون بينهما نصفين، وأمّا في الاستحقاق؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِّمَّهَا اشْتَرَسُ﴾ (النساء: ١٢) فإن الله تعالى سوّاهما في استحقاق السدس، ولم يفصل الأخ على الأخت، فيكونان في القسمة والاستحقاق سواء، يعني عند الاجتماع ذكورهم وإنّاتهم في القسمة سواء، حتى لا يفصل الذكور عن الإناث، وعند الانفراد يستحق الأنثى معهم ما يستحق ذكورهم، والشافعي رحمته أيضاً يوافقنا في هذا.

ويسقطون إلخ: لأنّهم من قبيل الكلاله، وقد اشترط في إرثها عدم الولد والوالد إجماعاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يُفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (أي ميراثها) إن أمروؤ هلك ليس له ولد وله أخت (النساء: ١٧٦) ويقول رحمته الكلاله من ليس له ولد، ولا والد، أخرج أبو داود في مراسيمه عن أبي واصله: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الكلاله فقال: «أما سمعت الآية التي أزلت في الصّيف (قُلْ اللَّهُ يُفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ) (النساء: ١٧٦)، من لم يترك ولداً ولا والداً فورثته كلاله».

وأخرج أبو الشيخ عن الرّاء، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلاله فقال: «ما خلا الولد والوالد». وأخرج عبد الرّزاق عن عمرو بن شرحبيل، قال: ما رأيتهم إلا قد تواطفوا على أن الكلاله: من لا ولد له ولا والد، وولد الابن داخل في الولد، لقوله تعالى: ﴿يَا نَبِيَّ أَدُمُ﴾ (الأعراف: ٢٦) فأصق علينا نطق ابن آدم مع أنه جدّد، والجدّد داخل في الوالد لقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبُؤُنَا﴾ (الأعراف: ٢٧) أي آدم وحواء من الجنة، فلا يرث لأولاد الأم مع هؤلاء.

بالاتفاق: يعني أن سقوط أولاد الأم بوجود أحد أيضاً متفق عليه بين أصحاب أبي حنيفة، بخلاف بني الأعيان والعلات؛ فإنهم يسقطون بالأب اتفاقاً، وبأحد عند أبي حنيفة رحمته، لا عند صاحبيه كما سيحيى في من الكتاب، وليس معناه أن سقوط أولاد الأم بالولد وولد الابن محتف فيه، وبالأب وأحد متفق عليه.

عند عدم الولد إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ بَصُفُ مَا تَرَكَ آبُؤُكُمْ بَنَ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١٢) والولد يعم الذكر والأنثى.

والربع مع الولد أو ولد الابن وإن سفل.

فصل في النساء

أحوال الزوجات

أما للزوجات فحالتان: الربع للواحدة فصاعداً عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل، والثلث مع الولد أو ولد الابن وإن سفل.

والربع مع الولد إلخ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمَرْءُ الْمُتَزَوِّجَةُ﴾ (النساء: ١٢)، ولا فرق بين أن يكون الولد منه، أو من غيره، ولو من ربا، كذا في الجواهر النقية. وقرأته على الأستاذ الأعلّي والشيخ الهريري، فأقر به وقال: لأن القرابة تعتبر من جهة الأمّ، ففي المسألة يرم أن يكون من بطنها، أعني من أن يكون من صلب هذا الروح لوارث، أو من صلب غيره. وقد مات الروح وترث روحه وورثها من صلبه، فلترّوة الثلث، أعني من أن يكون من بطنها أو من بطن غيرها.

أو ولد الابن فإن قيل: فما الفرق بين القصصين؛ فإنه في الأول أتى بحرف 'أبو' وفي الثانية حرف 'أو' قسماً؛ الفرق بأن في الفصل الثاني يكفي وجود أحدهما، فإذا نص على أن لترّوح الربع عند وجود أحدهما، كان ذلك نصاً على أن لترّوح الربع عند وجودهما بالطريق الأول، بخلاف الفصل الأول؛ فإنه لا يكفي لجهة انتفاء أحدهما، بل يسعى انتفاؤهما جميعاً، فهذا ذكر في الأول بنص 'أبو' وفي الثاني حرف 'أو' كذا قال حم الملة.

فصل في النساء آخرهن عن الرّحمن بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرِّجَالُ عَلَيْهِمُ الْمَوَاقِفُ﴾ (النساء: ١٢) يشير بهذا إلى أن سهم الرّوجة هو: ربع واثمن، سواء كانت واحدة أو أكثر، فهو كسب الزوجات أربعاً، يقسم ربعاً بين أو ثلثه بينهن بالسوية، لا أن يكون لكل واحد منهن ربعه على حدة.

عند عدم الولد إلخ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمَرْءُ الْمُتَزَوِّجَةُ﴾ (النساء: ١٢) وترثه في عدّة الطلاق الرجعي، وفي عدّة طلاق الفأرّ في مرض موته طلاقاً تاماً طائعاً ولا رصاً، وكانت مدحولاً لها حقيقة، فهو كان في صحته أو كان مكرهاً أو كانت راصيةً بأن حالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاحتياز امرأة الغنن نفسها، أو كانت في عدّة الخلوة، فلا ترث. كذا في البرازية والبحر عن المجتبى.

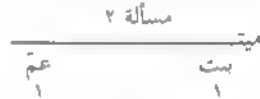
والثلث مع الولد إلخ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمَرْءُ الْمُتَزَوِّجَةُ﴾ (النساء: ١٢) ولا فرق بين أن يكون ولد منها، أو من غيرها كما مرّ. أقول: وقد روعي بين نصيبي الرّوجين، أن لذكر منهما مثل حظّ الأنثيين، فإن اتصف بضعف الربع، والربع بضعف الثلث.

أحوال بنات الصلب

وأما لبنات الصلب فأحوال ثلاث: النصف للواحدة، والثلاثان للثنتين فصاعداً، ومع الابن للذكر مثل حظ الأنثيين وهو يعصبهن.

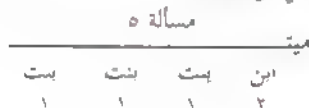
لبنات الصلب: والصب: عظم من ندد الكاهن إلى العجز. والجمع: أصب وأصلاب. وسمي اجماع صلباً؛ لأنّ المني يخرج منه، ويسب الأبناء والبنات إلى الصّب؛ لأنهم يتولّدون من المني، وهو يخرج من الصلب. قال في تاج العروس ناقلاً عن الديلمي: إن العرب تقول: هؤلاء أبناء صلبتهم، والمراد ههنا بنات أمّيت بلا واسطة، وهو شائع عند العلماء، وقد بوّب عليه بعض المحدثين، فقال: باب في ميراث الصّلب.

النصف للواحدة: لقوله تعالى: ﴿وَبِزْوَجَاتِهِنَّ الْأَصْنَافُ﴾ (النساء: ١١) كست وعمّ، فالمسألة من الاثنين. النصف لبنت وهو الواحد، والباقي - وهو أيضاً واحد - للعمّ لكونه عصبة.



والثلاثان للثنتين إلخ. هذا قول عامة الصحابة، وبه أحد علماؤنا، وابن عباس رضي الله عنهما ألحق الاثنين واحدة تمسكا بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ سَاءَ فَوْقَ أَثْنَيْنِ فَهِنِ الْمَوْتُ مَرْتٌ﴾ (النساء: ١١) علّق استحقاق الثلثين بكونهن فوق اثنتين، والمعلّق بالشرط معدوم قل وجوده، قلنا: إن التعليق بالشرط لا يوجب نفي الحكم عند عدمه، فيجوز أن يثبت الحكم بتدليل آخر، وهو ههنا إشارة الكتاب وعبرة السنّة، أما إكتساب فقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي زُيُودِكُمْ سِدْرًا مِّثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ (النساء: ١١) وأدق الاختلاط أن يجتمع ابن وبنت، وللابن حينئذ الثلثان بالاتفاق، فعرف بهذه الإشارة أن البنتين لهما الثلثان في الحملّة، وليس ذلك إلا في حالة انفردهما عن الابن، ولما كان حكم الاثنين معلوما بهذه الإشارة، كان لما غية عن التخصيص على حكم الاثنين، كان لنا حاجة إلى معرفة حكم ما فوق الاثنين، فنصّ على حكمه؛ لئلا يتوهم متوهم إدراى سدا رائدا على النصف بزيادة بنت أنه كما ارددت بنت يزاد سدس، حتى إلى أن تستغرق جميع المال، وأما السنّة فما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم 'دعا أح أمّيت وأمره أن يعطي لبنته الثلثين، ولأُمّهما (يعني لزوجة الميت) الثمن، ويكون ما بقي له'.

مثل حظ الأنثيين: لقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ فِي زُيُودِكُمْ سِدْرًا مِّثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾ (النساء: ١١) فإنّه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن، دلّ على أنّه يعصبهنّ، وأنّ امار يقسم بينهما وبين الابن بطريق العصوة، ويجعل المسألة من الرؤوس بعد فرض الابن مقام البنتين، كما تركّ بها وثلاث بنات، فيكون المسألة من خمس؛ لأن الابن كبنتين، فالاثنتان للابن، ولكل بنت واحد:



أحوال بنات الابن

وبنات الابن كبنات الصلب، ولهن أحوال ست: النصف للواحدة، والثلاثان للأنتين فصاعدة عند عدم بنات الصلب، ولهن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلاثين، ولا يرثن مع الصليبتين، إلا أن يكون بحذائهن أو أسفل منهن غلام فيعصبهن والباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقطن بالابن.

خلاف بنات الصلب

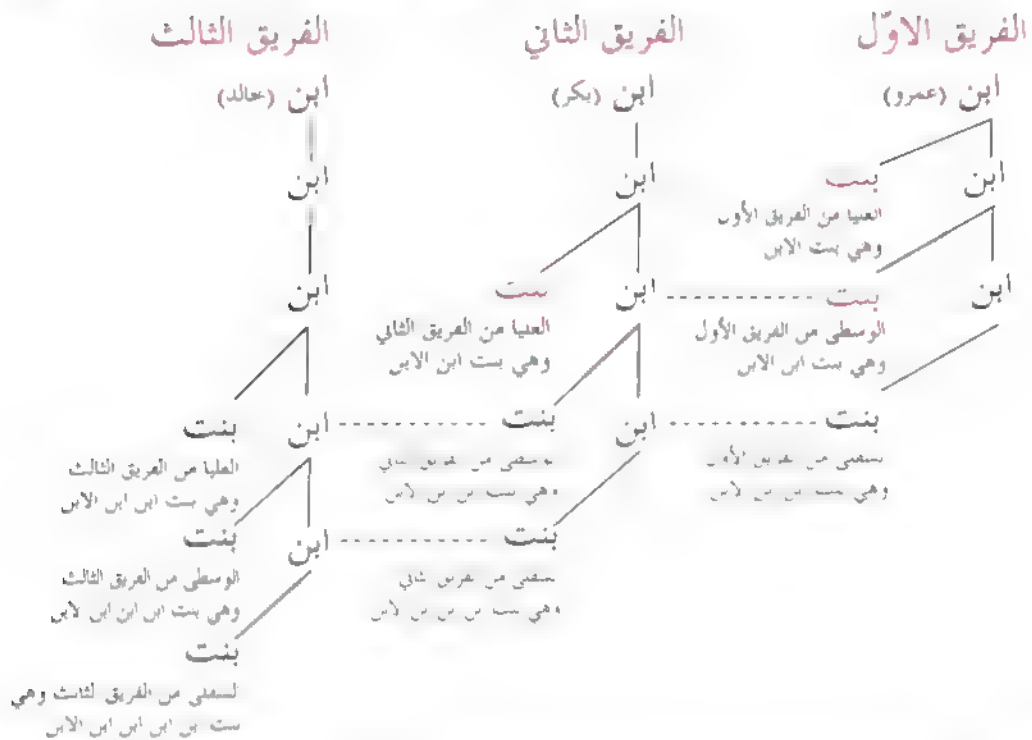
هذا قول ريد وعبي وعمدة الصحابة

كبات الصلب: يعني في ثبوت تمت الأحوال الثلاث، فلهن أحوال ثلاث أخرى؛ فلهذا قال: ولهن أحوال ست. **عند عدم بنات الصلب:** لأن المصير ورد فيها صريحا، فإذا عدم بنات الصلب فامت بنات الابن مقامهن، ولا يرثن معهن. **وإنما قال بنات الصلب:** على جمع، لأنهن يرثن مع الواحدة الصبية كما قال: ولهن السدس مع الواحدة. **ولهن:** حاله أوفر من الثلاث المختصة بهن. **تكملة للثلاثين:** وذلك لأن النبي ﷺ قال: 'لا يرث من بنات الصلب' **لنثين:** واسات يشتمل بنات الابن، فيما أحدث الصبية فرضها وهو النصف وكان بنات الابن من اسات، أعطيها تمام حق البنات، كما في الطحطاوي. **ولا يرثن:** حاشا ثمانية من الثلاث المختصة هن.

إلا أن يكون إلح: أي لا يرثن مع السنتين الصليبتين أو أكثر في حال من لأحوال شيئا، إلا في حال كون العلامة موجودا بخدائهن أو أسفل منهن، ففي هذه الصورة يقسم بين العلامة وبنات الابن ما بقي بعد فرض سنتين، للذكر مثل حظ الأنثيين، توصيحه أنه إذا ترك ستا وست ابن، فست النصف، ونسب الابن السدس؛ تكمة سهم البنات، وإساقى لعصبة إن كان، وإلا يردّ عبيهما. **وإن ترث ستين صليبتين وست ابن،** تأخذ الستان سهمهما وهو اثنتان، ولما لم يبق شيء من سهم اسات - وقد مع زيادة سهم اسات على اثنتين - لا ترث ست الابن، فما بقي من اسات يعصبة وراء العلامة الذي خدائها أو أسفل منها إن وجد، وإلا فيقسم على حسب ما عرف. **وإن ترث ستين وست ابن،** وإن الابن، أو ابن ابن الابن يقسم على ستين سهمهما - وهو اثنتان - وست الابن تكون عصبة مع الغلام، فيقسم الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين كما قال المصنف.

فيعصبهن إلح: لأن الذكر من أولاد الابن يعصب الإماء اللاتي في درجته، إذا لم يكن للميت ولد صبي بالاتفاق في استحقاق جميع المال، فكذا يعصبها في استحقاق أساقى بعد النثين مع الصليبتين، قال ابن مسعود رضي الله عنه 'لا يعصبهن، بل الباقي كله لاس الابن، ولا شيء لساته؛ إذ لو جعل أساقى يسهم للذكر مثل حظ الأنثيين، لراد حق البنات على نثين'. وقال الجمهور: لمرء بزيادة المموعة بزيادة على سبيل الفرصية، والزيادة المتحققة في هذه الصورة على طريق العصبية.

زید



العليا من الفريق الأول لا يوازيها أحد، والوسطى من الفريق الأول توازيها العليا من
الفريق الثاني،

لأبوابها أحد إلح تفصيله أن اللعب من الفريق الأول هو بيت الأس فهي تدب إلى الميت بواسطة أي اس الميت. **والوسطى** من الفريق الأول هو بيت اس اس الميت فكانت متمسة إلى الميت بواسطة، ويقادها العليا من الفريق الثاني؛ لأنه أيضا بيت اس اس الميت. وسقط من الفريق الأول هي بيت س اس اس الميت فهي متممة إلى الميت ثلاث وسائط (الأول: اس اس اس الميت، والثاني: اس س الميت، والثالث: اس الميت) ويقادها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من فريق ثالث، لكهما أيضا بيتا لأس اس اس الميت، وهما قد تم طريق الأول. ثم لسمي من الفريق الثاني لتي هي بيت اس اس اس اس الميت متممة إلى الميت بأربع وسائط (الأول: اس اس اس اس الميت، والثاني: اس اس اس اس الميت، والثالث: اس اس اس الميت، والرابع: اس الميت) يواربها الوسطى من الفريق الثالث، وهما قد تم الفريق الثاني. ثم السطلى من الفريق الثالث هي بيت اس اس اس اس اس الميت، فهي متممة إلى الميت بخمس وسائط (الأول: اس اس اس اس اس الميت، والثاني: اس اس اس اس اس الميت، والثالث: اس اس اس اس اس الميت، والرابع: اس اس اس اس اس الميت، والخامس: اس الميت) فهما قد تم الفريق الثالث.

والسفلى من الفريق الأول توازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث، والسفلى من الفريق الثاني توازيها الوسطى من الفريق الثالث، والسفلى من الفريق الثالث لا توازيها أحد. إذا عرفت هذا فنقول: للعليا من الفريق الأول النصف، وللوسطى من الفريق الأول مع من يوازيها السدس تكملة للثلاثين، ولا شيء للسفليات إلا أن يكون معهن غلام، فيعصبن من كانت بحذاءه

مع ثمت السفليات الست يعصب منهن من ..

الفريق الأول إلخ: جعل كل ابن مع أولادها فريقا واحدا، وجعل في كل فريق ثلاث بنات: العليا والوسطى والسفلى، كنسا على كل ست من البنات علامة مرتبة من الأول والثاني والثالث، وجعلنا في كل فريق خمس مراتب: ففي المرتبة الأولى ليس إلا الواحدة، وفي الثانية ست من الفريق الأول وست من الفريق الثاني، وفي الثالث واحدة من كل فريق، وفي الرابعة بنات: واحدة من الثاني وواحدة من الثالث، وفي الخامسة ليست إلا الواحدة من الفريق الثالث.

للعليا: من الفريق الأول النصف؛ لأنها قامت مقام بنت الصب عند عدمها، فيكون أصل المسألة من ستة؛ لاجتماع النصف مع السدس، ثم عادت إلى أربعة؛ بكونها ردية، ثلاثة لصاحب النصف، أعني العليا من الفريق الأول، وواحد لصاحبي السدس، أعني الوسطى من الفريق الأول مع من يوازيها من العليا من الفريق الثاني، وواحد لا يستقيم عليهما، فضربا عدد رؤوسهما وهو الاثنان في الأربعة التي هي أصل المسألة بعد العود فصار ثمانية، ثم ضربا عدد رؤوسهما فيما حصل لهما أي صاحب النصف وصاحب السدس من أصل المسألة، بأن ضربا الاثنين في ثلاثة حاصلة لست الابن قل، فصار ست وفي واحد كان ستي اس الابن، فصار اثنان لكل واحدة واحدا هكذا.

مسألة ٦، رد ٤، تص ٨

| ميت | | |
|--------------|---------------|---------------|
| بنت الابن | بنت ابن الابن | بنت ابن الابن |
| 2×3 | 2×1 | |
| 6 | 2 | |

السدس وذلك لأن العليا من الأول لما قامت مقام الصبية، قام من دوها بدرجة واحدة مقام بنات الابن. ولا شيء للسفليات: وهي الستة الباقية من البنات التسع؛ لأنه لم يبق بعد الثلاثين من فرض البنات شيء، ولا عصبوبة هن قطعا، فلا يرثن من التركة أصلا. **فيعصبن:** أي يعصب منهن من كانت بحذاءه إلخ والتفصيل أن اعلام لا يخو، إما أن يكون مع كل واحد منهن أو لا، ففي الأول: المال بين العلام الأعلى وأخته للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء لغللمان الثمانية وأحوالهم الثمان الباقية. وفي الثاني: إما إن حاذى العلام عيا الأول، فإنه يكون المال بينهما أثلاثا ولا شيء للثمان الباقية، فتصح المسألتان.

= وما إن وقع العلام مع وسطى الأول فتصح المسألة حينئذ من الثمانية؛ وذلك لأن أصل المسألة من الاثنين، النصف - أعني الواحد - عليا الأول، والواحد اساقى لعلام ووسطى الأول وعليا الثاني، وهو لا يستقيم على رؤوس هؤلاء العصص؛ إذ هي أربعة، فضررنا الأربعة لثبائين بين الواحد والرؤوس في أصل المسألة أي الاثنين، فصارت ثمانية، أربعة منها عليا الأول، والاثنان لعلام، وواحد عليا الأول، وواحد عليا الثاني، والست اساقية محجوبة.

وأما إن وقع العلام في درجة سمي الفريق الأول، فيحاذيه أيضا وسطى الثاني وعليا الثالث، فتكون اوارثات حينئذ ست سات: عليا الأول ووسطاه وعليا الثاني بالفرض، وسعي الأول ووسطى الثاني وعليا الثالث بالعصوة، واثنان ساقطة، وتصح المسألة حينئذ من لستين؛ وذلك لأن أصل مسألة من ستة، النصف أي الثلاثة لعليا من الأول، والستين وهو الواحد لوسطى منه وعليا من الثاني، ولا يستقيم عليهما إذ بينهما تباين، واساقى وهو الاثنان أيضا لا يستقيم على العلام وعنى اسات اثنان اثني نخذه؛ إذ العصبات حينئذ خمسة وبين الاثنين والخمسة أيضا تباين، فنتاين بين رؤوس الفريقين ضررنا الاثنين في الخمسة، فحصى عشرة، ثم ضررنا العشرة في أصل مسألة أي ستة حصل الستون، ثلاثون منها لعليا الأول، والخمسة لوسطى منه، والخمسة للعليا من الثاني، والثمانية للعلام، وأربعة أربعة لكل من البنات الثلاث المحاذيات له.

وأما إن وقع العلام مع السعي من الفريق الثاني فيحاذيه اوسطى من الفريق الثالث فتكون اوارثات حينئذ ثمانية سات، ثلاث منها صاحبة فرض، عليا الأول ووسطاه وعليا الثاني، وخمس منها ترث بالعصوة: سمي الأول ووسطى الثاني ووسطاه وعليا الثالث ووسطاه، والواحد وهي سمي اثنان ساقطة. وتوصيحه أن مسألة من ستة، ثلاثة عليا الأول، وواحد وهي الستين بين وسطى الأول وعليا الثاني، ولا يستقيم عليهما والنسبة تباين، ولأقي وهو الاثنان أيضا لا يستقيم على العصص، لأنها سبعة كما والنسبة بينهما أيضا مائة، وإذا كانت النسبة بين رؤوس الفريقين مائة، ضررنا الاثنين في السبعة حصل أربعة عشر، ثم ضررنا في أصل المسألة أي الستة حصل أربعة وثمانون، فمهما تصح مسألة، فأعطينا الاثنين والأربعين لعليا الفريق الأول، وسبعة لوسطاه، وسبعة لعليا الثاني، ولعلام ثمانية أو أربعة أربعة لكل من البنات الخمس الباقية.

وأما إن وقع العلام في محاذة سمي الفريق الثالث، فترث حينئذ كل من البنات تسع، ثلاث منها: وهي عليا الأول ووسطاه وعليا الثاني بالفرض، والست اساقية بالعصوة؛ وذلك لأن أصل المسألة من ستة، ونصفها وإن استقام على عليا الأول، لكن سدسها (وهو الواحد) وكذا اساقى منها (وهو اثنان) لا يستقيم على العلام واسات الناقصة، بل بين الواحد والاثنين من البنات تباين، وكذا بين الاثنين ولعصبات اثمانية تداخل، ويرجع مثل هذا التداخل إلى اتفاق بالنصف، فردت الثمانية إلى أربعة؛ فضررنا الأربعة في أصل المسألة فحصل أربعة وعشرون، فأعطينا الاثنا عشر لعليا الأول، واثنين لوسطاه، واثنين لعليا الثاني، واثنين للعلام، وواحد واحد لكل من البنات الست.

ومن كانت فوقه ممن لم تكن ذات سهم، ويُسقط مَنْ دونه.

بيان لمن كانت فوقه

أحوال الأخوات لأب وأم

وأما للأخوات لأب وأم فأحوال خمس: النصف للواحدة، والثلاثان للثنتين فصاعداً، ومع الأخ لأب وأم للذكر مثل حظّ الأنثيين، يصرن به عصبه؛ لاستوائهم في القرابة إلى الميت، ولهن الباقي مع البنات أو بنات الابن لقوله **عليه**: "اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه".
أي للأخوات

ومن كانت: على قول عبد الصحابة وجمهور العلماء. **من دونه إلخ:** هذه قاعدة كلية، يسقط من دول العلام سواء كان ذكراً أو أنثى. فإن كان ذكراً فهو محروم لعهده، وإن كانت أنثى؛ فكورها لا من العصبات ولا من دوات الفروض. ففي المسألة المبحوثة عنها، إن كان العلام مع السفلى من الفريق الأول، أهدت العليا منهم النصف، وأهدت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس، ويكون الثلث الباقي بين العلام وبين السفلى من الأول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظّ الأنثيين أحماًساً، وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفله؛ لعدم العصبية والفرضية. وإن كان العلام مع السفلى من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى الأول ووسطى الثاني وسفله وعليا الثالث ووسطاه أسباعاً، للذكر مثل حظّ الأنثيين، وسقطت سفلى الثالث؛ لعدم الاستحقاق بوجه من الوجوه، وإن كان العلام مع السفلى الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين العلام وبين السفليات الست أثماناً، ولا تسقط واحدة منها؛ لكونها إما محاذية له أو فوقه.

خمس: ذكر أربعة منها ههنا، والخامسة مع سابعة أحوال لأخوات لأب؛ روماً [طناً] للاختصار.

النصف للواحدة: لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ (أَي لِمَيِّتٍ) أُحْتِ مِنْهَا نِصْفٌ مَا تَرَكَ﴾ (سجدة ١٧٦).

والثلاثان للثنتين: لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ أَنْثَىٰ مِمَّنْ مَتَّانِ﴾ (سجدة ١٧٦)، **للذكر مثل إلخ:** لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ ذَكَرًا مِّمَّنْ مَتَّانِ﴾ (سجدة ١٧٦)، **ولهن أي الأخوات الباقي، هو النصف إذا كانت الست واحدة، والثلاث إذا كانت الستان فصاعداً.** وقوله: "مع البنات أي الصلبية أو بنات الابن، أي مع جسس البنات بنات وبنات الابن وحدها كان أو متعدداً. **اجعلوا الأخوات إلخ:** أي اجعلوا جسس الأخوات مع جسس البنات فلا يشترط الجمع، ويقول: إن مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الأحاد على الأحاد على أن اللام على الجمع كثيراً ما يطل معنى الجمعية، فإذا اجتمع الأحت مع الست تصير عصبه، وهو قول زيد وعمر وعلي وابن مسعود **والشافعي** معنا كما نص عليه المُرني. وقار ابن عباس **لا تعصيب هن مع البنات** وحكم فيما =

أحوال الأخوات لأب

والأخوات لأب كالأخوات لأب وأم، وهن أحوال سبع: التصف للواحدة، والثلاثان لاثنتين

مدد كرم من المصروف في الأخوات حالة أولى حالة ثانية

= إذا اجتمعت ست وأخت بأن التصف للست، ولا شيء للأخت، فقيل له: إن عمر كان يقول: للأخت ماضي، فعضب ابن عباس وقال: أنتم أعلم أم الله تعالى، يريد به أن الله قال: ﴿مَرْءٌ هَذَا عَلَيْهُ مَا عَلَيْهِ خُلُقٌ نَبِيٍّ﴾ (سبأ: ١٧٦) فقد جعل الولد حاجماً للأخت، ونفط الولد يتناول الذكر والأنثى كما في حب الأم من الثنت إلى السدس، وحب الزوج من التصف إلى الربع، وحب الزوجة من الربع إلى الثمن، فلا ميراث للأخت مع الولد ذكرًا كان أو أنثى، بخلاف الأخ؛ فإنه يأخذ ما بقي من الأنثى بالعصوبة، ولا عصوبة للأخت نفسها، وبما تصير عصبية غيرها إذا كان ذلك الغير عصبية، وليست ليست عصبية، فكيف تصير الأخت معها عصبة؟

والجواب: أن المراد الولد في قوله تعالى هو الذكر دليل قوه: **وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ رِجَالٌ كَانُوا يَظَاهِرُونَ فَكْرَهُ** (سج ١٧٦) أي ابن بالاتفاق؛ لأن الأخ يرث مع الالة، وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روي عن هديل بن شرحبيل: أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري عن حمف بنتاً وبنت ابن وأختاً، فقال: ليست بالصف، والباقي للأخت، ثم قال (أبو موسى) لسائل: سل عن ذلك ابن مسعود . وأجبرني عما يخيب به. فلما سأله قال: رأيت رسول الله **ﷺ** قضى ليست بالصف، وبنت الابن السدس تكمة بنتين وللأخت الباقي، فما أحرر سائل أنا موسى الأشعري بذلك، قال: لا تسألوني عن شيء مادام هذا آخر فيكم. أخرج الحارثي ومالك وعبد الرزاق والحاكم والبيهقي وغيرهم. **فَدَّ دُكَّ عَلَى أَنَّهُ** جعل الأخت مع البنت عصية.

كألاحواء لأب وأد الخ لقوله تعالى: ﴿وَالْحَبْلُ مُتَشَابِهٌ مِمَّنْ صَدَّكَ أَيُّهَا الْمَرْءُ الْفَاسِقُ﴾ (النساء: ١٧٦) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْفَاسِقُ﴾ (النساء: ١٧٦).
شوت الأحوال الخمس مع قطع النظر عن شرط عدم الأحواء لأب وأم أو لأب فقط، كما مرّ. والتشبيه في نفس
محتصين بالأحواء لأب. **الصف للواحد**. كما إذا ترك روحاً وأختاً لأب، فالمسألة من اثنين الصف يعني
الواحد للزوج لعدم الولد، والنصف أي الواحد للأخت لكونها واحدة هكذا:

مسألة ٢

روح أحب لك

والشأن للناسي: كما إذا ترك أختين لأب وعماً، فامسألة من ثلاثة، اتد هما والواحد لعمه صديق العصوة

مئة ٣

أحب أحب

فصاعدة عند عدم الأخوات لأب وأم، ولهن السدس مع الأخت لأب وأم تكملة
لثلاثين، ولا يرثن مع الأختين لأب وأم، إلا أن يكون معهن أخ لأب فيعصبن،
والباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، والسادسة أن يصرن عصة مع البنات
حالة ثالثة
لأنه لم يبق شيء من الثلثين
حالة رابعة
حيث يكون

عند عدم . لأب النصوص التي تثبت بها أحوال الأخوات، أريد بها الأخوات لأب وأم أو لأب فقط. كما مر، وللأخوات لأب وأم زيادة قوة، لا تخفى تلك القوة في معنى التقدم في الدرجة، مما كانت الأعيانية موحدة لاثنتي الأخوات للأخت، وهذا هو المراد بقولهم: إن الأعيانية في الإرث بمنزلة الصلبية والعلائية في درجة بنات الأس. **ولهن السدس**: لأن حق الأخوات الثلاث، وقد أهدت الأخت لأب وأم النصف، فبقي منه السدس فيعطى للأخوات لأب، حتى يكمل حق الأخوات، فإذا قال: تكمة لثلاثين. وصورة المسألة: ترك أختاً لأب وأم وأختاً لأب وعمّاً، فمسألة من ستة: لاجتماع النصف مع السدس، فالثلاثة للأخت لأب وأم، والسدس يعي الواحد للأخت لأب، وما بقي وهو الاثنان للعمّ؛ لأنه عصة يحرز ما بقي:

مسألة ٦

| | | | |
|-------------|---------|----|--|
| ميت | | | |
| أخت لأب وأم | أخت لأب | عم | |
| ٣ | ١ | ٣ | |

ولا يرثن مع الأختين . كما إذا ترك أختين لأب وأم وأختاً لأب وعمّاً، فالمسألة تكون من ثلاثة، فاشد منها للأختين لكل واحدة واحد، والواحد للعمّ؛ لأنه عصة ولا شيء للأخت لأب:

مسألة ٣

| | | | |
|-------------|-------------|---------|----|
| ميت | | | |
| أخت لأب وأم | أخت لأب وأم | أخت لأب | عم |
| ١ | ١ | ١ | ١ |

فيعصبن . كما إذا ترك أختين لأب وأم، والأخ لأب، والأخت لأب، فأصل المسألة من ثلاثة، الاثنان للأختين وهما يقتسمان عليهما، وواحد للأخ والأخت لأب، ولا ينقسم؛ لأن الأخ بمنزلة الأختين فكأنهما ثلاثة أخوات، ففرضنا الثلاثة في أصل المسألة فصارت تسعة، ثم ضربناها في حصة كل واحد من التقسيم السابق حسب قاعدة التصحيح، فيحصل لكل واحد من الأختين ثلاثة والأخ الاثنان والأخت واحد هكذا:

مسألة ٣ نص ٩

| | | | |
|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|
| ميت | | | |
| أخت لأب وأم | أخت لأب وأم | الأخ لأب | الأخت لأب |
| $\frac{3 \times 1}{3}$ | $\frac{3 \times 1}{3}$ | $\frac{3 \times 1}{2}$ | $\frac{3 \times 1}{2}$ |
| ١ | ١ | ٢ | ٢ |

مع البنات: كما إذا ترك بنتاً والأخت لأب، فمسألة من اثنتين، الواحد لبنت، لكونها واحدة، وما بقي وهو الواحد للأخت لأب هكذا:

مسألة ٢

| | |
|-----|---------|
| ميت | |
| بنت | أخت لأب |
| ١ | ١ |

من الإخوة والأخوات فصاعداً من أي جهة كانا، وثلت الكلّ عند عدم هؤلاء المذكورين، وثلت ما بقي بعد فرض أحد الزوجين، وذلك في مسألتين: زوج وأبوين،

صورة أولى

= أحاب: بأنّي لا أستطيع أن أنقض أمراً كان قبل وتوارثه الناس، وأما ابن عباس رضي الله عنه، فإنه جعل الثلاثة من الإخوة والأخوات حاجة للأمّ دون الاثنين؛ لأنّ 'الإخوة' جمع، وأقلّ الجمع ثلاث فلا يتناول المثنى، فلها معهما الثلث عنده. والحواب على تقدير تسديم عدم تناول صبيغ الجمع للمثنى: أنّ حكم الاثنين في ميراث حكم الجماعة. وعلى تقدير إنكاره: أنّ الجمع المطبق مشترك بين الاثنين وما فوقهما؛ لأنه يدلّ على الاجتماع المطلق الذي هو صمّ شيء إلى شيء، فـ 'الإخوة' شامل للاثنين أيضاً. وهذا المقام يباست الدلالة على الجمع المطلق، فدلّ لفظ الإخوة عليه.

من أي جهة كانا: أي سواء كانا من بني الأعيان أو بني العلات أو الأحياف. ويتصور في الاثنين أحد وعشرون صورة؛ لأنّها إما أخوان أو أختان أو أخت وأخ، وكلّ من الأبوين إمّا لأبوين أو لأب أو لأمّ، أو أحدهما لأب والآخر لأمّ، فاجموع اثنا عشر صورة. والقسم الثالث: تسع صور؛ لأنّ الأخ إن كان للأبوين فالأخت لأبوين أو لأب أو لأمّ، وإن كان لأب فكذلك، وكذا إن كان لأمّ، ففي هذه الصور كلها للأمّ السدس.

عند عدم هؤلاء المذكورين: أي عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل، وعند عدم الاثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً، علم ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلَهُمَا شَكٌّ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمْ سُدُسُ مَا كَانَتْ لَهُمْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾ (النساء ١١) في مسألتين: يريد الصورتين المسمايتين بالفراوين؛ لشهرتهما كالكواكب الأغرّ، والعمريتين؛ نقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بذلك، وكذلك فتوى علي وابن مسعود رضي الله عنهما وجمهور الفقهاء رضي الله عنهم.

زوج وأبوين: للزوج النصف، ولأمّ ثلث ما بقي، فيكون المسألة من ستة، فيعطى الثلاثة للزوج، ويبقى ثلاثة، أعصبا الأمّ ثلث ما بقي من فرض الزوج وهو واحد، ويبقى الاثنين أعطيتهما الأب وهو ضعف نصيب الأمّ، وإمّا لاتعطى الأمّ ههما ثلث الكل؛ لئلا يرم أن يكون نصيب الأمّ ضعف نصيب الأب، وهو غير جائز اتفاقاً. وصورة المسألة هكذا:

| مسألة ٦ | | |
|---------|-----|----|
| ميت | زوج | أب |
| ١ | ٣ | ٢ |
| أم | | |

وهذا مذهب جمهور الصحابة رضي الله عنهم والفقهاء رضي الله عنهم، أخرج الدارمي من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، كان عمر رضي الله عنه إذا سلك بنا طريقاً وجدناه سهلاً، وإنه قال في زوج وأبوين: للزوج النصف ولأمّ ثلث ما بقي. وأخرج الدارمي أيضاً من طريق مذكور، قال عبد الله: كان عمر رضي الله عنه إذا سلك طريقاً وجدناه سهلاً، وإنه قضى في امرأة وأبوين: لها الربع ولأمّ ثلث ما بقي وللأب سهمين، فتكون المسألة من أربعة بهذه الصورة:

| مسألة ٤ | | |
|---------|-----|----|
| ميت | زوج | أم |
| ١ | ١ | ٢ |
| أب | | |

وزوجة وأبوين، ولو كان مكان الأب جدّ فللأمّ ثلث جميع المال إلاّ عند أبي يوسف ^{صورة له} فإن لها ثلث الباقي. ^{كذلك}

أحوال الجدّة

وللجدّة السدس، لأمّ كانت أو لأب، واحدة كانت أو أكثر، إذا كن ثابتات ...
أي صحيحات

فللأمّ ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد ^ص. وتصحّ المسألة على تقدير وجود الزوج من سنة، ثلاثة لزوج واثنان للأمّ وسهم للجدّة هكذا:

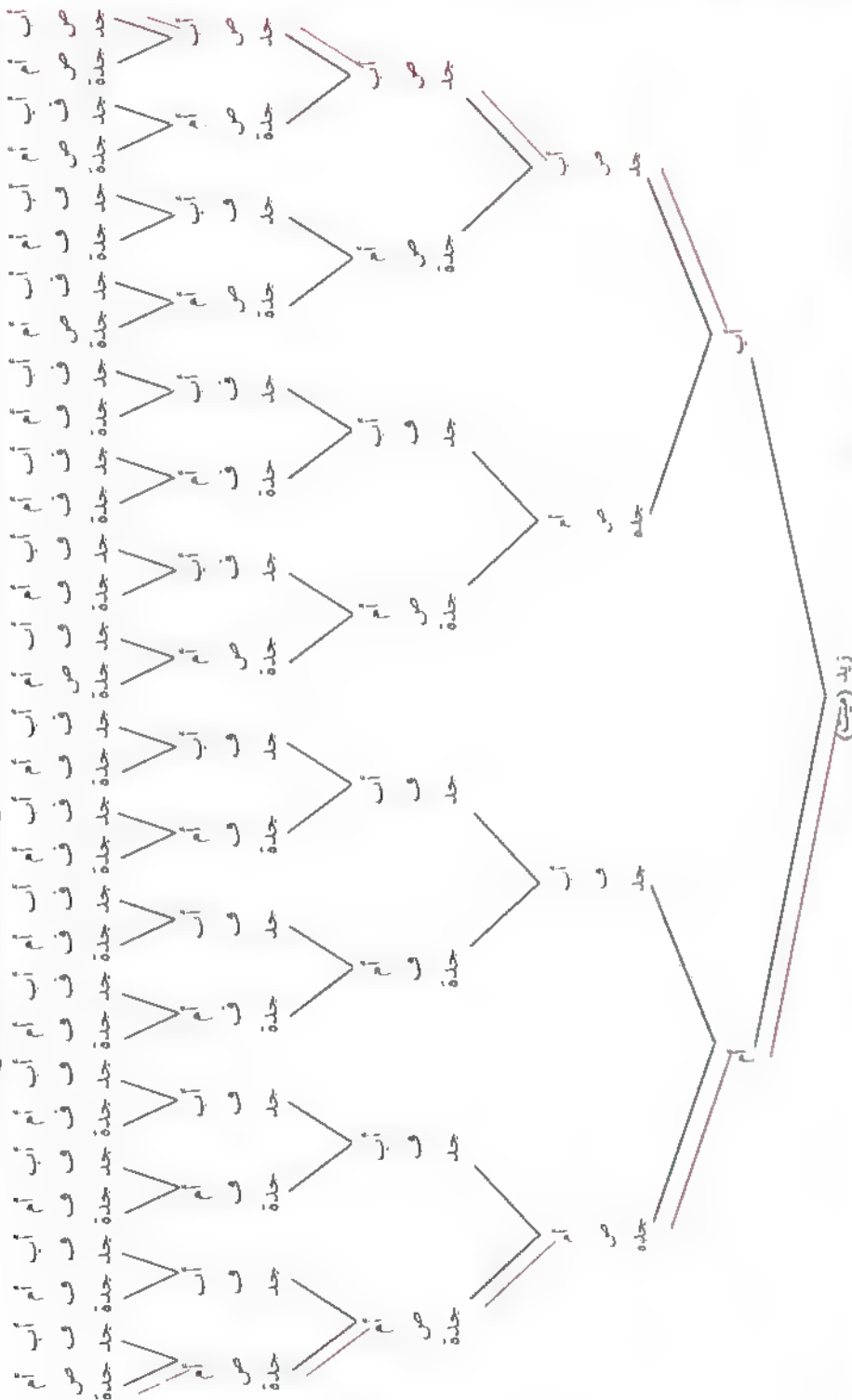
| مسألة | | |
|-------|-----|-----|
| ميتة | زوج | أمّ |
| ١ | ٢ | ٣ |

وعلى تقدير وجود الزوجة من اثني عشر، ثلاثة للزوجة وأربعة للأمّ وخمسة للجدّة عند أبي بكر الصديق ^ص هكذا:

| مسألة ١٢ | | | |
|----------|------|----|----|
| ميتة | زوجة | أم | جد |
| | ٣ | ٢ | ٥ |

واحدة كانت أو أكثر إلخ. وتشرّح المقام أن واحدة سواء كانت أمّ الأمّ وإن عنت، أو أمّ الأب وإن علت، فأحد السدس الكامل من التركة لو كانت واحدة، لكن بشرط أن تكون صحيحة وإلا فلا، وإن كانت الجدات الصحيحات أكثر أحدهن سدس الكامل، ويقسمه السدس بينهما على استوية لكن بشرط أن تكون متقابلات في درجة، كما إذا كانت أمّ الأب وأمّ الأمّ، فإن كانت أمّ الأب وأمّ أمّ الأب تحجب الجدّة السعيدة - يعني أمّ الأب - وتأخذ السدس الكامل للجدّة القريبة، أعني أمّ الأب. إذا كن ثابتات. أي صحيحات، وإن شئت أن تميّز بين الصحيحة والعاسدة، فارجع إلى عمل الأستاذ ستمه ربه [يلاحظ هذا الجدول في الصفحة تالية].

عمل الفارض الناقد والاسناد الماخذ في معرفة الجدة الصحيحه والفاضة والحاد الصحيح والفاضة.



۱۔ [دائیں طرف والی] اس شاخ میں سب جد صحیح ہیں اور جہاں سے مرکز و سرِ شاخ نکلتی ہے اس میں اجداد صحیح ہیں اور باپ جد فاسد پھر جد فاسد سے جو شاخ

۲۔ [بائیں طرف والی] اس شلخ میں سب مائیں جدہ صحیحہ ہیں اور جہاں سے مرکز کی شلخ پیدا ہوئی سب جدہ ناسد اور جدہ فاسد ہیں۔

الجدول المشتمل على الأجداد والجدات، الموضح للصحيح والصحيحات منهم والفاسد والفاستات

| الرقم | التعبير بالهندية للأخيرة من اجدات | الدرجة الخامسة | الدرجة الرابعة | الدرجة الثالثة | الدرجة الثانية | الدرجة الأولى |
|-------|--------------------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------------|
| ۱ | میت کے باپ کے دادا کی دادی | مَ صحیحہ جدہ | أب صحیح جد | أ صحیح | أ صحیح | أب |
| ۲ | میت کے باپ کے دادا کی نانی | أَم صحیحہ جدہ | مَ صحیحہ جد | أ صحیح | أ صحیح | أب |
| ۳ | میت کے دادا کی ماں کی دادی | مَ صحیحہ جدہ | أ فاسد جد | مَ صحیحہ | أ صحیح | أب |
| ۴ | دادا کی نانی کی ماں | أَم صحیحہ | مَ صحیحہ | مَ صحیحہ | أ صحیح | أب |
| ۵ | میت کی دادی کے دادا کی ماں | مَ فاسدہ | أ فاسد | أ فاسد | أَم صحیحہ | أب |
| ۶ | میت کے باپ کی دادی کی نانی | مَ صحیحہ | أَم صحیحہ | مَ صحیحہ | أ صحیح | أب |
| ۷ | میت کے باپ کی نانی کی دادی | أَم فاسدہ | أ فاسد | مَ صحیحہ | مَ صحیحہ | أب |
| ۸ | میت کے باپ کی نانی کی نانی | مَ صحیحہ | مَ صحیحہ | أَم صحیحہ | مَ صحیحہ | أب |
| ۹ | میت کے نانا کے دادا کی ماں | أَم فاسدہ جدہ | أ فاسد جد | أ فاسد جد | أ فاسد جد | أَم |
| ۱۰ | میت کے نانا کی دادی کی ماں | أَم فاسدہ | مَ فاسدہ | أ فاسد | أ فاسد | أَم |
| ۱۱ | میت کے نانا کی ماں کی دادی | أَم فاسدہ | أ فاسدہ | مَ فاسدہ | أ فاسد | أَم |
| ۱۲ | میت کے نانا کی ماں کی نانی | أَم فاسدہ | مَ فاسدہ | مَ فاسدہ | أ فاسد | أَم |
| ۱۳ | میت کی نانی کے دادا کی ماں | أَم فاسدہ | أ فاسد | أ فاسد | مَ صحیحہ | أَم |
| ۱۴ | میت کی نانی کے باپ کی نانی | أَم فاسدہ | مَ فاسدہ | أ فاسد | أَم صحیحہ | أَم |
| ۱۵ | میت کی نانی کے نانا کی ماں | أَم فاسدہ | أ فاسد | مَ صحیحہ | أَم صحیحہ | أَم |
| ۱۶ | میت کی نانی کی نانی کی ماں | أَم صحیحہ | أَم صحیحہ | مَ صحیحہ | أَم صحیحہ | أَم |

الجدات الأموات بعضها صحيحات وبعضها فاسدات
للمورث زيد مثلاً

الجدات الأموات بعضها صحيحات وبعضها فاسدات
للمورث زيد مثلاً

متحاذيات في الدرجة. ويسقطن كلهن بالأم، والأبويات أيضا بالأب وكذلك

تسقط الأبويات

أبويات كانت أو أمويات

أي الجدات

بالجد إلا أم الأب وإن علت، فإنها ترث مع الجد؛
كأم أم الأب

متحاذيات أي مقابلات؛ لأن القرى تحجب البعدى كما نجيء في أمي. أمّا إعطاء الواحدة السدس؛ فمما رواه أبو سعيد الخدري ومغيرة بن شعبة وقيصة بن دويب **رحم** من أنه أعطاها السدس، وأمّا التشريك بيهر في ذلك إذا كن أكثر من واحدة مع وصف اتحادة بأن تكون كلها متساويات في الدرجة، فلما أخرجها الحاكم وأبو داود وابن ماجة والدارمي وغيرهم: أن أم الأم جاءت إلى أبي بكر الصديق **رحم** وقالت: أعطني ميراث ولد انتي، فقال: أصيري حتى أشاور أصحابي، فإني لم أجد لك في كتاب الله تعالى نصاً وم أسمع فيك من رسول الله **ﷺ** شيئاً، ثم سأعهم، فشهد المغيرة بإعطائها السدس، فقال: هل معك أحد؟ (أي شاهد هذا الأمر) فشهد به أيضا محمد بن مسلمة (الأنصاري)، فأعطاهما ذلك، ثم جاءت أم الأب إليه وصلت الميراث، فقال: أرى أن ذلك السدس بيكما، وهو لمن انفردت مكما، بشركما فيه، وبه قال عمر **رحم**، فأجمعا على هذا وروى الحاكم: أن النبي **ﷺ** قضى للجدتين من الميراث السدس.

كلهن إلخ أما الأمويات فوجود إدلائها أي انتسابها - إلى الميت بالأم، ولا يرث المدني عند وجود المدني به واتحاد السب، وأما الأبويات فلوجود اتحاد السب بينها - أعني الأموية وبين الأم، والأم أقرب إلى الميت من الأبويات فتكون حاجة هن، وليس لسقوطها علة أخرى سوى اتحاد السب، ولا تسقط التي من قبل الأم بالأب، فهو ترك أم وأم أب وأم أم، وأم الأب محبوبة بالأم، وترث أم الأم؛ لعدم الحاجب.

والأبويات أي وتسقط الأبويات دون الأمويات أيضا بالأب، وهو قول عثمان بن عفان وعلي بن وريد بن ثابت **رحم** وغيرهم. **إلا أم الأب**؛ فإنها لا تسقط باحد بل ترث معه؛ لأن أم الأب ليست قريبة من الميت من قبل أحد؛ لأنها زوجته، وكذلك أم الجد ترث مع أب الجد؛ لأنها زوجته وليست من قبله. وهذه أي المسألة الثالثة التي ليس الحد فيها كأب بالاتفاق، كذا في الهشني. قال السيد: وهذا - أي سقوط الأبويات بالحد إلا أم الأب - إذا كان بعد الحد عن الميت بدرجة واحدة، أما إذا تعد بدرجتين كأب أب الأب، فإنه ترث معه أبويتان: أم أب الأب التي هي زوجة الحد المذكور، وأم أم الأب التي هي أم زوجة أب الأب على هذه الصورة:

مسألة ٦، تص ١٢

| مئة | | |
|------------|---------------------------|-------------------|
| أب أب الأب | أم أب الأب | أم أم الأب |
| | (هي زوجة للحد أب أب الأب) | (هي زوجة أب الأب) |
| ٥ | ١ | ١ |

وإذا بعد الحد عن الميت ثلاث درجات كأب أب أب الأب، ترث معه ثلاث أبويات، الأولى: أم أم أب الأب، =

لأنّها ليست من قبّه، والقربى من أيّ جهة كانت تحجب البعدى من أيّ جهة كانت،
وارثة كانت القربى أو محجوبة، وإذا كانت الجدة ذات قرابة واحدة كأمّ أمّ الأب، والأخرى
ذات قرابتين أو أكثر كأمّ أمّ الأمّ وهي أيضا أمّ أب الأب، ^{أي من قبل أم أو من قبل الأب} بهذه الصورة يقسم السلس بينهما
عند أبي يوسف ^{هو قول وهو خمس بن زياد} أنصافا باعتبار الأبدان، وعند محمد ^{هو قول وهو خمس بن زياد} أثلاثا باعتبار الجهات.

- والثانية: أمّ أمّ أمّ الأب، والثالثة: أمّ أب أب الأب عني هذه الصورة:

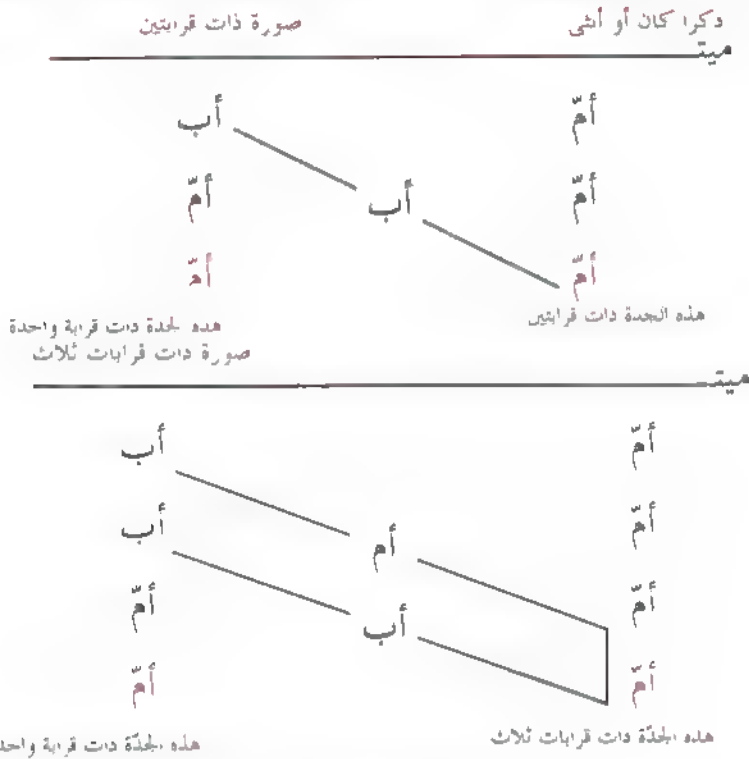
مسألة ٦ نص ١٨

| أمّ هذا جدّ | أمّ روضة جدّ مذكور | أمّ هي روضة أب الأب | أمّ هي روضة من الأمّ وروضة أب الأب |
|-------------|--------------------|---------------------|------------------------------------|
| أب | أب | أمّ | أمّ |
| أب | أب | أب | أمّ |
| أب | أب | أب | أب |
| ٣ × ٥ | ١ | ٣ × ١ | ١ |

وهكذا كلما ازدادت درجات بعد اجد ازداد بحسبها عدد الأبوّات التي يرثن معه.

ليس. أي ليست قرابتها من جهته بل هي روحته. **وارثة** [كأم الأب عند عدم الأب مع أمّ أمّ الأمّ] أي عدم
الخاجب مثل أمّ الأب مع أمّ أمّ الأمّ عند عدم أب، مثل أمّ الأمّ مع أمّ أمّ الأب سواء كان أبو الميّت موجود، أو
لم يكن؛ لأنّه لا يحجب أمّ الأمّ، وإنّما حصص قبرى تنعيم الورثة ومحجوبة فقال: وارثة كانت قبرى أو
محجوبة؛ لأنّ بعد محجوبة عني كل حال، فإن لم تكن محجوبة لخاجب آخر تحجب قبرى في الحال. أو **محجوبة**
بالغير كأمّ الأب عند وجوده - أي وجود الأب - فإنّه محجوبة به ومع ذلك تحجب أمّ أمّ الأمّ.

هذه الصورة. وتوصيحتها: أن امرأة روجت من ابنها ست سنّها، فولد منها ولد، فهذه المرأة جدّة هذا الولد
الذي مات من قبل أبيه؛ لأنّها أمّ أب أبيه ومن قبل أمّه؛ لأنّها أمّ أمّه فهي حدة ذات قرابتين، ثم بقول: هناك
امرأة أخرى قد كانت نروح سنّها ابن المرأة الأولى، فولد من ست الأخرى ابن الأول، ولدي هو أب الميّت،
فهذه الأخرى أمّ أمّ أب الميّت وهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان جدّتان في مرتبة واحدة، فإذا اجتمعتا فقد
وجدت قرابتين مع ذات قرابة واحدة. وأمّا صورة الأكثر فتوصيحتها: أن تتك المرأة التي روجت من ابنها ست سنّها
فولد منها ذكر، إذا روجت هذا الولد ست ست سنّها أخرى لها فولد منها ولد، فكانت تلك المرأة لمولود الثاني
أمّ أمّ الأمّ وأمّ أمّ أمّ الأب وأمّ أب الأب وكانت صاحبته - أعني أمّ روضة ابنها - بمولود الثاني أمّ أمّ أب
الأب. **أنصافا:** أي بالمناصفة باعتبار الرؤوس، وهو قول سفيان، وعنه الفتوى كذا في بكر والمصمّرات
والعالمكيره. **الجهات:** أي جهات القرابة من قبل الأمّ أو الأب.



باب العصبات

العصبات النسبية ثلاثة:

العصبات: جمع عصاة، وعصاة الرجل في النعة: قرابته لأبيه، وكأها جمع عاصب وإن لم يسمع به، من "عصب القوم بفلان" إذا أحاطوا حوله، فالأب طرف والابن طرف والنعم جائب والأخ جائب، ثم سمي ها - أي بالعصاة لواحده والجمع امدكر والمؤنث للعصاة. وقالوا في مصدرها: 'العصوة'، وصرحه الأستاذ في لساننا - أهل الهد - وما أحسن تصريحه فقال: [عصبة کے معنی عربی زبان میں پٹھے کے ہیں، اور اصطلاح شرع میں وہ شخص ہے جو گوشت پوست میں شریک ہو، جس کے عیب دار ہونے سے خاندان میں عیب لگے، شریعت میں اولاد باپ کی ہوتی ہے اس لئے عورت کے خاندان کی اوراد عصبہ نہیں کیونکہ وہ اولاد تو اس کے شوہر کی ہے، اور اصلی وارث عصبہ ہے اس لئے بیٹا شرع شریف میں عصبہ ہوا، ذوی الفروض میں سے نہ ہوا]

ثلاثة: إلخ: الضبط في الثلاثة أنه إن لم يحتج في عصبوته إلى مقارنة الغير فهو عصاة بنفسه. وإن احتج فإما أن يكون نسب ذلك الغير بأن يكون ذلك الغير أيضا عصاة فهو عصاة بغيره، أو لا يكون كذلك فهو عصاة مع غيره.

عصبية بنفسه، وعصبية بغيره، وعصبية مع غيره. أمّا العصبية بنفسه: فكل ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وهم أربعة أصناف: جزء الميت، وأصله، وجزء أبيه، وجزء جدّه، الأقرب فالأقرب، يرجحون بقرب الدرجة، أعني أولاهم بالميراث جزء الميت أي البنون ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أصله أي الأب ثم الجد أي أب الأب وإن علا، ثم جزء أبيه أي الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا،
 أي أصل الميت

عصبية بنفسه قدّمه؛ لأنّ عصبوته بنفسه لا بواسطة غيره؛ إذ لا معصب له أحد من الورثة. وقدّمه العصبية بغيره على العصبية مع غيره؛ لأنّ عصبته ذكر خلاف الثاني. فإنّ عصبوتها لأجل كونها مع الأنثى، وسدّكر شرافة على لأشئ. **فكل ذكر** حرج به العصبية بالغير والعصبية مع الغير؛ فإنّها أدت فقط. وأمّا المعتقدة فهي وإن كانت عصبية بنفسها فهي ليست نسبية. والمقصود اعصبات النسبية؛ لأنّها هي المقسم، وبه ظهر الجواب عن ما قيل: إنّ أحدًا يتقصّر بالنزوح؛ فإنه ذكر يدخل في نسبه أنثى؛ لأنّ خصوصية المقسم يخرجها. قيل: لأب وأُم عصبية بنفسه مع أنّ لأُمّ دحّة في نسبته إلى الميت. فلا يكون لحدّ جامع. أجيب: بأن المراد من لا ينتسب بالأشئ فقط. وأحب السّيد بأنّ قرابة الأب أصل في استحقاق العصبية، فإنّها إذا تردت كمت في إثبات عصبية خلاف قرينة لأُمّ؛ فإنّها لا تصحّ بتردها عنه لإثباته، فهي معدة في استحقاق العصبية، لكن جعلناها عمرة وصف زائد فرجحنا بها الأخ لأب وأم على الأخ لأب فقط.

يرجحون أي أولاهم بالميراث عند اجتماع هذه الأصناف من هو أقرب درجة إلى الميت. سواء كان بقرب حقيقيا كالإس مع إس الأب وكذلك مع الجد، أو حكما كالإس مع الأب؛ فإنّ الإس ليس بأقرب من لأب حقيقة؛ لأنّ اتصال كل منهما إلى الميت بلا واسطة، بكونه أقرب منه إليه حكما، فإنّ اتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه كما ستقف عليه.

أي البنون: وإنما قدّم لسون على الأب؛ لأنهم فروع الميت، ولأب أصله. واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه، ألا ترى أن الفرع يتبع أصله ويصير مذكورا، بذكره دون العكس، فإن اساء والأشجار يدخل في بيع الأرض، ولا تدخل في بيعهما. وصور تصاهم يدل على أهمّ أقرب إلى الميت في الدرجة حكما وإن لم يكن حقيقة؛ لأنّ الاتصال من حاسين بغير واسطة. ثم **جاء أبيه**: أي لإخوة، وتأخير الإخوة عن الجد وإن علا فور أبي حنيفة عليه السلام، وهو المختار لفتوى، خلافا لهما وللشافعي رحمهما الله

ثم جزء جدّه أي الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم يرجّحون بقوة القرابة، أعني به: أن ذا القرابتين أولى من ذي قرابة واحدة، ذكرنا كان أو أنثى؛ لقوله **عليه السلام**: "إن أعيان بني الأم" أي بعد الترجيح بقرب الدرجة أي بالترجيح بقوة القرابة مع تساويهما في الدرجة ذو قرابتين من العصبات

جزء جدّه: أي الأعمام، ثم عمّ الأب ثم عمّ الجدّ ثم أبيه كدسك وإن سفل. وتأخير الأعمام عن الإخوة وتأخير بينهم عنهم؛ لعدد درجاتهم، فظهر أن جهات العصبية بنفسه أربعة: الأولى: البنوة بغير واسطة أو بواسطة، والثانية: الأبوة كذلك، والثالثة: الأخوة، والرابعة: العمومة له أو لأبيه أو جدّه وإن علا، وكذا سؤمهم، فهم أربع أصناف كما علمت، فالمنفرد منهم يأخذ كل المال، وإلا فكما تقدّم.

وإذا تعدّدوا فلهم أربع أحوال، الأولى: تعدّد جهاتهم، والتقدّم فيهم حيثيئ بالجهة، فانسوة تقدّم على الأبوة، والأبوة على الأخوة، والأخوة على العمومة، والثانية: اتحاد جهتهم مع تفاوت درجاتهم فيها، والتقدّم حيثيئ بالقراب، فيقدم الابن على ابن الابن، ويقدم الأب على الجدّ، ويقدم الأخ على ابن الأخ، ويقدم العمّ على ابن العمّ، ويقدم ابن عمّه على عمّ أبيه، ويقدم عمّ أبيه على ابن عمّ أبيه، ويقدم ابن عمّ أبيه على عمّ جدّه، ويقدم عمّ جدّه على ابن عمّ جدّه، وهكذا فيما لو علّت عمومة الجدّ.

والثالثة: اتحاد جهتهم مع استواء درجاتهم وتماثلهم في القوة كأن يكون بعضهم لأبوين وبعضهم لأب، والتقدّم حيثيئ بالقوة فالأخ لأبوين يقدم على الأخ لأب، وابن الأخ لأبوين يقدم على ابن الأخ لأب، وابن عمّ لأبوين يقدم على ابن العمّ لأب، وقس عليهم عمومة الأب والجدّ. والرابعة: اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كأس أخ وعشرة بني أخ آخر، فيقسم المال بينهم باعتبار رؤوسهم لا أصوهم، فالمال بينهم في هذا المثال على أحد عشر سهما كما في الرحيق المختوم.

ذكرنا الخ يعني أن ذا القرابتين من العصبات، سواء كان ذكرا وأنثى مقدم على ذي قرابة واحدة، فالأبوة لا يجمع ذا قرابتين من التقدم والأولوية. فحكم من مؤث يقدمه قوة القرابة على المذكر الذي ليست قرابته هذه المثانة. فعمم المصنف الحكم في الذكر والأنثى؛ لتكون قاعدة كلية مؤكدة تجري فيما يمكن فيه جريانه من أقسام العصبات، وإن كان ذلك البحث يتعلق بذكر العصبية بنفسه خاصة، ولا يمكن فيه وجود عصبة تكون أنثى، وإما يوجد ذلك في العصبية مع غيره أو بغيره.

بني الأم الخ: إن كان المراد بهم الأعمّة من الإخوة لأب وأم، أو الإخوة لأم فقط، فلفظ الأعيان مصاف إليه وهو احترام عن الإخوة لأم فقط؛ لأن أعيان القوم أشرفهم والإخوة لأب وأم أشرف الإخوة وأفضلهم، وإن كان المراد ببني الأم الإخوة الأعيانية فقط فهو مدّ أو عطف بيان للأعيان. والمقصود من ذكر الأم إظهار ما يترجح به نوا الأعيان على بنو العلات لا لإظهار أنها سب في استحقاق العصوبة، حتى يقال: صارت الإخوة عصبة بالغير وخرجت من العصبية بالنفس.

يتوارثون دون بني العلات "كالأخ لأب وأم أو الأخت لأب وأم إذا صارت عصبية من البنت أولى من الأخ لأب والأخت لأب، وابن الأخ لأب وأم أولى من ابن الأخ لأب، وكذلك الحكم في أعمام الميت، ثم في أعمام أبيه، ثم في أعمام جدّه.

أحوال العصبية بغيره ومع غيره

وأما العصبية بغيره فأربع من النسوة، وهنّ اللاتي فرضهنّ النصف والثلاثان، يصرون عصبية بإخوتهنّ كما ذكرنا في حالاتهنّ، ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبية لاتصير عصبية بأخيها كالعمّ والعمّة، المال كلّ للعمّ دون العمّة.

التي من ذوي الأرحام

كالاخ لأب وأم فإنه مقدم على الأخ لأب بجماع وهذا مثال لذكر من ذي قرنتين **من البنت** اللام فيه بحسب نبي مع سائر عصبية أو سائر لاس. **والأخت** خلافا لاس عباس. وهذا مثل الأنثى من ذي قرنتين أولى لأهلها متساويان في الدرجه مع كون الأول ذ قرنتين. **وكذلك الحكم الخ** وحاصل أنه عند الاستواء في الدرجه يقدم ذو القرائتين وعند التفاوت يقدم الأعلى.

فأربع أح الأولى مهن. سائر عصبية، فإنها برت عند الأفراد النصف، وانتثبت عند شكثر. والثانية: سائر لاس؛ فإنها مثل البنت في الأحكام عند عدمها. والثالثة: الأخت لأب وأم الحامية عن السائر وسائر لاس. والرابعة: الأخت لأب إذا لم توجد اثلاث المتقدمة. **يصرون عصبية** ويدل على صيرورة الأوليين عصبية قوله تعالى: **وإن كنوا إخوة رجالاً ونساءً فليذكرن مثل حظ الأنثيين** (النساء: ١٧٦).

باحوكن. فيعصب البنت العصبية ابن أميت الذي في درجتها. أما مع سائر لاس فيعصر. بها نصف. وكذا لأخت الشقيقه يعصبها الأخ الشقيق، أما مع الأخ لأب فيعصرها النصف، وست لاس كما يعصبها ابن لاس إذا كان أحادها كذلك يعصبها سائر عمّها اتحاداً لها بدور شرع. وكذا ابن أخيها من حيث أمّه ابن سائر لاس عمّها اسفلان عنها بشرط أن لا يكون ذ سائر. **لاتصير عصبية** لأن النص الموارد في صيرورة الإناث نادر كور عصبية إنما هو في موضعين: سائر ناسين والأخوات بالإحوة، والإناث في كل منهما ذوات عروض. فمن لا فرض لها من الإناث لاتساووا النص؛ ولأن الأخ يعصب أخته بقلها من فرضها حالة الأفراد إلى العصبية كيلا يبرم المساواة بينهما أو تفصيل الأنثى على الذكر. ولا يفهم هذا أي النفل - إلا في ذوات العروض.

وأما العصبه مع غيره: فكل أنثى تصير عصبه مع أنثى أخرى، كالأخت مع البنت لما ذكرنا، وآخر العصبات مولى العتاقة، ثم عصبته على الترتيب الذي ذكرنا؛ لقوله **عنه**: "الولاء لحمه كلحمه النسب"، ولا شيء للإناث من ورثة المعتق؛ ...

كالأخت مع البنت: وثبت هذا بخير ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما رواه البخاري وغيره في بنت وبنت ابن وأخت، للبنت النصف، ولست الابن السادس، وما بقي للأخت. **البنت:** سواء كانت صلبية أو ست ابن، واحدة أو أكثر.

وأحر العصبات: إنما قال: وأحر؛ تسيها على تقدمه على ذوي الأرحام؛ لأنه إذا كان واقعا في أحر مرتبة، **عصبات** لا يقع وارث آخر فيه وبين العصبات، فيقدم على ذوي الأرحام ويقدم على الرد على ذوي الفروض، وهو قول عني وريد بن ثابت رضي الله عنه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هو مؤخر عن ذوي الأرحام، وبه أخذ إبراهيم السجعي، له قوله تعالى: **وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ عَصَاهُمْ** من بعض في كتاب ص ٥٥ (الأعراف ٧٥) أي بعضهم أقرب من ليس به رحم. والميراث يبي على القرب، وقوله ص ٥٦ لمن أعتق عبدا: **وَهُوَ كَوْنُهُ بِأَهْلِهِ** من سكت فيه ص ٥٧.

بنت: وإن كفرك فشر له وحير لك، وإن مات ولم يترك وارثا كنت أنت عصة. فقد اشترط في توريث مولى العتاقة أن لا يدع المعتق وارثا وذوو الأرحام من جملة الورثة.

وحجة الجمهور ما روي: أنَّ ست حمزة أعتقت عدا ثم مات العبد وترك بنته ومولاته، فجعل أبي ^{له} نصف ماله سته، والباقي لمولاته. وهذا نصٌّ في أنَّ مولى العتاقة يتقدم على الرِّد، ومن ضرورة تقدمه عليه أن يكون مقدما على ذوي الأرحام، وهذا تبين أنه ^{في} أراد بالوارث في الحديث الذي تمسك به ابن مسعود ^{في} العصة لا مطلق الوارث، فاندفع الاحتجاج به.

ثم عصبته أي عصاة مولى العتقة، يعني ثم عصاته المذكور السبية أي العصابة بنفسه، ويراعى فيهم من الترتيب ما تقدم، وعند فقدهم فمعق المعق ثم عصاة على الترتيب المذكور، ثم معق معق المعق ثم عصبته كما في رد المحتار، لقوله: أخرجه ابن حبان والشافعي، وأحاكم والطبري وابن جرير.

كلمة النسب: لا يباع ولا يوهب ولا يورث والولاء - بالفتح - المنصرة والقرابة. وفي الشرع: هو التناصر الذي يوجب الإرث أو العقل. والعق سب التناصر، وهو سب الإرث. والمراد بالولاء في قوله: الإعتاق من قبيل ذكر المنسب وإرادة المنسب. ومعنى الحديث كما قال سيد السد: إن أخرية حياة للإنسان؛ إذ لها شت له صفة المالكية التي امتاز بها الإنسان عن سائر ماعده من الحيوانات والجمادات. والرقية. تمف وهلاك. فالمعتق - بالكسر - سب لإحياء المعتق - بالفتح - كما أن الأب سب لإيجاد الولد، فكما أن أود يصير مسوباً إلى أبيه بالنسب وإن أقرائه بتبعته. كذلك المعتق بالفتح يصير مسوباً إلى معتقه - بالكسر - بالولاء وإن عصته بالتبعية، فكما يشت الإرث بالنسب كذلك بالولاء. **ولا شيء:** أي فليس في عصبة المعتق الوارثين من المعتق بالولاء من هو عصبة غيره أو مع غيره.

لقوله - : "ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن أو كاتب من كاتبن، أو دبّرن أو دبّر من دبّرن، أو جرّ ولاءً معتقهن أو معتق معتقهن" ولو ترك أبا المعتق وابنه، عند أبي يوسف - : سدس الولاء للأب، والباقي للابن، المعتق بالفتح

أي حصة للأسداس

الأ ما أعتقن صورته: أعتقت امرأةً عبداً أو أمة، ثم ماتت عبداً أو أمة، ولم يترك كل واحد منهما وارثاً سبيها، فترث هذه المرأة ما لمعتقه من أعتقن صورته: أعتقت امرأة عبداً، واشترت ذلك العبد عند آخر وأعتقه، ثم مات لمعتق الثاني بالفتح - وهو معتق المعتق الأول، يعني به عبد آخر، وليست به عصابة سبية، وقد مات قبله العبد الأول وعصبته، فميراثه لثلاث امرأة بالعصوبة من جهة الولاء.

أو كاتب صورته ولاء مكاتبهن: أن امرأة قالت لبعدها: "كاتبك على ألف درهم" مثلاً، فقبل العبد ذلك، فهذا أذى العبد بدل الكتابة يكون ولاءً للمراة. أو كتب من كاتب صورته: أن بكاتب مكاتب امرأة بعد أداء الدس رقيقاً له، فيؤدي المكاتب الثاني الدس، ثم يموت المكاتب الأول ويبقى المكاتب الثاني فولأؤه لها

أو دبّرن صورته: امرأة دبّرت عبد ثم رثت، ولحققت بدس حرب، وحكم القاضي بحرية العبد، ثم أسلمت وعادت إلى دار الإسلام، ثم مات المذبر فأمراه عصبته إن لم يكن به عصابة سبية. من دبّرن صورته: أن يشتري هذا مذبر بعد ما أعتق حكم القاضي: سحاق امرئته في دار الحرب رقيقاً، فيدبره ثم يموت، ويعود امرأة مسيئة قبل موت المذبر الأول أو بعده، ثم يموت المذبر الثاني، فميراثه بالولاء لثلاث المرأة.

أو حرّ ولاء صورته: أن عبد امرأة يروح بإدبه أمة أعير، فأعتق أعيرها، فولد منهما ولد هو حرّ نعا لأمه؛ فإن الولد يتبع أمه في الرقية وحرية، وولاءه لمولى أمه، فإذا أعتقت ذلك امرأة عبداً حرّاً ذلك العبد باعتاقها إليه ولاء والده إلى نفسه ثم إلى مولاه، حتى إذا مات المعتق ثم مات والده وحلف معتقة أبيه فولأؤه لها.

أو معنى معتقهن صورته: أن امرأة أعتقت عبداً واشترت العبد لمعتق عبداً وروّحه لمعتقة غيره، فولد منهما وهو حرّ، فولأؤه لمولى أمه، فإذا أعتق ذلك العبد لمعتق عبده حرّاً باعتاقه ولاء ولد معتقه إلى نفسه ثم إلى مولاه.

للأب قياس على أن المعتق - بالفتح - لو مات وترك أباً وولداً كان سدس ماله للأب والباقي للابن، فكذلك إذا ترك ولاء؛ لأن الولاء أثر الميثاق فيحقق تحقيقه ميثاقاً وأحيب عنه بأن الولاء وإن كان أثر ميثاق ولكنه ليس بميثاق ولا به حكم ما كان قصاص الذي يجوز لاغتياص عنه المال، خلاف الولاء (بداً لاخري فيه لاغتياص) فلا خري فيه سهام الورثة بالفرصة كما في المال من هو سبب يورث به بطريق العضوة، فمعتبر الأقرب فالأقرب ولاس أقرب اعصاب، ولو كان خري فيه سهام الورثة بالفرصة كما في المال لكان النساء نصيب من الولاء بالآثار.

وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما: الولاء كله للابن، ولا شيء للأب. ولو ترك ابن المعتق

المعتق بالفتح

وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق. ومن ملك

بين الإمام وصاحبه

للأب وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب اشاعني رحمهما. والقول الأول لأبي يوسف رحمهما.

للأب بالاتفاق وذلك لأن الأب كالابن في العصوة بحسب اتصال كل منهما بأبائهم بلا واسطة، بخلاف الحد فإن

اتصاله بواسطة الأب، فيكون الأب أقرب من الحد، ويكون الابن أقرب منه بلا اشتباه، فلا يزاحمه أحدًا بخلاف.

ومن ملك قوله: "محرم" صفة مصاف أعني "دا" - لاصفة المضاف إليه يعني "رحم"، فكان من حقه المصاف لكونه

محرور نحر الحوار، أي صار محرورًا، مجاورته محرورًا، واللفظ بعمومه يتنظم كل قرابة مؤيدة بالمحرمية أو ولادًا أو غيره.

واستدل على هذا الحكم بإطلاق قوله رحمهما من ملك رحمهما من ملك رحمهما رواه السائي عن حمزة بن ربيعة

عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن عمر مرفوعًا، وضعيفًا؛ بسبب انفراد ضمرة عن سفيان، وصححه

عصمه وقال: ضمرة ثقة، وإذا أسد الحديث ثقة لا يصره انفراده، ولا إرسال من أرسله، ولا وقف من أوقفه،

وصوب ذلك ابن الفحطاط، وبأنه ملك قرب قرابة مؤثرة في المحرمية فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في قرابة الولاء.

وذكر محر الإسلام الزدوي في نحت العمل: أن العنة في عتق القريب بالملك شيان: القرابة والملك، لكن العتق

يضاف إلى أحدهما، فإن تأخر الملك أضيف إليه العتق كما إذا ملك قريبه، وإن تأخرت القرابة وتقدم الملك أضيف

العتق إلى القرابة كما إذا كان بين اثنين عبد ثم ادعى أحدهما أنه ابنه عزم لشريكه، وأضيف العتق إلى القرابة.

وقيد المصنف بقوله: "دا رحم"؛ لأنه لو ملك محررًا بلا رحم كزوجة أبيه أو ابنه لا يعتق؛ لأنه ليس بينهما قرابة

موجة للصلة محرمة للقطعية فلا يستحق العتق. وقيد بـ "محرم" احترازًا عن الرحم بلا محرم، كني الأعمام

والأحوال والحالات إذا ملكه لم يعتق، وحصص عن النص المحرم؛ للقطعية بالإجماع ما أهم كثير لا يخصص فلا عتق،

رما خرجوا المالك فيه لتعدد معرفتهم بالكنية، فهو حصص انقرابة المحرمة عن النص أيضا لأدى إلى تعبيه وذلك

لأحور، وكذا لو ملك ذا رحم محرم من الرضاع، فلا بد أن تكون المحرمة من جهة القرابة، ودو الرحم المحرم

شخصان يدلان إلى أصل واحد ليس بينهما واسطة كالأخوين، أو أحدهما بواسطة والآخر بغير واسطة كاس

الأخ مع العم في النسبة إلى الجد كذا في المحيط.

وأطلق في "المالك" فشمع المسلم والكافر؛ لأهمما يستويان في الملك وفيما يلزمهم من الصلة وحرمه القطعية،

ويشترط أن يكون في دار الإسلام؛ لأنه لاحكم لنا في دار الحرب. فهو ملك قريبه في دار الحرب، أو أعتق المسلم

عنده في دار الحرب لا يعتق خلافاً لأبي يوسف رحمهما، وعلى هذا الخلاف إذا أعتق الحربي عنده في دار الحرب.

وذكر اختلاف في الإصباح، وفي الكافي للحاكم: عتق الحربي في دار الحرب قريبه باطل وم يذكر خلافاً. أما إذا

أعتقه وحلّه فقيل: يعتق عند أبي يوسف رحمهما ولو لاؤه له، وقالوا: لا ولأه؛ لأن عتقه بالتحلية لا بالإعتاق، =

ذا رحم محرم منه عتق عليه، ويكون ولاؤه له بقدر الملك، كثلث بنات، للكبرى ثلاثون دينارا، وللصغرى عشرون دينارا، فاشتريتا أباهما بالخمسين، ثم مات الأب وترك شيئا، فالثلثان بينهما أثلاثا بالفرض، والباقي بين مشتريتي الأب أخماسا بالولاء، ثلاثة أخماسه للكبرى، وخمساه للصغرى، وتصح من خمسة وأربعين.

= ثم قال: المسلم إذا دخل دار الحرب فاشتري عبدا حريبا فأعتقه له، فالقياس أنه لا يعتق بدون التحية، وفي الاستحسان يعتق بدونها، ولا ولاء له عندهما قياسا، وله الولاء عند أبي يوسف استحسانا. وفي "الحيط": وإن كان عبده مسلما أو دعبا عتق بالإجماع؛ لأنه ليس بخارج للاسترقاق بالاستيلاء انتهى. وانصبي جعل أهلا هذا العتق، وكذا المحبون حتى عتق لقريب عليهما عبد المثلث؛ لأنه تعتق بحق العبد فشابهه النفقة. وأصق المصنف في المثلث فشمس ما إذا باشر سهما أو باشره سائمه، فدخل ما إذا اشترى العبد المأدود ذا رحم محرم من مولاه ولا دين عليه؛ فإنه يعتق، خلاف مديون لا يعتق ما اشتراه عبده خلافا لهما، وخرج المكاتب إذا اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق في قومه جميعا كما في الظهيرة.

ذا رحم محرم صفة المضاعف يعني 'دأ'، وحقه انصب بكنه محرور نجر الخوار. عن عبده ما روي عن أبي من مثله ذا رحم محرم فهو حر'. أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن سمرة وقال **بخ**: 'من مثله د' . أخرجه السنائي. وأعلم أن القراءة على ثلاثة أنواع: الأول: القراءة القرينة؛ وهي قرينة ذي رحم محرم من الولاء، بما يصريق الأوصية كألأبوين والأجدد وإن عواء، وبما يطريق القرينة كالأولاد، وأولاد الأولاد وإن سميوا، فمن مثله واحدا من هؤلاء عتق عليه اتفاق، أرد عتقه أو يردده. وثاني: الوسوسة؛ وهي قرينة المحرم غير الأصوب والفروع أعني قرينة الإخوة والأخوات وأولادهم وإن سميوا، وقراءة الأعمام والعمام والأخوات وخالات دون أولادهم، ومن مثله واحدا من هذه المحرم عتق عليه أيضا عبدا ناضرا ما روي من الحديثين خلافا لبشامعي والثالث: البعيدة؛ وهي قرينة ذي الرحم غير المحرم كأولاد لأعمام والأخوات والخالات، فإذا ملك واحدا منهم لم يعتق عليه بلا خلاف.

بكنه أن لأها قد اعتقت ثلاثة أسداس الأب ثلاثين. **بصغرى** لأنها اعتقت خمسة عشرين. خمسة . يعني وذلك؛ لأن أصل المسألة ههنا من ثلاثة، لأنها أقل عدد يخرج منه الثلث، وأعطيها سدس الثلاث اثنين منها بالقرينة، وأعطيها الكبرى والصغرى واحدا منها بالولاء، ولا يستقيم شأن على ثلاثة بل بينهما مائة، فأحدا جميع عدد رؤوسهن - أعني الثلاثة - ولا يستقيم أيضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاء وهي خمسة، وديث أي كون سهام الولاء خمسة؛ لأنها وجدنا بين مالي الكبرى والصغرى موافقة بالعرض؛ لأن العشرة أكثر عدد بعدهم فعشر اثلاثين ثلاثة وعشر العشرين شأن ومجموعهما خمسة وهي عشرة عدد الرؤوس من الورثة؛ =

باب الحجب

الحجب على نوعين: حجب نقصان وهو حجب عن سهم، إلى سهم وذلك الخمسة نفر: للزوجين، والأم، وبنت الابن، والأخت لأب وقد مر بيانه. وحجب حرمان، والورثة فيه فريقان: فريق لا يحجبون بحال البتة، وهم ستة: الابن،
 في بيان هؤلاء
 ثلاثة من الرجال وهم

= لأن تقسيم الثلث الباقي على الكبرى والصغرى يجب أن يكون على ستة ما هما وهي بعينهما ستة الوفقين، وبين الخمسة والواحدة مائة فأخذنا مجموع الخمسة أيضا، ومعا ثلاثة هي عدد رؤوس الست، وبينهما مائة، فضربا أحدهما في الآخر فحصلت خمسة عشر، ثم ضرباها في أصل المسألة وهو ثلاثة فحصلت خمسة وأربعون، فمهما تصحح المسألة قد كان لست من أصلها ثمان، فإذا ضرباهما في المصروب وهو خمسة عشر حصل ثلاثون فكل بنت عشرة، وكان للكبرى والصغرى من أصلها واحد فضرباه في المصروب فلم يتغير، فقسما الخمسة عشر الباقية على سهام الولاء وهي الخمس، فأصاب كل سهم ثلاثة، فللكبرى من الخمسة عشر تسعة وقد كانت لها عشرة بصريق الفرصية فنها حينئذ تسعة عشر، ولصغرى من الخمسة عشر ستة وقد كانت لها عشرة بصريق الفرصية مجموعهما ستة عشر، وليس للوسطى إلا تلك العشرة التي أصابتها بالفرصية

الحجب هو لغة: المنع، واصطلاحاً: مع لشخص معين من ميراثه، إما كله أو بعضه، لوجود شخص آخر. **حجب نقصان** وهو مع شخص معين عن فرض مقدّر إلى فرض أقل. **للزوجين** فالزوج يحجب من النصف إلى الربع، والروحة من الربع إلى النصف؛ لوجود الولد أو ولد الابن. **والأم** فإنها تحجب من الثلث إلى السدس بالولد، أو ولد الابن، أو الاثنين من الإخوة والأخوات. **وبنت الابن** تحجب مع بنت بصل من النصف إلى السدس تكملة للثلثين. **والأخت لأب** تحجب مع الأخت لأب وأم من النصف إلى السدس أيضا.

حجب حرمان: وهو مع شخص معين عن الإرث بالكلية لوجود شخص آخر. لا يحجبون: تحجب الحرمان، وإن كان البعض منهم يحجب حجب النقصان. **النتة إلخ**: هو مصدر بمعنى البتة وهو القصع. قال رسول الله ﷺ: "لا يقطعون عن الإرث النتة".

يقال: لا أفعله بقاءً، والنتة لكل أمرٍ لا رجعة فيه. وبصه على أنه مفعول بإصمار فعل. والتقدير ههنا: ولا يتنوّ أي لا يقطعون عن الإرث النتة. **الابن إلخ**: فهم لا يحجبون نحال إذا كانوا ورثة، فلا يرد أنهم يحجبون باقتل والمردة والرقية؛ لأنهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة.

والأب، والزوج، والبنات، والأم، والزوجة. وفريق يرثون بحال ويحجبون بحال، وهذا مبني على أصدين: أحدهما: هو أن كل من يدي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص، سوى أولاد الأم؛ فإنهم يرثون معها لانعدام استحقاقها جميع التركة. والثاني: الأقرب فالأقرب كما ذكرنا في العصبات، والمحروم لا يحجب عندنا، أي لأصل للابن

يرثون حال الح وهو غير هؤلاء الستة المذكورة من اورثة، سواء كانوا عصبات كان الاس مع الاس، أو ذوي فروض كام الأم مع الأم. وهذا الح [أي حجب الحرمان في الفريق الثاني] أي الحجب مترتب وجوده على وجود هذين الأصلين أو أحدهما، فإذا وجدا أو أحدهما يحجبون، وإذا انفكوا ورثوا.

لدي الح الإدلاء في اللغة: هو إرسال الذئب في الشئ، ثم استعمل في إرساء في كل شيء يمكن فيه ولو بطريق الخمار، فمعنى قوله: 'يدي إلى الميت' يرسل قرابته إلى الميت بشخص. والداء فيه للإصاق، فاقترانة مشتركة بين مدلي وبواسطة. ليرث الح أطلقه الشيخ وهو مقيّد بما إذا استحق المولى به جميع التركة، سواء اتخذا في النسب كما في الأب وخذ، والاس وابنه، أو لم يتخذا كما في الأب والإخوة والأخوات، فإن المدلى به ما أحرر جميع المال يبقى بمدلي شيء أصلا، وأما إذا لم يستحق المولى به جميع المال، فإن اتخذا في النسب فالأمر كذلك كما في لأم وأمة لأم، وإن لم يتخدا في النسب كما في لأم وأولادها فلا حجب وهو مفهوم من كلام الشيخ، كما لا يخفى.

لانعدام استحقاقها جميع التركة. فإن قيل: فيبقي على هذا أن يرث لجدّة أم لأم مع الأم؛ لأن الأم لا تستحق جميع التركة. فالجواب: أن أم لأم تكون محجوبة بالأم؛ لاتحاد سبب الإرث بينهما يعني أن مدلى به إن لم يستحق جميع التركة فإن اتخدا أي المدلي والمدلى به - سببا ليرث أيضا، فعلى هذا كان لواجب على مصف أن يقول: لانعدام استحقاقها جميع التركة، وعدم اتحادهما في سبب الإرث، فتأمّل. والثاني هـ الأصل إنما ذكر لفريق الثاني يدي يرثون تارة ويحرمون أخرى، فتدبرح فيهم العصبات وغيرهم، فذكر لعصبات على سبيل التمثيل دون تخصيص.

كما ذكرنا في العصبات؛ بأنهم يرجحون قرب لدرجة، فالأقرب منهم يحجب الأبعد حجب حرمان سواء اتخدا في النسب أو لا، وهذا خارج في غيرهم أيضا لكن إذا كان هناك اتحاد لسبب كما في اخذات مع الأم، وفي سبب الاس مع المصبيين، وفي الأخوات لأب مع لأختين لأب وأم. لا يحجب. لا حجب حرمان ولا حجب نقصان، وعليه عامة الصحابة عليهم السلام، روي أن امرأة مسيئة تركت زوجا مسيما، وأخوين من أمها مسيئين، وابنا كافرا فقضى فيها عني عليه السلام ورثت من أبيها. بأن للزوج النصف ولأخويها الثلث، وما بقي فهو لعمصه يعني بأن كان هناك عصبة لا للاس الآخرين، وإلا فيرد على أخويها بل على الزوج في رمان. فثبت أن الكافر لا يحجب حجب انقصان أيضا وإلا فم يكسب لزوج النصف بل الربع، ولا يحجب حجب حرمان أيضا وإلا لم يكن للإخوة شيء.

وعند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب حجب النقصان، كالكافر والقاتل والرقيق. والمحجوب لا الحرمان
 يحجب بالاتفاق كالاثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً، من أي جهة كانا؛ فإنهما كلاهما
 لا يرثان مع الأب ولكن يحجبان الأم من الثلث إلى السدس. أي من الأبوين أو من أحدهما

باب مخارج الفروض

اعلم أن الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى نوعان: الأول: النصف، والرابع، والثلث. والثاني: الثلثان، والثلث، والسدس، أي مقدرة على التضعيف والتصفيف،

حجب النقصان: لاحجب الحرمان، ففي المسألة المذكورة يكون عنده للزوج الربع، وللأخوين اثنتان كما كان عدداً؛ لأنه لا يحجب حجب الحرمان، والباقي يلعبه إن كان. **كالكافر والقاتل والرقيق:** والعريق والحريق، فهذه الثلاثة أمثلة للمحروم الذي لا يحجب عدداً أصلاً، ويحجب عند ابن مسعود. **حجب النقصان والمحجوب:** افرق بين المحروم والمحجوب أن المحروم لا يكون فيه صلاحية الوراثة، والمحجوب يكون فيه صلاحية الوراثة لكنه حجب عنها بسبب الحاجب، فالمحروم يفرض كائيت ولا المحجوب كذلك.

إلى السدس إلخ: وكذا الحكم في حجب الحرمان؛ فإن أم الأب تحجب بالأب وتحجب أم أم الأم حجب حرمان، أما عند ابن مسعود رضي الله عنه فلا المحروم الذي ليس بوارث بالكنية حاجب عنده مع أنه ليس بوارث أصلاً، هكذا المحجوب بل هو أولى؛ لأنه وارث من وجه دون وجه، وأما عدداً فمحتاج إلى بيان الفرق بين المحروم والمحجوب؛ نحب نقصان وهو أن المحروم في حكم معدوم كما سبق؛ لأنه مستوف أهلية الميراث من كل وجه بخلاف المحجوب؛ لأنه أهل للإرث باعتار الأصل وغير وارث بوجود الحاجب، فهو وارث من وجه دون وجه آخر.

مخارج الفروض: المخارج جمع محرج، وهو اسم ظرف من الخروح، أي مواضع خروج الفروض الستة من الأعداد، وفي الاصطلاح: محرج كل كسر مفرد هو عدد يكون ذلك الكسر واحداً منه صحيحاً فيه، فمحرج النصف اثنان؛ لأن نصفه واحد صحيح، ومحرج الثلث ثلاثة؛ لأن ثلثه واحد صحيح، وعلى هذا القياس. **نوعان:** إما جعلوها نوعين؛ لأن كل ثلاثة منها ما يمكن اعتبار التضعيف والتصفيف فيها، ويخرج من عدد مثلاً مخرج السدس ستة ومنها يخرج الثلث واثنان أيضاً ويجري التضعيف والتصفيف بينهما، وما يجعل منه اثنان ثمانية ومنها يخرج الربع والنصف أيضاً.

على التضعيف: أراد بذلك أن الثمن إذا صُفِّف حصل اربع، وأن اربع إذا صُفِّف حصل نصف، وكذلك السدس إذا صُفِّف صار ثلثاً، وإذا صُفِّف الثلث صار ثلثين. **والتصفيف:** أراد بذلك أن النصف إذا صُفِّف صار ربعاً، وأن الربع إذا صُفِّف صار ثلثاً، والثلثان إذا صُفِّف كان ثلثاً، والثلث إذا صُفِّف صار سدساً.

فإذا جاء في المسائل من هذه الفروض أحاد أحاد، فمخرج كل فرض سميّه إلا النصف وهو من اثنين. كالربع من أربعة، والثلث من ثمانية، والثلث من ثلاثة،
مفرد عن سائر الفروض
سبع من ستة

سميّه أي منه من الأعداد، والمراد من السمي العدد الذي يسه وييس الكسر الذي يخرج منه نحاس في الحروف كانت من ثلاثة. والربع من الأربعة، والخمس من الخمسة، إلا النصف فإن مخرجه اثنان وهو يس سمي نصف بمعنى مذكور **كالربع** قدم في تمثيل ربع الشمس على لنت؛ لأحدهما من النوع الأول كالنصف، وهما يذكر لثنتين؛ لأنه في حكم اثنت وتكرير به، وترك السدس ظهور حله مما ذكر، فإن كان في مسألة النصف فقط كما في من خلف بنتا وأخا لأب وأم فهي من اثنين:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٢} \\ \text{بنت} \quad \text{أخ لأب وأم} \end{array}$$

وإن كان فيه الربع وحده كما في من تركت لزوج مع الألس كانت من أربعة، اربع لزوج والباقي للابن:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٣} \\ \text{زوج} \quad \text{ابن} \end{array}$$

وإن كان فيها النصف فقط كما في من تركت لزوج والألس كانت من ثمانية، اثنان لزوج والباقي للابن:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٤} \\ \text{زوج} \quad \text{ابن} \end{array}$$

وإن كان فيها الثلث وحده كما إذا ترك أمًا وأخا لأب وأم كانت من ثلاثة، الثلث للأم والباقي للأخ:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٥} \\ \text{أم} \quad \text{أخ لأب وأم} \end{array}$$

وإن كان فيها شتان فقط كما إذا ترك بنتين وعمًا فهي أيضًا من ثلاثة، الثلثان لبنتين وساقية للعم:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٦} \\ \text{بنت} \quad \text{عم} \end{array}$$

وإن كان فيها السدس فقط كما إذا ترك أمًا وأما فهي من ستة، السدس للأم والباقي للابن:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٧} \\ \text{أم} \quad \text{ابن} \end{array}$$

وإذا جاء مثنى أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً لجزء، فذلك العدد ^{حالية} أي لكسر من ذلك النوع أيضاً يكون مخرجاً لضعف ذلك الجزء ولضعف ضعفه، كالستة هي مخرج للسدس، ولضعفه ^{أي من الأيوبي أو من أحدهما} ولضعف ضعفه،

مثنى أو ثلاث [يعني إذا اجتمع مثنى أو ثلاث] حاصله أن هذه الفروض لا تخلو إما أن ينحى كل فرض منها مفرداً أو محتلطاً بغيره، فإن جاء مفرداً فمخرج كل فرض سمي به إلا النصف، فإنه من اثنين وليس يسمى به، وذلك مثل الثمن من الثمانية، والسدس من الستة، والثالث من الثلاثة، والرابع من الأربعة. وإن جاء محتلطاً بغيره فلا يخلو إما أن يحتلط كل نوع سوعه أو أحد النوعين بالنوع الآخر، فإن احتلط كل نوع سوعه فمخرج الأقل منه يكون مخرجاً للكل؛ لأن ما كان مخرجاً لجزء يكون مخرجاً لضعفه ولضعف ضعفه، كالثمانية مخرج الثمن، والستة مخرج السدس ولضعفه ولضعف ضعفه، فإن احتلط أحد النوعين بالآخر فمخرجهما من أقل عدد يجمعهما.

وإذا أردت معرفة ذلك فانظر مخرج كل واحد من الفرضين على حدة، ثم انظر هل بينهما موافقة أو لا، فإن كان بينهما موافقة فاصرب وفق أحدهما في جميع الآخر، فانسلف مخرج الفرضين، ثم إذا احتلط النصف من الأول بكل الثاني أو بعصه فهو من ستة؛ لأن بين مخرج النصف والسدس موافقة بالنصف، فإذا صربت وفق أحدهما في جميع الآخر بلغ ستة، وإن احتلط بالثالث أو بالتئين فلا موافقة بين المخرجين، فاصرب أحدهما في جميع الآخر يبلغ ستة، وإذا احتلط الرابع من الأول بكل الثاني أو بعصه فهو من اثني عشر؛ لأن مخرج الربع وهو الأربعة يوافق مخرج السدس وهو الستة بالنصف، فإذا ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر بلغ اثني عشر ومنه يخرج أجزاء، وإن كان محتلطاً به الثالث والتئين فلا موافقة بين المخرجين فاضرب أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر، وإن كان المحتلط الثاني هو الثمن فإن كان المحتلط به السدس، فبين المخرجين موافقة بالنصف، وإن كان المحتلط به التئين فلا موافقة بينهما، فاصرب ثلاثة في ثمانية تبعد أربعاً وعشرين، فمخرج الجزءان فصارت جملة المخارج سبعة.

ولا يجتمع أكثر من أربع فروض في مسألة واحدة، ولا يجتمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف، ولا يكسر على أكثر من أربع طوائف.

ولضعف ضعفه. الذي هو اثنان، وكالثمانية فإنها مخرج للثمن، ولضعفه - أعني الربع - ولضعف ضعفه أعني النصف. والسبب في ذلك أن مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء، أي مخرج الضعف موجود =

وإذا اختلط النصف من الأول بكل الثاني أو ببعضه.....

= في مخرج الجزء وعدّه، فيخرج النصف صحيحاً من مخرج حرته، فيستعي مخرج الجزء عن مخرج صغره مثلاً: مخرج ثلث والثلثين ثلاثة، وهي داحية في مخرج السدس التي هو لستة، وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج ثمن. وقد اجتمع في مسألة سدس والثلث كما إذا ترك أمّ وأختين لأب كانت من ستة، وكذا إذا اجتمع فيها لسدس والثلثان كما إذا ترك أمّ وأختين لأب وأمّ وأختين لأب فتهي من ستة أيضاً، ومما إذا اجتمع فيها الثلث والثلثان كما إذا ترك أختين لأب وأختين لأب وأمّ فتهي من ثلاثة، وقد اجتمع في مسألة ثمن والنصف كما إذا ترك زوجة وبنات كانت من ثمانية. وقد اجتمع فيها الربع والنصف كما إذا تركت زوجاً وبنات من أربعة، كما قال السيد السدس.

وإذا اختلط الح من فرع من بين حال اختلاط مثنى وثلاث بين فروص نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروص أحد النوعين الآخر، فقد: وإذا اختلط النصف من الأول بكل الثاني أي بالثلثين والثلث وسدس، كما إذا تركت زوجاً وأمّ وأختين لأب وأمّ، وأختين لأب وأمّ، فإن خروج النصف، ولأمّ لسدس، وللأختين لأب وأمّ الثلثان، وللأختين لأب وأمّ الثلث. فامسألة من ستة، وتعول إلى عشرة:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٦} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأمّ} \quad \text{أختين لأب} \end{array}$$

أو **بعضه** أي اختلاط نصف في جميع هذه الصور كما إذا اختلط بالثلث فقط، كما فيمن حلفت زوجاً وأختين لأب:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، رد ٥} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٧} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأمّ} \end{array}$$

أو اختلط بالثلثين فقط كما فيمن حلفت زوجاً وأختين لأب وأمّ:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٨} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأمّ} \end{array}$$

أو اختلط بالسدس وحده كما إذا خلف أمّاً وبنات:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٩} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأمّ} \quad \text{أختين لأب} \end{array}$$

أو اختلط بالثلث والثلثين معاً كما إذا تركت زوجاً وأختين لأب وأمّ وأختين لأب:

فهو من ستة، وإذا اختلط الربع بكل الثاني أو ببعضه فهو من اثني عشر، وإذا اختلط الثمن بكل الثاني

= أو اختلط بالثلثين والسدس معاً كما إذا تركت زوجاً وأختين لأب وأمّ وأمّا:

| مسألة ٦، عول ٨ | | |
|----------------|----------------|-----|
| ميت | | |
| زوج | أختين لأب وأمّ | أمّ |
| ٣ | ٤ | ١ |

أو اختلط بالثلث والسدس كما فيمن تركت زوجاً وأختين لأمّ وأمّا:

| مسألة ٦ | | |
|---------|------------|-----|
| ميت | | |
| زوج | أختين لأمّ | أمّ |
| ٣ | ٢ | ١ |

من ستة: لأن مخرج النصف اثنان، ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة، وكلاهما داخلان في الستة فهي مخرج النصف المختلط بفروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة، وأيضاً بين مخرج النصف والثلث مائة، فإذا ضرب أحدهما في الآخر حصلت ستة فهي مخرجهما. **الربع بكل الثاني**: أي بالثلثين والثلث والسدس كما إذا حنف زوجة، وأمّا، وأختين لأب وأمّ، وأختين لأمّ. فالمسألة من اثني عشر، الربع وهو ثلاثة للزوجة، والسدس وهو الاثنان للأمّ، والثلث الذي هو أربعة للأختين لأمّ، والثلثان أي الثمانية للأختين لأب وأمّ، فتعول المسألة إلى سبعة عشر.

الثمن بكل الثاني: هذا لا يتصور إلا على رأي ابن مسعود رضي الله عنه كما إذا ترك ابناً محروماً، وزوجة، وأمّا، وأختين لأب وأمّ، وأختين لأمّ؛ فإن الابن مع الحرمان يحبب عنده الزوجة من الربع إلى الثمن، وأمّا عبدان فلا. ففي هذه المسألة يختص الربع بكل الثاني عبدان، فتكون المسألة المذكورة من اثني عشر، الربع وهو ثلاثة للزوجة، والسدس وهو اثنان للأمّ، والثلثان وهو ثمانية للأختين لأب وأمّ، الثلث - أعني أربعة - للأختين لأمّ، فعالت المسألة إلى سبعة عشر ولا يختص الثمن بكل الثاني؛ لأن الثمن ليس إلا للزوجة وقت وجود الولد وإن سفل. والسدس ليس إلا للأمّ وأولادها، والثلثان ليس إلا للبنتين أو الأختين سوى أولاد الأمّ. فقول: الحاجب للزوجة من الربع إلى الثمن إما أن يكون ابناً غير محروم أو ابناً محروماً أو بنتين، على الأول: انتهى صاحب الثلثين؛ فإنه ليس إلا البنتان أو الأخوات سوى أولاد الأمّ. ولما وجد الابن الوارث يكون التقسيم بين الابن والبنتين، لو وجدنا لذكر مثل حظ الأنثيين، والأختان محرومتان بالابن، فانتهى صاحب الثلثين قطعاً، وثبت انصبوب من عدم خروج الصورة المذكورة. وعلى الثاني: للزوجة الربع؛ لأن الابن المحروم ليس بحاجة عبدان، فثبت المطلوب. وعلى الثالث: ينعدم صاحب الثلث؛ لأنه ليس إلا أمّاً وأولادها، والأمّ حيثئذ صاحب السدس بالولد، والأختان لأمّ محرومتان بالبنت، وبالجمله لا يخرج صورة واقعية يوجد فيها الثمن مع كل النوع الثاني.

أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين.

باب العول

العول أن يزداد على المخرج شيء من أجزائه إذا ضاق ^{مخرج} عن فرض. اعلم أن مجموع المخارج سبعة، أربعة منها لاتعول

أو ببعضه أي بعض النوع الثاني كما إذا احتض بالثنتين والستين كروحة وبنتين وثم وأحتين لأم، أو احتض بالثنتين فقط كروحة وستين، أو بالستين فقط كروحة وثم وس هو عصبة، أو بالثنت فقط كروحة واس رقيق وأحتين لأم عني رأيي يصح، كذا قال السيد. **أربعة وعشرين** الثمن وهو ثلاثة لبروجة، وستين وهو أربعة لأم، ولثنت وهو ثمانية لأحتين لأم، واشتان وهو ستة عشر للأحتين لأب وأم، فكانت المسألة عتبة بن جدي وثلاثين.

العول وهو في السعة: ميل واحور، ويستعمل معنى علة، يقال: عيل صبره أي غلب، ومعنى ارفع يقال: عال ميران إذا رفعه. وفي الاصطلاح: زيادة سهم عني مخرج مسألة من كسرهما كسدسها وثلثها فهي مكمنة به، مأخوذ من المعنى المعوي؛ لأن مسألة مالت عني أهلها بجور حيث نقصت من فروصهم.

إذا ضاق عن فرض، خاصه أن مخرج إذا ضاق عن إوفاء بالفروض المجتمعة فيه ترفع التركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج، ثم تقسم حتى يدخل القصاص في فرائض جميع الورثة عني ستة واحدة، وأور من حكم بالعلو عمر ^{سنة} فإنه وقعت في عهده صورة ضاق مخرجها عن فروصها وهي: روح، وأم، وأخت لأب وأم، فثدور الصحابة فيها، منهم عثمان وعبي وعباس بن عبد المطلب واس مسعود وزيد بن ثابت ^{رضي الله عنه}، فأشار لعباس ^{رضي الله عنه} إلى عول فقال: أعيوا الفرائض فتابعوه عني ذلك ولم يكره أحد إلا أنه بعد موته، فاستأله عبد العامة من ستة، تعول إلى ثمانية. وعند ابن عباس ^{رضي الله عنه} بروح النصف وهي ثلاثة، ولأأم اثنت أي اثنان، وللأخت الباقي وهو واحد.

مجموع المخارج سبعة، وجهه أن الفروض ستة وهي نوعان، الأول: نصف والربع والثلث، والثاني: الثلثان ولثنت وستين، فهي حالتان: فرد واجتماع. ومخارجها في الأفراد خمسة، لاثنا النصف، ولأربعة لربع، واتحادية للثلث، والثلثة لثنت والثلثين، والستة لستين. وإذا اجتمع فروص فإن كانت من نوع واحد لاخرج عن الخمسة المذكورة، لأنه يعتبر مخرج أدناها، ففي نصف وربع من أربعة، أو نصف وثلث من ثمانية، أو ثلث وستين من ستة، ولو من نوعين: فإذا احتض النصف من النوع الأول بكل النوع وبعضه فمن ستة، وإذا احتض أربع بكل النوع الثاني أو ببعضه فمن اثني عشر، وإذا احتض الثمن بكل النوع الثاني أو ببعضه فمن أربعة وعشرين، فيصم هذان إلى الخمسة فتصير المخارج سبعة. **لاتعول**: لأن الفروض المتعلقة بها إما أن يفي المال بها، أو يبقى منه شيء زائد عليها.

وهي: الاثنان، والثلاثة، والأربعة، والثمانية. وثلاثة منها قد تعول، أما الستة فإنها

تعول إلى عشرة وترا وشفعا، وأما اثنا عشر فهي تعول إلى سبعة عشر

أربع عولات

ثلاث عولات

وهي: أي هذه المخارج لا يقع فيه العول أصلاً. أما الاثنان؛ فالأول مسألة لا تكون من اثنين إلا إذا كان فيها نصفان أو نصف وما بقي. مثال الأول: روح وأخت لأب وأم، ومثل الثاني: روح وأخ لأب وأم، فلا حاجة إلى العول. وأما الثلاثة؛ فالأول المخارج منها إما ثلث وما بقي أو ثلثان وما بقي، أو ثلث وثلثان فالأول: كأم وأخ لأب وأم، والثاني: كسنتين وأخ لأب وأم، والثالث: كأختين لأم وأختين لأب وأم، فكل أيضاً غير محتاج إلى العول. وأما الأربعة؛ فالأول ما يخرج منها، إما ربع وما بقي، أو ربع ونصف وما بقي، أو ربع وثلث وما بقي وما بقي، فالأول: كزوج وابن، والثاني: كزوج وبنت (وهما نصف) وأخ لأب وأم، والثالث: كزوجة وأبوين (للأم ثلث ما بقي بعد فرض الزوجة، ولأب ساقى) والكل غير محتاج إلى العول. وأما الثمانية؛ فالأول المخارج منها إما ثلثين وما بقي، أو ثلث ونصف وما بقي، فالأول: كزوجة وابن، والثاني: كزوجة وبنت وأخ لأب وأم. فلعول في شيء من مسائل هذه المخارج الأربعة.

والثلاثة: لأن المخارج منها إما ثلث وما بقي كأم وأخ لأب وأم، وإما ثلثان وما بقي كسنتين وأخ لأب وأم. وإما ثلثين وأختين لأم، وأختين لأب وأم. **والأربعة:** لأن ما يخرج منها إما ربع وما بقي كزوج وابن، أو ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ لأب وأم.

والثمانية: لأن المخارج منها إما ثلثين وما بقي كزوجة وابن، أو ثلث ونصف وما بقي كزوجة وبنت وأخ لأب وأم. **قد تعول:** أشار به 'قد' إلى أن العول ليس لازماً لها. **إلى عشرة إلخ:** [زيادة سدسها أو ثلثها أو نصفها أو بضعها وسدسها] أي تعول إلى أعداد حال كونها منتهية إلى عشرة، فليست 'إلى' صفة لـ 'تعول' بل صلتها مقدرة؛ لأن العشرة ليست وترا وشفعا.

وترا وشفعا: منصوبان على الحال من العدد الذي عالت إليه، أي حال كون تلك الأعداد منقسمة إلى وتر وشفع، فتعول سدسها إلى سبعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان كزوج وأختين لأبوين أو لأب، وتعول ثلثها إلى الثمانية كما إذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج وأختين لأبوين أو لأب وأخت لأم، وتعول بنصفها إلى تسعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين لأبوين أو لأب وأختين لأم، وتعول ثلثيها إلى عشرة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كزوج وأختين لأبوين أو لأب وأختين لأم وأم، وهذه المسألة تسمى 'الشريحية'؛ إذ قضى فيها شريح بأن للروح ثلاثة من عشرة، فجعل الروح بطوف السداد، ويسأل أساس عن امرأة حلفت روحاً ولم تترك ولداً ولا ولد ابن، ماذا يصيب الروح؟ فكانوا يقولون له: النصف، فيقول: لم يعصني شريح بنصف ولا ثلث، فنبهه ذلك فضده، فما أتاه عدله، وقال له: أسأت القول وكتمت العول. **إلى سبعة عشر:** زيادة نصف سدسها أو ربعها، أو ثلثها ونصف سدسها.

وترا لا شفعا، وأما أربعة وعشرون فإنها تعول إلى سبعة وعشرين عولا واحدا كما

في المسألة المنبرية، وهي امرأة وبتان وأبوان، ولا يزاد على هذا

العدد الذي هو سبعة وعشرون

وترا لا شفعاً: فتعول نصف سدسها إلى ثلاثة عشر كما إذا اجتمع ربع وثلاث سدس، كزوجة وأختين لأبوين أو لأب، وأخت لأم. وتعول ربعها إلى خمسة عشر، إذا اجتمع ربع وثلاث وثلاثين، كزوجة وأختين لأبوين أو لأب، وأختين لأم. وتعول سدسها وربعها إلى سبعة عشر، إذا اجتمع ربع وثلاث وثلاثين سدس، كثلاث روحيات وحدتين وأربع أخوات لأم وثلاث أخوات لأبوين وتلقب بـ 'أم الأرملة'. كانت الميركة فيها سبعة عشر ديناراً، فأخذت كل واحدة ديناراً، ويقال لها: "الدينارية". وقد ألغز فيها بعضهم فقال:

قل لمن يقسم الفرائض واسأل
مات ميت عن سبع عشرة أنثى
وأخذت هذه كما أخذت تلك
إن أردت الشيوخ والأحداث
من وجوه شتى فحزن التراث
عقاراً ودرهماً وأثاثاً

وقت في جوابه:

ذي شقيقاته وهن ثمان مع زوجاته وكنّ ثلاثاً
 جدّاته وأربع أخوات أي لأمّ، فكنّ جمعاً إنثاء
 أصلها اثنا عشر وعالت سبعة عشر عدا يساوي الثرثاء

المسألة المبرية التي اجتمع فيها الشمس والاشجار والسدسان وإنما سميت مبرية؛ لأنها سلمت عن عني عليه السلام وهو على منبر في الكوفة، فأجاب عنها بدهاء، فقال اسائل متعتاً: أليس نزوجة الشمس؟ فقال: صار ثلثها تسعاً، ومضى في حصبته. فتعجبوا من فطنته. **ولايراد:** أي لا تقول أكثر من ذلك إلا عند ابن مسعود رضي الله عنه، فإنها تعود عنه إلى أحد وثلاثين فيما إذا ترك امرأة وأحتسب لأب وابنه كافراً، أو رقيقاً أو قاتلاً لأبيه؛ لأن من أضاعه أن يخرج من تحت حجب نقصان دون حرمان، فيكون للمرأة اشمس عنده، وللأمة سدس، ولأب احتسب لأب اششاش ولأحتسب لأم الثلث، ومجموع ذلك أحد وثلاثون. وعقد غيره هذه المسألة من اثني عشر وتقول إلى سبعة عشر، والمدليل على إحصاء العول فيما ذكر من الوجوه استقراء في صور اجتماع الفروض كما لا يخفى، وصورة المسألة عند ابن مسعود رضي الله عنه هكذا:

[illegible]

وعند غيره هكذا:

مسألة ١٢، عول ١٧

| | | | | | | | |
|------|----|---------|---------|---------|---------|---------|----------|
| زوجة | أم | أخت لأب | أخت لأب | أخت لأب | أخت لأم | أخت لأم | ابن كافر |
| ٣ | ٢ | ٤ | ٤ | ٤ | ٢ | ٢ | ٣ |

والله أعلم بالصواب.

إلا عند ابن مسعود رحمته؛ فإن عنده تعول إلى أحد وثلاثين.

أربعة وعشرون

فصل

في معرفة التماثل والتداخل

والتوافق والتباين بين العددين

تماثل العددين كون أحدهما مساويا للآخر، و تداخل العددين المختلفين أن يعد أقلهما الأكثر أي يفنيه، أو نقول: هو أن يكون أكثر العددين منقسما على الأقل كالتقسيم على الثلاثة ^{مرة وكثرة} قسمة صحيحة، أو نقول: هو أن يزيد على الأقل مثله أو أمثاله فيساوي الأكثر، أي قسمة لا كسرها

إلى أحد وثلاثين: بزيادة سدسها ولحمها عليها كامراة، وأتم، وأحتين لأب وأم، وأحتين لأم وأب محروم، ومرت هذه أسألة.

معرفة التماثل: لا يخفى عددان اجتماعا من أحد هذه الأحوال الأربعة؛ لأحدهما إمّا أن يتساويا أو لا، فإن تساويا فهي 'امثالة'، وإن لم يتساويا فلا يخلو: إمّا أن يكون الأقل جزء للأكثر أو لا، فإن كان جزء له فهي 'امداخنة والتداخل'، وإن لم يكن جزء له فلا يخلو: إمّا أن يتعقا في جزء أو لا، فإن اتعقا فيه فهي 'الموافقة'، وإن لم يتعقا فيه فهي 'المباينة'.

بين العددين والعدد ما تألف من الأحاد كالأثنين فصاعدا. ومن خواصه: أن يساوي نصف مجموع حاشيتيه القريتين أو العبدتين كالأربعة مثلا فإن طرفيها القريين ثلاثة وخمسة، ومجموعهما ثمانية، والأربعة نصف الحاشيتين، وحاشيتاها العبدتان اثان وستة أو واحد وسعة، والأربعة نصف مجموعهما، وكالأثنين يساوي نصف مجموع الواحد والثلاثة، ومنه علم أن الواحد لا يسمى عددا عند أكثر احتساب، وهو مختار انصف. **مساويا للآخر:** كالثلاثة وثلاثة مثلا، ويسميان بامتثاليتين. فإن قلت: إن التماثل سمة بين العددين المتعابرين ولاتعابرين بين ثلاثة، وإن قيل ألف مرة، قلت: المراد بالعددين في تعريف التماثل العددان في المحيين، والثلاثة القائمة في اندراهم معايرة سثلاثة القائمة في الدنانير.

أن يعد أقلهما الأكثر كالثلاثة والستة فإنك إذا ألقيت الثلاثة من الستة مرتين، هبت الستة. ووجه البسط للنسب في الأربعة: أن كل عدد بالنسبة إلى الآخر لا يخفى من أن يكون مساويا له أو لا، فإن كان فهما متماتلان، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون أحدهما مصيا للآخر أو لا، فإن كان فهما متداخلان كالثلاثة والستة، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يصيهما عدد ثالث أو لا، فإن كان الأول فهما متوافقان، وإن كان الثاني فهما متباينان. **فيساوي الأكثر:** فإذا ريد مثلا على الثلاثة مثلها مرة صارت ستة، ومرتين صارت تسعة.

أو نقول: هو أن يكون الأقل جزءاً للأكثر مثل ثلاثة وتسعة. وتوافق العددين أن لا يعد أقلهما الأكثر ولكن يعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين، تعدهما أربعة،^{في جزء كاربوع وأمثاله} فهما متوافقان بالربيع؛ لأن العدد العادّ لهما مخرج جزء الوفق.^{وهو الربيع} وتباين العددين أن لا يعد العددين معا عدد ثالث كالتسعة مع العشرة. وطريق معرفة الموافقة والمباينة بين العددين المختلفين أن ينقص من الأكثر بمقدار الأقل من الجانبين مرة أو مرارا حتى اتفقا في درجة واحدة، فإن اتفقا في واحد فلا وفق بينهما،

أو نقول هذا وما قبله ليس بينهما إلا الاختلاف في العبارة، فإن العدد الأقل إن كان عادداً للأكثر سمي الأقل جزءاً للأكثر، وإن لم يعدده كان آخره، فبعثت عرفت ممّا قلنا أن المراد بآخره في متن ما كان جزءاً وحاداً لا مكرراً، فلا ينقص مع التعريف بالأربعة ساسية إلى عشرة؛ فإنها خمسها، ولا بثلاثة باقيس إلى خمسة؛ لأنها ثلاثة أخماسها. مثل ثلاثة وسبعة فإن ثلاثة ثلث تسعة فهي جزءها يعدده ثلاث مرات، وتساويها بأن يرد عليها مثلي مرتين، والتسعة منقسمة عليها بلا كسر كما مر. فهذا مثال منه حل على جميع التفاسير.

لا يعد أقلهما ولا يرد أن الواحد يعد جميع الأعداد؛ لأن لو حدّ ليس بعدد عند نصف. أربعة لأنها تعد النصفية مرتين، والعشرين خمس مرات. مخرج جزء الوفق أي مخرج جزء الذي وقعت فيه الموافقة، فلما عدّهما الأربعة وهي مخرج الربع كانا متوافقين به. والمعبر في هذه الصياغة إذا تعدد عدد أكثر عددهما يكون جزء الوفق أقل فيسبغ الحساب، فلا يتنصت إلى أن لاثنين تعدّهما أيضاً فيتوافقان بالنصف، ثم طريق العدد أن يبقى الأقل من أكثر ما أمكن، حتى يبقى من الأكثر أقل من الأقل، فيبقى ذلك لشيء من الأقل ما أمكن، وهكذا يفعل إن أن يتوافقا في عدد ثالث. كالتسعة مع العشرة فإنه لا يعدّهما معا شيء مساوٍ لـ واحد، وهو ليس بعدد عدده.

طريق معرفة لما كانت معرفة التماثل والداخل بين العددين ظاهرة، وفي معرفة لتوافق والتباين بينهما، فإذ ذكرهما صريفة أخرى. المختلفين قيد واقعي أو احتراري عن المتماثلين؛ إذ أريد المختلفين حقيقة. من الجانبين أي تسقط الأقل من الأكثر إلى أن يصير الأكثر أقل، ثم تنقصه من الأقل. فلا وفق بينهما بل حصل تباين كاخمسة مع السبعة؛ فإنّ إذا أسقطت خمسة من السبعة بقي ثمان، فإذا أسقطتها من خمسة مرتين بقي واحد، أو كاسبعة والعشرة فإذا أقيمت سبعة من العشرة بقيت ثلاثة، وإذا أقيمت ثلاثة من سبعة مرتين بقي واحد، وإذا أقيمت واحد من الثلاثة مرتين بقي نصف واحد، فقد اتفقت السبعة والعشرة بالقاء الأقل من الجانبين مرارا في الواحد؛ فإنه أساقى من كل منهما في بعض درجات لإلقاء، فهما أي السبعة والعشرة متماثلين.

وإن اتفقا في عدد فهما متوافقان بذلك العدد، ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث
 وفي الأربعة بالربع هكذا إلى العشرة، وفيما وراء العشرة يتوافقان بجزء منه، أعني
 في أحد عشر بجزء من أحد عشر، وفي خمسة عشر بجزء من خمسة عشر، فاعتبر هذا.

في عدد: كالثمانية ولثمانية عشر؛ فإذك إذا ألفت من الثمانية عشر ثمانية مرتين، بقي منها اثنان، وإذا ألفت اثنان من الثمانية ثلاث مرات بقي منها أيضا اثنان، فهما عددان متوافقان. ففي الاثنين بالنصف: أي وإذا اتفقا في الاثنين فهما متوافقان بالنصف كالسبعة مع العشرة؛ فإذك إذا أسقطت السبعة من العشرة بقي أربعة، فإذا أسقطها من السبعة بقي اثنان.

هكذا إلى العشرة أي وإن توافقا في خمسة فهما متوافقان باحتمس كخمسة عشر مع خمسة وعشرين، أو في ستة فسادس كاثني عشر مع ثمانية عشر، أو في سبعة فبالسبع كأربعة عشر مع إحدى وعشرين، أو في ثمانية فثامن كسبعة عشر مع أربعة وعشرين، أو في تسعة فبالسبع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين، أو في عشرة فبالعشر كالعشرين مع الثلاثين. وهذه كلها كسور مطقة، والكسر المنطق: هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الحرثية وعبره كاخمس؛ فإنه كما يقال فيه خمس، يقال فيه جزء من خمسة. والأصم: ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الحرثية كالواحد من أحد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من أحد عشر: جزء من الواحد.

وفيما وراء العشرة إلخ: حاصل التعبير عما وراء العشرة، أن العدد الذي فوق العشرة إما أن يعده شيء من إخراج التسعة: الأثنان، أو الثلاثة، أو الأربعة، أو الخمسة، أو الستة، أو السبعة، أو الثمانية، أو التسعة، أو العشرة، أو لا يعده شيء. فعلى الأول يعبر عن كسره بإحدى الكسر التسعة كما يقال للثلاثين من اثنا عشر السدس وثلاثة منها الربع، وعلى هذا القياس وعلى الثاني يعبر عن كسره بطريق الحرثية والإضافة.

بحرء منه: أي بحرء من الوفاق كسرا من الكسور الأصم. بجزء من أحد عشر. كاثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فإن العدد الذي بعدهما أحد عشر فقط، فهو بحرء جزء من أحد عشر، وفي ثلاثة عشر يتوافقان بحرء من ثلاثة عشر كسبعة وعشرين، وتسعة وثلاثين، فإن العادّ لهما ثلاثة عشر.

بحرء من خمسة عشر: كثلاثين مع خمسة وأربعين؛ فإن خمسة عشر بعدهما معا فهما متوافقان بحرء منها. وعلم أن العددين إذا توافقا في عدد مركب، وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع خمسة وأربعين. فإن شئت قلت: هما متوافقان بحرء من خمسة عشر، وإن شئت سئت الواحد إليه كسرين يضاف أحدهما إلى آخر فتقول: بينهما موافقة بثلاث خمس أو خمس ثلث، فيعبر عنه بالحرء والكسور المنطق المضافة بخلاف غير المركب؛ فإنه لا يعبر عنه إلا بالجزء. فاعتبر هذا: أي فس في سائر الأعداد ما يتألف لك من الأصل

أو زوج وأبوين وست بنات. والثالث: أن لا تكون بين سهامهم ورؤوسهم موافقة، فيضرب كلّ عدد رؤوس من انكسرت عليهم السهام في أصل المسألة وعوّلها إن ^{بل تكون مبادية} كانت عائلة، كآب وأمّ وخمس بنات،
 في أصلها مع إن لم تكن عائلة

- للبنات، ولا تستقيم عليهن، لكن بين الأربعة والعشرة موافقة بالتصّف؛ فإن العدد العادّ لهما هو الاثنان، فرددنا عدد الرؤوس - أعني العشرة - إلى نصفها وهو خمسة. وضربناها في الستّة التي هي أصل المسألة، صار الخاصل ثلاثين فتصحّ منه مسألة إذ كان للأبوين من أصل المسألة سهمان، وقد ضربناهما في المضروب الذي هو خمسة صار عشرة، بكل منهما خمسة، وكانت للبنات منه أربعة، وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين، فلكل واحدة منهن اثنان:

| مسألة ٦، تصحيح ٣٠ | | |
|-------------------|--------|----------|
| أب | أمّ | عشر بنات |
| ١ ٥ | ١ ٥ | ٤ ٢٠ |

ضرب وفق عدد الرؤوس وهو خمسة في أصل المسألة فصار ثلاثين، ثم في السهام الخاصة من أصل المسألة، فهي السهام من التصحيح.

أو زوج وأبوين وست بنات: هذا مثال ما فيها عوّل، فأصل المسألة ههنا من اثني عشر لاجتماع الربع، والسدس، والثلاثين. فلزوج ربعها وهو ثلاثة، وللأبوين سدسها وهي أربعة، وللبنات استّ ثلثاها وهما ثمانية، فعالت المسألة إلى خمسة عشر، وانكسرت سهام الست - أعني الثمانية - على عدد رؤوسهن فقط، لكن بين عددي الرؤوس والسهام موافقة بالنصف، فرددنا عدد رؤوسهن إلى نصف وهو ثلاثة ثم ضربناها في أصل المسألة مع عوّلها - وهو خمسة عشر - فحصلت خمسة وأربعون، فاستقامت معها المسألة؛ إذ قد كانت للزوج من أصل المسألة ثلاثة، وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة، وكانت للأبوين أربعة وقد ضربناها في ثلاثة صار اثني عشر فلكل منهما ستّة، وكانت للبنات ثمانية وقد ضربناها في ثلاثة، فحصلت أربعة وعشرون، فلكل واحدة منهن أربعة، وصورته هكذا

| مسألة ١٢، عوّل ١٥، تصحيح ٤٥ | | | |
|-----------------------------|--------|--------|---------|
| زوج | أب | أمّ | ست بنات |
| ٣ ٩ | ٢ ٦ | ٢ ٦ | ٨ ٢٤ |

ولا يستقيم فضربنا وفقه وهو الثلاث في أصل المسألة، ثم في السهام الحاصلة.

كآب وأمّ وخمس بنات: مثال للأوّل، يعني إذا لم تكن المسألة عائلة، فأصل المسألة من ستّة، السدس وهو الواحد للأب، وكذلك السدس وهو الواحد للأمّ، والثلاثان وهما الأربعة للست الخمس ولا يستقيم عبيهن، وفي -

أو زوج وخمس أخوات لأب وأم. وأما الأربعة: فأحدها: أن يكون الكسر على طائفتين أو أكثر، ولكن بين أعداد رؤوسهم مماثلة، فالحكم فيها أن يضرب أحد الأعداد في أصل المسألة، مثل ست بنات
من الورثة
أي في هذه الصورة
أصل
أي بين الأربعة والرؤوس
أي كسر السهام
المماثلة

= عدد الرؤوس والسهام مائة، ف ضربنا كل عدد الرؤوس في أصل المسألة فصارت ثلاثين، ومنها تصح المسألة ثم ضربنا الخمسة أيضا في السهام احصاة بكل واحد من أصل المسألة، فكان للأب واحد فصار خمسة، وكذلك للأُم، وكانت لسات أربعة، فصارت بعد الضرب عشرين، فكل واحد أربعة بهذه الصورة:

| مبتدأ | مسألة ٦، تصحيح ٢ |
|----------|------------------|
| أب | ١٠ |
| أم | ١٠ |
| خمس بنات | ١٠ |

أو زوج وخمس أخوات لأب وأم، فأصل المسألة من ستة، النصف وهو ثلاثة لزوج، وثلاث وهو أربعة للأخوات، فقد عادت المسألة إلى السعة وانكسرت سهام الأخوات عندهن فقط، وبين عدد سهامهن ورؤوسهن - أعني الأربعة والخمسة - مائة، ف ضربنا كل عدد رؤوسهن - وهو خمسة - في أصل المسألة مع عوها - وهو سعة - فصار الحاصل خمسة وثلاثين فصاح تصح المسألة؛ إذ كانت لزوج ثلاثة وقد ضربناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر، وكانت للأخوات الخمس أربعة وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين، فكل واحد منهن أربعة بهذه الصورة:

| مبتدأ | مسألة ٦، عول ٧، تصحيح ٣٥ |
|-------------------|--------------------------|
| ١٠ | ٣٥ |
| ١٠ | ٣٥ |
| خمس أخوات لأب وأم | ٣٥ |

رؤوسهم أي رؤوس من انكسرت عندهم سهامهم، والمراد بأعداد رؤوس: ما يتناول عن ثلث الأعداد ووقفها أيضا، فإنه إن كانت بين رؤوس صائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد رؤوسهم إلى وفقه أولا، ثم تعتبر المماثلة بينه وبين سائر الأعداد، كما ستقف عليه. أصل المسألة فيحصل ما تصح به المسألة عن جميع الفرق.

سب سبب فأصل المسألة من ستة، بنات است اثنتان - وهي أربعة - ولا يستقيم عندهن، وبينهما موافقة بالنصف، فرددنا عدد رؤوسهن إلى نصفه ثلاثة وحفظناها، وللجدات اثلاث السدس - وهو واحد - وبينهن، فحفظنا ثلاثة عدد رؤوسهن، وللأعمام الثلاثة واحد وبينهم، فحفظنا ثلاثة عدد رؤوسهم، ثم بسا هذه الأعداد الثلاثة إلى بعضها، فوجدناها متماثلة فكان أحدها جزء السهم ف ضربناه في ستة أصل المسألة، فحصل ثمانية عشر، فصاح تستقيم المسألة؛ إذا كان لبنات أربعة ف ضربناها في جزء السهم فحصل اثنا عشر فكل واحد منهن اثنان، وللجدات واحدة ف ضربناه في جزء السهم فكان ثلاثة فكل واحد منهن واحد، وللأعمام =

و ثلاث جدات وثلاثة أعمام. والثاني: أن يكون بعض الأعداد متداخلا في البعض،
فالحكم فيها أن يضرب أكثر الأعداد في أصل المسألة، مثل أربع زوجات وثلاث جدات
و اثني عشر عمّا. والثالث: أن يوافق بعض الأعداد بعضا، فالحكم فيها أن يضرب وفق
أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم ما بلغ في وفق الثالث إن وافق المبلغ الثالث،
ج عدد زوجة لعدد يضرب جميعه

= واحد مضرباه في جزء السهم فحصل ثلاثة فلكن واحد، منهم واحد وهذه صورتها:

مسألة ٦، تصحيح ١٨

مست بنات ثلاث جدات ثلاثة أعمام

$$\frac{1}{2} \qquad \frac{1}{3} \qquad \frac{1}{12}$$
[illegible]

بعض الأعداد أي بعض أعداد رؤوس الورثة المكسرة عليهم سهامهم من طائفتي أو أكثر.

أربع روّجات ! الح. فاصل المسألة من اثني عشر للحدّات الثلاث السدس وهو اثنان، ولا يستقيم عيبيّ ويبيهيّ. فأحدنا عدد رؤوسهن ثلاثة وحفظها، ونروّجات الأربع الربع وهي ثلاثة ويبيهيّ. فحفظنا أربعة عدد رؤوسهن، ولالأعمام الباقي وهو سبعة ونبايهم، فأحدنا اثني عشر عدد رؤوسهم، ثم طبنا التّسعة بين أعداد الرؤوس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والأربعة داخلين في الاثني عشر التي هي أكبر أعداد الرؤوس، فالأثنا عشر هي جزء السهم صرباه في أصل المسألة وهو أيضا اثنا عشر فحصل مائة وأربعة وأربعون، ومنها تصحّ المسألة؛ إذ كان للنروّجات ثلاثة، صرباها في جزء السهم فحصل ستّة وثلاثون، فلكل واحدة مهنّ تسعة. وكان للحدّات اثنان، صرباها في جزء السهم فحصل أربعة وعشرون، فلكل واحدة مهنّ ثمانية. وكان للأعمام سبعة صرباها في جزء السهم فحصل أربعة وثمانون، فلكل واحد منهم سبعة. وهذه صورة ذلك:

عناية ١١٢ ، تصحيح ١٤٤

| Condition | Control (%) | MCI (%) | AD (%) |
|-----------|-------------|---------|--------|
| 1 | ~95 | ~75 | ~35 |
| 2 | ~95 | ~75 | ~35 |
| 3 | ~95 | ~75 | ~35 |
| 4 | 100 | 80 | 40 |

أربع روجات ثلاث جدات اثنا عشر أعمام

$$\frac{V}{\Delta t} \qquad \frac{V}{V \Delta t} \qquad \frac{V}{V \Delta t}$$

بعض الأعداد بعضاً: أي بعض أعداد رؤوس من انكسرت عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر.

والأفالمبلغ في جميع الثالث، ثم المبلغ في الرابع كذلك، ثم المبلغ في أصل المسألة كأربع زوجات، وثمانى عشر بنتا، وخمس عشرة جدة، وستة أعمام. والرابع: أن تكون الأعداد متباينة، لا يوافق بعضها بعضا، فالحكم فيها أن يضرب أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم ما بلغ في جميع الثالث، ثم ما بلغ في جميع الرابع، ثم ما اجتمع في أصل المسألة

والأفالمبلغ: أي وإن لم يوافق المبلغ الثالث فحينئذ يضرب المبلغ. كأربع زوجات إلخ. أصل المسألة من أربعة وعشرين، لزوجات الأربع النمس - وهي ثلاثة - فلا تستقيم عليهم، وبين عددي سهامهن ورؤوسهن مباينة، فحفظنا جميع عدد رؤوسهن. ولبنات الثماني عشر الفشار - وهو ستة عشر - فلا تستقيم عيهن، وبين عددي رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف، فأحدا نصف عدد رؤوسهن - وهو تسعة - وحفظناها. للجدات الخمسة عشر السدس - وهي أربعة - فلا تستقيم عليهم، وبين عدد رؤوسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن. وللأعمام الستة الباقي - وهو واحد - فلا يستقيم عليهم، وبينه وبين عدد رؤوسهم مباينة، فحفظنا عدد رؤوسهم. فحصل لنا من أعداد الرؤوس المحفوفة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر، ثم صنا بينهما - أي بين الأربعة والستة - التوافق فوجدنا الأربعة موافقة لستة بالنصف، فرددنا أحدهما إلى نصفها، وصرناه في الأخرى صار المبلغ اثني عشر، وهو موافق للتسعة بالثلث، فصرنا ثلث أحدهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين، وبين هذا المبلغ الثاني - أي ستة وثلاثين - وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا، فصرنا ثلث خمسة عشر - وهو خمسة - في ستة وثلاثين فحصلت مائة وثمانون، ثم صرنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسألة أعني أربعة وعشرين - صار الحاصل أربعة آلاف وثلاث مائة وعشرين، فصحا تصح المسألة؛ إذ كانت لزوجات من أصل المسألة ثلاثة صرناها في المضروب - وهو مائة وثمانون - فحصل خمسمائة وأربعون، فبكل من الزوجات الأربع مائة وخمس وثلاثون. وكانت سنات ستة عشر، وقد صرناها في المضروب فصار أربع مائة وثمانين، فبكل منهن ثمانية وأربعون، وكان للأعمام الستة واحد فصار مائة وثمانين، فبكل واحد منهم ثلاثون. وصورة المسألة هكذا:

| مسألة ٢٤، تصحيح ٤٣٢٠ | | | |
|----------------------|-------------------|-----------------|-----------------|
| أربع زوجات | ثمانى عشر بنتا | خمسة عشر جدة | ستة أعمام |
| $\frac{3}{520}$ | $\frac{16}{2880}$ | $\frac{5}{720}$ | $\frac{1}{180}$ |

الأعداد أي أعداد رؤوس من اكسرت عيهم سهامهم من صائفتين أو أكثر. أصل المسألة: إن كانت عادة، وفيه مع عولها إن كانت عائنة.

كامراتين وست جدات وعشر بنات وسبعة أعمام.

كامراتين: أي زوجتين وست جدات إخ فأصل المسألة من أربعة وعشرين، فلزوجتين ثلثها وهو ثلاثة، ولا تستقيم عليهن، وبين رؤوسهن وسهامهن مبادية، فحفظنا اثني عشر رؤوسهن. وللجدات الست السلس - وهو أربعة - ولا تستقيم عليهن، وتوافقهن بالنصف، فأخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ثلاثة وحفظناها. وللبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر ولا تستقيم عليهن، وتوافقهن بالنصف، فأخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو خمسة - وحفظناها. وللأعمام السبعة الباقي - وهو واحد - ولا يستقيم عليهن، وبين رؤوسهن، فحفظنا سعة عدد رؤوسهن. فصار معنا من الأعداد المأخوذة من الرؤوس: اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة، وهذه كلها أعداد متباينة، فصرنا اثني عشر في الثلاثة فصار ستة، ثم صرنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين، ثم صرنا الحاصل في السبعة فحصل مائتان وعشرة، فهي جزء السهم ضرباه في أصل المسألة - وهو أربعة وعشرون - فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين، ومنها تستقيم المسألة؛ إذ كان للزوجتين ثلاثة صرناها في جزء السهم فحصل ستمائة وثلاثون، فلكل واحدة منهما ثلاثمائة وخمسة عشر. وكان للجدات الست أربعة، صرناها في جزء السهم، فحصل ثمانمائة وأربعون، فلكل واحدة منهن مائة وأربعون. وكان للبنات العشر ستة عشر صرناها في جزء السهم، فحصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون، فلكل واحدة منهن ثلاثمائة وستة وثلاثون. وكان للأعمام السبعة واحد ضرباه في جزء السهم فبلغ مائتين وعشرة، فلكل واحد منهم ثلاثون. ومجموع هذه الأنصاء خمسة آلاف وأربعون. وهذه صورة ذلك:

| مسألة ٢٤، تصحيح ٥٠٤٠ | | | |
|----------------------|-----------------|-----------------|------------------|
| مئة | | | |
| زوجتان | ست جدات | عشر بنات | سبعة أعمام |
| $\frac{3}{630}$ | $\frac{2}{420}$ | $\frac{4}{840}$ | $\frac{8}{1680}$ |

وسبعة أعمام: المثال لغير العائلة، ولم يذكر المصنف مثال العائلة فمثالها: امرأتان، وثلاث جدات، وخمس أخوات لأم، وسبع أخوات لأب وأم، فأصل المسألة من اثني عشر، وتعدل إلى سبعة عشر، وتصح من ثلاثة آلاف وخمسمائة وسعين؛ وذلك لأن للزوجتين الربع، وهو ثلاثة غير مستقيم عليهما، وبين سهامهما ورؤوسهما تباين، فحفظنا جميع عدد رؤوسهما وهو اثنان. وللجدات الثلاث السلس، وهو اثنان غير مستقيم عليهن، وبين عدد رؤوسهن وسهامهن تباين، فحفظنا أيضا جميع عدد رؤوسهن وهو ثلاثة. وللأخوات الخمس لأم الثلث، وهو أربعة غير مستقيم عليهن، وبين عدد رؤوسهن وسهامهن تباين، فحفظنا أيضا جميع عدد رؤوسهن وهو خمسة. وللأخوات السبع للأب والأم الثلثان، أي ثمانية غير مستقيم أيضا عليهن، وبين عددي سهامهن ورؤوسهن تباين، فحفظنا الجميع فحصل لنا من أعداد الرؤوس اثنان، وثلاثة، وخمسة، وسبعة. وهذه كلها متباينة، فنضرب الاثنين في الثلاثة، فما حصل نصره في الخمسة، فما حصل نصره في السبعة، فما حصل نصره في المسألة مع عولها - وهو سعة عشر - يحصل ثلاثة آلاف وخمسمائة وسعون، فتستقيم المسألة على جميع الطوائف، ثم نعمل لتحريم نصيب كل واحد من أفراد فرق الورثة =

فصل في معرفة نصيب كل فريق

وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق من التصحيح، فاضرب ما كان لكل فريق من أصل المسألة في ما ضربته في أصل المسألة، فما حصل ^{اندي استقدم على الكل} كان نصيب ذلك الفريق. وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق ^{عن هـ الضرب} فاقسم ما كان لكل فريق من أصل المسألة على عدد رؤوسهم، ثم اضرب الخارج في المضروب، فالحاصل ^{من هذه القسمة} نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق. ووجه آخر: وهو أن تقسم المضروب على

= كما عصب فيما قل، مثلاً كان لزوجتين ثلاثة مضربهما فيما ضربنا فيه مسألة مع عوها، فيحصل ست مائة وثلاثون، فيكون لكل وحدة من الزوجتين ثلاث مائة وخمسة عشر، وعنى هذا القيس في باقي لورثة، فتكون صورة المسألة هكذا:

| مسألة ١٢ عور ١٧، تصحيح ٣٥٧٠ | | | |
|-----------------------------|--------------|--------------|---------------|
| ميتة | زوجتان | ثلاث جدت | خمس أخوات لأم |
| ٣ | ٦٣ | ٤٢٠ | ٨٤٠ |
| (٣١٥ بوحدة) | (١٤٠ لواحدة) | (١٦٨ لواحدة) | (٢٤٠ لواحدة) |

والله تعالى أعلم.

كل فريق كاست وحدث وزوجات ولأعمام وغيرهم. ما ضربته. أي في المضروب اندي ضربته في أصل المسألة. ذلك الفريق: وقد مر هذا العمل مكرراً في الأمثلة السابقة.

فاقسم الخ مثلاً في مسألة المذكورة لتبين أعداد الرؤوس في كسر الطوائف، كان لزوجتين من أصل المسألة ثلاثة، فإذا قسمتها عبيهما كان خارج واحداً ونصفاً، فإذا ضربته في جزء سهمها [أي في المضروب، لشريعة] - وهو مائتان وعشرة - حصل ثلاث مائة وخمسة عشر، فهي نصيب كل واحدة منهما. وكان ست العشر من أصلها ستة عشر، فإذا قسمتها عبيهن خرج واحد وثلاثة أخماس واحد، فإذا ضربت هذا الخارج في جزء سهم يحصل ثلاث مائة وستة وثلاثون، فهي نصيب كل ست. وكان لجدات الست من أصلها أربعة، فإذا قسمتها عبيهن كان الخارج ثلثي واحد، فإذا ضربته في جزء السهم حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدّة. وكان للأعمام السبعة من أصلها واحد، فإذا قسمته عبيهم كان الخارج سبع و احد، فإذا ضربته في جزء السهم حصل ثلاثون فهي نصيب كل عم. في المضروب: اندي ضربته في أصل المسألة لأجل التصحيح.

أي فريق شئت، ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب،
 فالحاصل نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق. ^{أي من فريق الورثة} ^{من هذه القسمة} ووجه آخر: وهو طريق النسبة
 - وهو الأوضح - وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسهم
 مفردا، ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق.
 عن أعداد رؤوس غيرهم

فالحاصل الخ. مثلا في المسألة المذكورة لتباين إذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المرأتين خرجت
 مائة وخمسة، فإذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من أصل المسألة - وهو ثلاثة - حصلت ثلاث مائة وخمسة
 عشر، فهي لكل واحدة منهما. وإذا قسمته - أي المضروب - على السات العشر خرج إحدى وعشرون، فإذا
 ضربت ما خرج في نصيبهن من أصل المسألة - وهو ستة عشر - حصلت ثلاثمائة وستة وثلاثون، فهي لكل بنت.
 وكذلك العمل إلى آخر الصورة.

آحاد ذلك الفريق: في طريق معرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريق. **طريق النسبة:** والنسبة عبارة عن كمية أحد
 المتحاسبين من الآخر، أي الإضافة بينهما، فالخارج من النسبة يكون جزء من أجزاء المسبوب إليه، أو أمثاله، أو منها
 جميعا كما نقول: الثلاثة نصف ستة، والعشرة مثلا خمسة، والاثني عشر مثل ونصف للثمانية، وقد يكون الأصم
 وغيره. أما الأصم فكل نسبة لا يمكن التلفظ بها إلا بالجرئية كجزء من أحد عشر، وأما غير الأصم فالتلفظ
 بها عن غير اتلفظ بالجرئية كالنصف، والنسبة نسبة المساواة لانسبة القليل إلى الكثير، ونسبة الكثير إلى القليل.

وهو الأوضح: إذا لاحتاجة فيه إلى قسمة وضرب كما في الأولين. **وهو أن تنسب الخ** مثلا في أصل المسألة
 اتباين، إذا نسبت سهام المرأتين - وهي ثلاثة - إليهما كانت النسبة مثلا ونصفا، وإذا أعطيت كل واحد منهما
 من المضروب بمثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه - كانت ثلاثمائة وخمسة عشر، وإذا نسبت سهام السات وهي
 ستة عشر إلى عدد رؤوسهن - وهو عشرة - كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل، فإذا أعطيت كل بنت
 المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كانت لها ثلاثمائة وستة وثلاثون، وقس البواقي على ذلك.

فصل في قسمة التركات

بين الورثة والعرماء

إذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة، ثم اقسام المبلغ على التصحيح، مثاله بنتان وأبوان، والتركة سبعة دنانير،

فصل لما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين نصيب كل فريق من الورثة شرع في القسمة بين العرماء والورثة من التركة. **والعرماء** يرد عليه أن العطف بالواو غير صحيح؛ لأن التركة إن كانت وافية لجميع الديون وبقي لورثة شيء لا جناح إلى القسمة بين العرماء وتكون القسمة بين الورثة، وإلا لم يبق للورثة شيء. ويحاج: بأن المراد "بين العرماء" فلفظ "بين" مقدر أي بين أفراد هذه الطائفة وبين أفراد هذه الطائفة، فالقسمة متعددة تتعدد أحوالها لا واحدة على الطائفتين معاً، أو يحاج: بأن الواو تعني "أو" فيكون المعنى أيضاً ما قبل. **إذا كان إلخ** شرع أولاً في صريق قسمة التركة بين الورثة **والتركة** فعنة من التركة تعني المصوب. **مائة** ترك ذكر المائة لكون الأمر فيها صاهر

ثم اقسام إلخ هذا مبني على قاعدة مهيأة في الحساب، وهي أنه متى اجتمع أربعة أعداد متناسبة، وكان ستة الأول إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع، وعلم من تلك الأعداد ثلاثة وجه واحد، أمكن استخراج مجهول من المعلوم، وفيما نحن فيه اجتمع أربعة أعداد متناسبة، أولها: سهام كل وارث من التصحيح، وثانيها: التصحيح، وثالثها: الحاصل لكل وارث من التركة، ورابعها: جميع التركة؛ لأن نسبة السهام إلى التصحيح كنسبة الحاصل من التركة إلى جميع التركة، والثالث مجهول والباقي معلوم، فإذا صرحت الصر في الطرف كان كصرت الثاني في الثالث، وكذلك إذا قسمت المبلغ على الثاني بخرج الثالث؛ ضرورة أن كل مقدار تركت من صر عدد في عدد، إذا قسم على أحد العددين خرج الآخر، كخمسة عشر مثلاً لما تركت من صر ثلاثة في خمسة، إذا قسمتها على ثلاثة خرج خمسة، وإذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة، وهذه القاعدة هي الأصل في معرفة نصيب كل واحد من اتحاد الفريق؛ فإنه اجتمع هناك أيضاً أربعة أعداد متناسبة: نصيب الفريق من أصل المسألة، وعدد الفريق، والحاصل لكل واحد من اتحاد الفريق من التصحيح، ومنع الرؤوس، فمسة الفريق من أصل المسألة إلى عددهم كنسبة الحاصل من التصحيح لكل واحد إلى منع الرؤوس وهو المصروب في أصل المسألة، وثالث مجهول وباقي معلوم، ويستخرج المجهول في مثل هذا بالطريق المذكورة في التصحيح. **على التصحيح** فالخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث

سنان وأبوان إلخ فأصل المسألة من ستة، وبينه وبين السعة مباينة، فصرنا نصيب كل واحد من الأب والأمة وهو سهم في سعة كان سعة قسمناه على الستة، كان الخارج ديناراً وسدس دينار، وذلك نصيب الأب، وكذلك نصيب الأمة، ولكل واحدة من الستين اثنا عشر، ضربناهما في السعة صارت أربعة عشر، قسمناهما على الستة أصاب لكل واحدة ديناران وثلاث دنانير، وذلك نصيب كل بنت.

وإذا كان بين التصحيح والتركة موافقةً، فاضربْ سهامَ كلِّ وارثٍ من التصحيح في وفق التركة، ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح، فالخارجُ نصيبُ ذلك الوارث في الوجهين. هذا لمعرفة نصيب كلِّ فردٍ، ^{الحاصل من الضرب} أمّا لمعرفة نصيب كلِّ فريقٍ منهم، فاضربْ ^{أي الذي قرناه من الطرفين} ما كان لكلِّ فريقٍ من أصل المسألة في وفق التركة، ثم اقسام المبلغ على وفق المسألة، إن كان بين التركة والمسألة موافقةً، وإن كان بينهما مباينةً.....
أي ما حصل من نصيب أي بين التركة والتصحيح

في الوجهين. أي المباينة والموافقة. ومثال الأول، ومثال موافقة كمن ترك روحاً وحنةً وأختين لأب وأمٍّ وأخاً لأُمٍّ، فأصل المسألة من ستة، وتعود إلى تسعة. للزوج ثلاثة أسهم، وحنةً سهم، ولكل أخت لأب وأمٍّ سهمان، وللأخ للأُمٍّ سهم، والمفروض أن التركة اثني عشر ديناراً فيكون بين التصحيح والتركة موافقةً بالثلث، فيصرب سهام الروح من التصحيح - وهي ثلاثة - في وفق التركة أي في ثلثها - وهي أربعة - فيكون اثني عشر، فيقسم المبلغ على وفق التصحيح أي على ثلثه - وهي ثلاثة - فتخرج أربعة دنانير فهو نصيب الزوج من التركة، وعلى هذا فقس.

وفق المسألة: أي وفق العدد الذي صحت منه المسألة. **موافقة إلخ:** كزوج وأربع أخوات لأب وأمٍّ وأختين لأُمٍّ، فأصل المسألة من ستة، تعول إلى تسعة، فهو فرضا التركة ثلاثين، كان بين التركة والتصحيح توافق بالثلث، فإذا صربا نصيب الروح من أصل المسألة - وهو ثلاثة - في وفق التركة - وهو عشرة - حصل ثلاثون، فإذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسألة - وهو ثلاثة أيضاً - خرجت عشرة فهي نصيب الزوج، وإذا صربا نصيب الأخوات لأب وأمٍّ من أصل المسألة - وهو أربعة - في ثلث التركة صار أربعين، فإذا قسمناها على ثلث المسألة كان الخارج - وهو ثلاثة عشر وثلث - نصيب هؤلاء الأخوات، وإذا صربا نصيب الأختين لأُمٍّ - وهو اثنان - في ثلث التركة حصل عشرون، فإذا قسمناها على ثلث المسألة كان الخارج - وهو ستة وثلثان - نصيب هاتين الأختين.

مباينة: كما إذا فرضا التركة في المسألة المذكورة اثنين وثلثين، فتكون بينهما وبين التصحيح - وهو تسعة مباينة، فإذا صربا نصيب الروح - وهو ثلاثة - في كل التركة - وهو اثنان وثلثون - حصلت ستة وتسعون، فإذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسألة وهو تسعة كان الخارج - وهو عشرة وثلثان - نصيب الروح من تلك التركة. وإذا صربا نصيب الأخوات لأب وأمٍّ - وهو أربعة - في كل التركة حصلت مائة وثمانية وعشرون، فإذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج - وهو أربعة عشر وثمانون - نصيب الأخوات من الأبوين من التركة. وإذا صربا نصيب الأختين لأُمٍّ في جميع التركة بلغت أربعة وستين، فإذا قسمنا إلى المبلغ على تسعة كان الخارج - وهو سبعة وثلثان - نصيبهما من التركة المفروضة. ومن النِّسَب أن الوضع الطبعي يقتضي معرفة نصيب كل فريق عن معرفة نصيب كل واحد منهما، كما روعي ذلك بينهما في الفصل السابق، إلا أن يقال: إنه راعى مسألة أخرى، وهو أن يذكر ضابطة فرد الفريق في هذا الفصل متصلة بضابطة فرد الفريق الذي في الفصل الأول.

فاضرب في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع المسألة، فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين. أما في قضاء الديون، فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل، ومجموع الديون بمنزلة التصحيح. وإن كان في التركة كسور فابسط التركة والمسألة كليتهما، أي اجعلهما من جنس الكسر، ثم قَدِّم فيه ما رُسِمناه.

في معرفة نصيب الفريق والاحاد

فاضرب ما كان لكل فريق من أصل مسألة. **تمثلة التصحيح** يعني إذا كان لغريم متعدد، وأمال ما بقي بالديون، فاصب يوفق بين مجموع الديون وبين ما. فإن كانت بينهما مسألة فاضرب دين كل غريم في جميع المال، ثم قسم الحاصل على مجموع الديون كما إذا كان المال سبعة عشر ديناراً والديون ثمانية وأربعين ديناراً، فدين ثلثي عشر ديناراً، وعشرون ستة عشر ديناراً، وسكر عشرون ديناراً. وبين سبعة عشر، وثمانية وأربعين مائة، فاضرب دين ريد في جميع المال، وقسم الحاصل وهو مائتان وأربعة على مجموع الديون وهو ثمانية وأربعين - يخرج أربعة دنانير وربع دينار، وهي لريد من المال، وقس على ما وصفنا لك دين عمرو ودين بكر.

وإذا كان بينهما موافقة، فاضرب دين كل غريم في وفق المال، ثم قسم الحاصل على وفق مجموع الديون، فما خرج فهو نصيب ذلك الغريم، كما إذا كان مال ثمانية عشر وبيهما موافقة بالسدس، فاضرب دين ريد في وفق مال وهو ثلاثة، وقسم الحاصل - وهو ستة وثلاثون - على وفق مجموع الديون - ودبت ثمانية - يخرج أربعة دنانير ونصف دينار، وهي لزيد من المال، وقس عليه دين عمرو، ودين بكر.

في التركة كسور - حاصبه إذا كان في التركة كسر، فالطريق في قسمتها البسط إلى النجيس بضرب تركة في مخرج الكسر بزيادة واحد، ثم ضرب تصحيح مسألة في مخرج كسر بالزيادة، ثم العمل بالخاصين على ما مر من ضرب وإقسامه، أي ضرب سهام كل وارث من التصحيح الأصلي فيما حصل من ضرب التصحيح في مخرج الكسر وزيادة الكسر، ثم يقسم ذلك الحاصل على الذي حصل من ضرب تصحيح المسألة في مخرج لكسر، فما حصل فهو حصة ذلك الوارث الواحد.

مثلاً إذا تروث خمسة وعشرين دسراً وثلث دينار، وورثه هي: أمة ولروح والأختان لاء وأمة، فأصل المسألة من ستة، وتعمل إلى ثمانية، للروح ثلاثة، وللأمة واحد، ولكل أخت اثنين، فالطريق أن يضرب خمسة وعشرون في مخرج الكسر - أي ثلاثة - حصل خمسة وسبعون، ويراد عليه واحد فصار ستة وسعين، ثم يضرب الثمانية في ثلاثة حصل أربعة وعشرون، فإذا ضرب نصيب الأمة في التركة المسبوقة م يحصل زيادة فيقسم هـد المبع على أربعة وعشرين، خرج ثلاثة دنانير وسدس. ونصيب كل من الأختين ضعف نصيب أمة، فإذا ضرب وقسم الحاصل خرج ستة وسدسان. وحصة الروح ثلاثة أمال لحصة الأمة، فإذا ضربت وقسم الحاصل خرج له تسعة ونصف. وإذا كان مع الصالح كسور مختلفان كربع وسدس مثلاً، فحد مخرج مجموعهما وهو ثمانية عشر مثلاً، واضرب الصالح في مخرج المجموع، وتعم العمل المذكور على الوجه المستطور.

فصل في التخرج

من صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح، ثم اقسام ما بقي من التركة على سهام الباقيين، كزوج وأم وعم، فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر،

من نصيبه لدي هو لنصف لميت

التخرج. هو تفاعل من الخروج، وفي الاصطلاح: تصالح الورثة على إحراج بعض منهم بشيء معين من المال دون كمال حصته، وهو جائز إذا تراصوا عليه كذا ذكر محمد عليه السلام في كتاب الصلح عن ابن عباس عليه السلام، وذكر عن عمرو بن دينار عليه السلام أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف عليه السلام صاحوها على ثلاثة وثماني ألفا، عسى أن أخرجوها من الميراث، وهي تناصر ست أصغر من عمرو الكبيبي حتى طلقها عبد الرحمن بن عوف عليه السلام في مرض موته ثلاثا، ثم مات وهي في العدة، فورثها عثمان وكانت مع ثلاث نسوة أخر، فصاحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفا، في رواية: هي دراهم، وفي رواية: هي دينار، وكان ذلك محصر من اصحابه عليه السلام فم يكره أحد.

من صالح: اعلم أن الصلح صحيح، سواء كان مع إقرار أو مع سكوت بأد لا يقر ولا يكر أو مع إكبار، وهذا هو قول مالك، وعبد الشافي: لا يصح الصلح إلا مع إقرار؛ لأن المدعى عليه يدفع المال لدفع الخصومة، وذلك مع غير الإقرار رشوة؛ وما روى أبو داود في سننه وأبو حنيفة في صحيحه من حديث أبي هريرة عليه السلام قال: قال رسول الله عليه السلام: **الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا حرم حراما وحرم حلالا.** وجه الدلالة أن الصلح من إكبار أو سكوت أحل حراما وحرم حلالا؛ لأن المدعى إن كان محققا كان أحده المدعى به حلالا له قبل الصلح، وحراما عليه بعده، وإن كان مطلقا كان أحد المال على الدعوى الباطلة حراما عليه قبل الصلح وحلالا بعده، ولما إطلاق قوله تعالى: **﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾** (نساء: ١٢٨) وقوله عليه السلام: **'صلح خير'**، وما قال الشافعي عليه السلام لا يخبر عن تكلف.

على شيء إلخ: الصلح على أربعة أنحاء: معنوم على معنوم، مجهول على معنوم، ومجهول على مجهول، ومعلوم على مجهول، ومجهول على مجهول. وأصل أن كل ما يحتاج إلى قيمته لابد أن يكون معلوما؛ لأن جهالة تفضي إلى إفسارعة، وما لا يحتاج إلى قبضه يكون إسقاطا فلا يحتاج إلى علمه به؛ لأنه لا يفتني إلى المازعة.

فاطرح إلخ: أي صحح المسألة مع وجود المصالح بين الورثة، ثم اطرح سهامه من التصحيح. **على سهام:** أي على أنصائهم من أصل المسألة. **كزوج:** أصل المسألة مع وجود أرواح من ستة، النصف وهو ثلاثة للزوج، والثلث وهو سهمان للأُم، والباقي وهو السهم للعم، فتستقيم المسألة.

فصالح: وهذه المصالحة مصالحة صورة، مائية معي، فيعتبر أحكامهما، فإن كانت التركة عقارا أو عروضا فأخرجوا أحدهم عما حاز، قبيلا كان ما أعطوه أو كثير، وإن كانت فضة فأعصوه دها حار وكذا العكس، وإن كانت دها وفضة وغير ذلك فصالحوه على أحد التقديرين لا يجوز إلا أن يكون المعطى أكثر من المصالح من ذلك الجنس، =

وخرج من البين، فتقسم باقي التركة بين الأمّ والعمّ أثلاثاً بقدر سهامهما، سهمان للأمّ،^{أي من بين الورثة} وسهم للعم، أو زوجة وأربعة بنين، فصالح أحد البنين على شيء، وخرج من البين،^{كما كان من أصل} فيقسم باقي التركة على خمسة وعشرين سهماً، للمرأة أربعة أسهم، ولكل ابن سبعة.

باب الرد

الرد ضد العول، ما فضل عن فرض ذوي الفروض، ولا مستحق له، يرد على ذوي الفروض بقدر حقوقهم، إلا على الزوجين،^{من عصات}
بلا زيادة ونقصان

= وبأن كان لدى من العرص جار، ولا يخور انتحارح والصح إن كان فيها دين إلا أن يبرأ الغريم من حصته أو يستقرض من الورثة فيجعل هؤلاء عليه ويصالح على غير الدين أو قضى سائر الورثة نصيبه تبرعاً، وإن كان على الميت دين محيط بالتركة لا يخور الصح، وإن لم يكن محيطاً لا يبعي أن يصاحده، ولو فعلوا قالوا: يخور.

أثلاثاً بقدر سهامهما من التصحيح قبل انتحارح، وحينئذ يكون سهمان للأمّ، وسهم سبعة، ولا يخور أن يجعل الروح كأن لم يكن؛ ثلاثاً يثبت فرض الأمّ من ثلث أصل المال إلى ثلث الباقي؛ لأنه حينئذ يكون للأمّ سهم وللعمة سهمان وهو خلاف الإجماع. **بقدر سهامهما** لأنه بعد طرح سهام الزوج من التصحيح يبقى ثلاثة أسهم.

أو زوجة: [لا يوجد هذا المثال في أكثر السح القديمة] فالمسألة من ثمانية، اثمن - وهو الواحد - للزوجة، والباقي - وهو السبعة - لسين، الأربعة، ولا تستقيم عليهم؛ يكون المائة بينهما، فصرنا الأربعة في الثمانية، حصصت اثنان وثلاثون، صرحنا السبعة منها حق الاس خارج بقي خمسة وعشرون، ومنها تصحّ المسألة إذ كان للمرأة الواحد من أصل المسألة، فصرنا الأربعة فيه حصصت أربعة، وهو سهمه من التصحيح، وباقى - وهو أحد وعشرون - سين ثلاثاً، لكل واحد منهم سبعة، كما قال المصنف، امرأة أربعة أسهم، وكل من سبعة. **باب الرد** لما فرع عن بيان قسمة تركة شرع في الرد.

ضد العول. إذ بالعول تنقص سهام ذوي الفروض ويزداد أصل المسألة، ودرّدد لسهام ويتنقص أصل المسألة وهو علة: الرجوع والنصرف، واصطلاحاً: 'نصرف الباقي عن الفروض إلى ذوي الفروض النسبة بقدر فروضهم عند عدم عصبة مستغرق'. فحرح بالنسبة أحد الزوجين؛ فإن الزوجين ليس بينهما فيمن يرد عليهم، كما هو أصل المسألة ومذهب المتقدمين. أما المتأخرون فوضعوها موضع بيت المال فيرد عليهما مكان بيت المال فساداً في هذا الزمن. وشأن أحد ما لو كان عاصب مستحقاً لبعض باقي كزوجة، وست، ومعتق الثلث؛ فإن باقي من الفروض - وهو ثلاثة - يستحق منها لمعتق سهماً بقدر عتقه، ويردّ السهمان على البنت.

وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله ، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه :
 أي الرد أي جمهورهم كملئ رحمهم الله ومن تابعه

وبه أخذ الخ رحمهم الله اعلم أن الحاصل أنه يرد ما فضل من فرض ذوي الفروض إذا لم يكن له عصبة على ذوي الفروض بقدر سهامهم إلا على الزوجين، فإنهما لا يرد عليهما، وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم ، وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت المال، وبه أخذ مالك والشافعي رحمهم الله ، وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه يرد على الزوجين أيضاً؛ لأن الفريضة لو دخلها نقص بالعلو عالت على الكل، فوجب أن يكون صده من الزيادة للكل، ليكون الخراج بالضممان والغنم بالغرم.

ومن منعه مطلقاً قال: إن النصف قدر فرض كالأخذ من الورثة فلا يخور الزيادة عليه؛ ولأن المقادير لا يمكن إثباتها بالرأي فامتنع أصلاً. ولما قوله تبارك وتعالى: لَا يَحِلُّ لَهُمْ مَعَهُمْ فِي شَيْءٍ (النساء: ٧٥) وهو الميراث، فيكون أولى من بيت المال ومن الزوجين إلا فيما ثبت لهما بالنصف، وكان ينبغي أن يكون ذلك لجميع ذوي الأرحام؛ لاستوائهم في هذا الاسم إلا أن أصحاب الفرائض قدموا على غيرهم من ذوي الأرحام؛ لقوة قرابتهم. ألا ترى أنهم يقدمون في الإرث فكانوا أحق به، ومن حيث السنة ما روي: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على سعد يعوده، فقال: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لي مالا ولا يرثني إلا أبتى الحديث. ولم يسر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر الميراث على الابنة، ولو لا أن الحكم كذلك لأكر عليه ولم يقره على إخطأ لاسيما في موضع الحاجة إلى البيان. وكذا ما روي أن امرأة أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! إني تصدقت على أمتي بخارية، فماتت أمتي وبقيت الخارية، فقال صلى الله عليه وسلم : حَبِّ احْرَبْ وَحَبِّ احْرَبْ في ميراث جعل الخارية راجعة إليها تحكم الميراث وهذا هو الرد؛ ولأن أصحاب الفرائض ساووا الناس كلهم، وترجحوا بالقراءة فيترجحون بذلك من المسلمين.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لم يرد على بنت ابن مع بنت الصلص، ولا على أخت لأب مع الأخت لأبوين، ولا على إخوة من أم مع الأم، ولا على حدة إلا أن لا يكون وارث غيرها، وبه أخذ عزيمة؛ لأن الفاضل من الفرض مأخوذ بطريق العصبوبة، فيقدم فيه الأقرب فالأقرب.

وميراث الحدة السدس، كان طعمة فلا يرد عليه إلا أن لا يكون له وارث غيرها، فتكون هي أولى من الأحابس، قلنا: هذا الرجحان غير معتبر شرعاً، وهذا لم يحجب البعض البعض في نفس الفريضة، ودخل النقص على الكل عند النقص بالعلو، غير أنه أثر في تفصيل النصيب عند الاحتجاج، فيؤثر في الفاضل أيضاً، وإدخال النقص على الزوجين بالعلو مما يوافق الدليل الباقي لإرثهما؛ لأن إرثهما ثبت بالنصف على خلاف القياس، وأخذ الريادة مما يخالف الباقي لإرثهما فلا يمكن إثباته بالقياس؛ لأن ما ثبت على خلاف القياس يقتصر عليه، وتقدير النصيب لكل واحد من الأقارب تخصيص بالذكر، وذلك لا يمنع استحقاق الريادة ولا يتعرض لها أصلاً، لا بالنفي ولا بالإثبات، فأنشأه بدليل آخر على ما ذكرناه؛ ولأن البصوص المذكورة في تعيين نصيب كل واحد منهم تشبه فرصاً، والأحد بطريق الرد ليس بفرص، وإنما هو بطريق العصبوبة، فلا يمتنع ثبوته بدليل آخر كما ثبت ذلك في بعض العصبات حيث يأخذ الفرض بالنصف، ثم يأخذ الباقي بدليل آخر ولا يعد ذلك ريادة على النص. وإنما هو عمل بمقتضى الدليلين، ولم يشته بالرأي بل بالنص.

الفاضل لبيت المال، وبه أخذ مالك والشافعي **رحمهما**، ثم مسائل الباب على أقسام أربعة: أحدها: أن يكون في المسألة جنس واحد ممن يردّ عليه، عند عدم من لا يردّ عليه، فاجعل المسألة من رؤوسهم، كما لو ترك بنتين أو أختين أو جدّتين، فاجعل المسألة من اثنتين. والثاني: إذا اجتمع في المسألة جنسان، أو ثلاثة أجناس ممن يردّ عليه عند عدم من لا يردّ عليه، فاجعل المسألة من سهامهم، أعني من اثنين إذا كان في المسألة سدسان، أو من ثلاثة إذا كان فيها ثلث وسدس، أو من أربعة إذا كان فيها نصف وسدس، أو من خمسة إذا كان فيها ثلثان وسدس، أو نصف وسدسان، أو نصف وثلث.

ليست يعني لا يردّ على ذوي القربى أصلاً. **أربعة** لأن الموجود في المسألة، إما نصف واحد ممن يردّ عليه ما فصل وإما أكثر من نصف واحد وعلى التقديرين، إما أن يكون في المسألة من لا يردّ عليه أو لا يكون. فاحصرت الأقسام في الأربعة. **من رؤوسهم** لأن جميع مال هم بالقرص والردّ معاً، ورؤوسهم متماثلة. **من اثنين** تداءً قطعاً متصويلاً، فأعطى كلّاً منهم نصف تركته. أو **ثلاثة أحاس** ولا يكون أكثر من ثلاثة أحاس كما علم بالاستقراء. **سدسان** كجدة وأخت لأمة؛ لأن المسألة حينئذ من ستة، وهما منها ثلث بالقرص، وجعل المسألة من ثلثين واقسم لتركته عنيهما نصفين فكل واحد منهما نصف مال. **ثلث وسدس** كولي لأمة مع لأمة؛ إذ مسألة من ستة أيضاً ومجموع السهام المأخوذة بورثة ثلاثة، فاجعل أصل المسألة ثلاثة، واقسم شركة ثلاث بقدر ثلث السهام فيؤدي الأمة ثلثاً مال والأمة ثلثه. **نصف وسدس** كست وست من، أو ست وأمة؛ لأن المسألة أيضاً من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها أربعة، ثلاثة ليست وواحد ليست لاس أو لأمة، فاجعل المسألة من أربعة واقسم لتركته أربعة، ثلاثة أرباعها ست وربع منها لأمة وست لاس. **ثلثان وسدس** كستين وأمة، فأصل مسألة من ستة، ستين سهام أربعة، ولأمة سهم واحد، فتجعل لتركته الخمسة، أربعة منها للثنتين، وواحد للأمة. أو **نصف وسدسان** كست ست من وأمة، فأصل المسألة من ستة، ليست نصف وهو ثلاثة، وست لاس سهم واحد ولأمة أيضاً واحد، فقد اجتمعت أحاس ثلاثة وسهامهم مأخوذة من ستة أيضاً خمسة، فتقسم لتركته عنيهن خمس بقدر سهامهن، فليست ثلاثة أخماس، وليست لاس خمس، ولأمة خمس آخر. **أو نصف وثلث** كأخ لأمة وأخت لأمة، وكأخ لأمة وأخت لأمة، فمسألة من ستة، وتكون السهام مأخوذة من ستة خمسة، فدلّحت من الأنوين ثلاثة أسهم، ولأختين لأمة سهمان، وكذا للأمة مع الأخت من الأنوين سهمان، فتجعل الخمسة أصل المسألة، وتقسّم لتركته أخماساً.

والثالث: أن يكون مع الأول من لايرد عليه، فأعط فرض من لايرد عليه من أقل من الأقسام الأربعة كالزوج والزوجة
مخارجه، فإن استقام الباقي على رؤوس من يرد عليه فبها كزوج وثلاث بنات، وإن لم يستقم فاضرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لايرد عليه إن وافق رؤوسهم الباقي ذلك الباقي أي رؤوس من يرد عليهم
كزوج وست بنات، وإلا فاضرب كل رؤوسهم في مخرج فرض من لايرد عليه، فالمبلغ تصحيح المسألة كزوج وخمس بنات. والرابع: أن يكون مع الثاني من لايرد عليه، فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لايرد عليه على مسألة من يرد عليه،

الأول إلخ أي مع أحسن الواحد ممن يرد عليه | أورد عليه أن هذا لا يصح؛ لأن الأول هو أن يكون في المسألة حس واحد ممن يرد عليه، عند عدم من لايرد عليه، فاجتماع الأول مع من لايرد عليه من قبل اجتماع الصديق، وأورد هذا بعبارة على قوله: والرابع أن يكون إلخ: وأجيب بأن المراد من الأول بعضه لا كله، وكذا المراد بالثاني، فلا إشكال. **فأعط إلخ**: أي لو كان مع الأول، (وهو ما إذا كانوا حساً واحداً) ممن لايرد عليه - وهو أحد الزوجين - أعط فرض من لايرد عليه من أقل مخارج فرضه، ثم اقسمة الباقي على رؤوس من يرد عليه إن استقام الباقي عليهم كزوج وثلاث بنات للزوج الربع، أعطه من أقل مخارج الربع وهو أربعة، فإذا أخذ ربعه وهو سهم بقي ثلاثة، أسهم، فاستقام على رؤوس البنات.

أقل مخارجه واقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من يرد عليه. **كزوج وثلاث بنات** أقل مخارج فرض من لايرد عليه أربعة، فإذا أعطيت الزوج واحداً منها بقيت ثلاثة، وهي مستقيمة على عدد رؤوس البنات، وهو بطريق ما مر في باب التصحيح من أنه إن كانت سهام كل فريق مقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة إلى الضرب.

كزوج وست بنات أصلها من اثني عشر، ورتد إلى أربعة مخرج فرض من لايرد عليه، فإذا أعطيت الزوج واحداً منها بقي ثلاثة، فلا تستقيم على عدد رؤوس البنات الست، لكن بينهما موافقة بالثلث؛ إذ لا عثرة بالمداخلة بين الرؤوس والسهام، فاضرب وفق عدد رؤوسهم أعني اثنين - في الأربعة سبع ثمانية، فمنها تصح المسألة فللزوج منها اثنان، وللبنات الست ستة.

كزوج وخمس بنات: أصل المسألة من اثني عشر ورتد إلى أربعة مخرج فرض الزوج، فإذا أعطياه واحداً منها بقي ثلاثة، فلا تستقيم على عدد البنات الخمس وبنيهما مائة، فضربا الخمسة عدد رؤوسهن - وهي جزء السهم هما - في أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فحصل عشرون، ومنها تصح المسألة؛ إذ كان للزوج واحد، ضرباً في جزء السهم فكان خمسة فأعطياه إياها، وكان لبنات ثلاثة ضرباً في الخمسة فحصل خمسة عشر، فكل واحدة منهن ثلاثة. **مع الثاني**: أي مع اجتماع جنسين ممن يرد عليه.

فإن استقام فيها، وهذا في صورة واحدة، وهي أن يكون للزوجات الربع والباقي بين أهل الرد أثلاثا كزوجة، وأربع جدات، وست أخوات لأمة. وإن لم يستقم، فاضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه، فالمبلغ مخرج فروض الفريقين، كأربع زوجات،

خاص هذا الضرب

فإن استقام أي على مسألة من يرد عليه أي على سهامهم، سواء استقام على عدد رؤوسهم أيضا أم لا، فالثاني ما مثل به المصنف، والأول، كزوجة واحدة، وأختين لأمة. وهذا أي كون الباقي في القسم أربع مستقيما على مسألة من يرد عليه. **أن يكون للزوجات** أي هذا الخمس واحد، كان أو أكثر.

كزوجة إلخ فإن أقل مخرج فرض من لا يرد عليه أربعة، فإذا أهدت امرأة واحدا منها بقيت ثلاثة، وهي ههنا مستقيمة على مسألة من يرد عليه؛ لأنها أيضا ثلاثة؛ لأن حق الأخوات لأمة الثلث، وحق الجدات السدس، فالأخوات سهمان، وجدات سهم واحد، ففي هذه الصورة استقام الباقي على مسألة من يرد عليه، لكن نصيب الجدات الأربع واحد، فلا يستقيم عليهن بل يسهما مائة، فحفظا عدد رؤوسهن بأسرهما، وكذا نصيب الأخوات الست ثمان، فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف، فرددنا عدد رؤوس الأخوات إلى نصفها - وهو ثلاثة - ثم صفا التوافق بين أعداد الرؤوس والرؤوس فم جده، فضرب وفق رؤوس الأخوات - وهو الثلاثة - في كل عدد رؤوس الجدات - وهو الأربعة - فحصل اثنا عشر، ثم ضربناها في الأربعة التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه، فصار ثمانية وأربعين ففسها تصحح مسألة، كان بزوجة واحد فصرناه في المضروب الذي هو اثنا عشر فم يتغير فأعصباها الزوجة، وكان للجدات أيضا واحد فكان له كدك، فنكس واحدة منهن ثلاثة، وكان للأخوات لأمة ثمان فصرناهما فيه بع أربعة وعشرين، فنكس واحدة منهن أربعة.

وإن لم يستقم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه. **كأربع زوجات إلخ** أصل مسألة من أربعة وعشرين، وترد إلى ثمانية مخرج فرض من لا يرد عليه، فإذا دفعنا ثلثها للزوجات بقي سبعة، فلا تستقيم على خمسة التي هي مسألة من لا يرد عليه ههنا؛ لأن الفرضين ثلث وسدس، فهي خمسة أسداس بل يسهما مائة، فبضرب جميع مسألة من يرد عليه - أعني خمسة - في مخرج فرض من لا يرد عليه - وهو الثمانية - فبسع أربعين فهو مخرج فروض الفريقين.

وإذا أردت تعيين نصيب كل فريق، فاضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه، فيكون الخاصل نصيب من لا يرد عليه، واضرب سهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، فيكون الخاصل نصيب دك الفريق، فإذا ضربت سهام الزوجات من ذلك المخرج - وهو واحد - في مسألة من يرد عليه - وهي خمسة - كان الخاصل خمسة، فهي نصيب الزوجات من الأربعين. وإذا ضربت أربعة سهام لسات من مسألة من يرد عليه في سبعة، وهي الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بع ثمانية وعشرين، فهي لمن الأربعين، فإذا ضربنا واحدا سهام الجدات من مسألة من يرد عليه في سبعة كان سبعة فهي للجدات. =

وتسع بنات، وست جدات، ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه، وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، وإن انكسر على البعض فتصحح المسائل بالأصول المذكورة.

مر بهاء على الحاشية

= فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من يرد عليه، لكنه مكسر على آحاد كل فريق فتصححه بالأصول التي تقدمت؛ وذلك أنا نخذ الزوجات أربعة، ونصيبهن خمسة، وبينهما مباية فأخذ الأربعة عدد رؤوسهن محفظها، والبنات تسعا وسهامهن ثمانية وعشرون وبينهما مباية، فأخذ التسعة عدد رؤوسهن ونحفظها، والجدات ستا وسهامهن سعة وبينهما مباية، فأخذ الستة عدد رؤوسهن ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤوس، فنجد عدد رؤوس الزوجات الأربع موافقا لرؤوس الجدات الست بال نصف، فنضرب نصف الأربعة في ستة فنلح اثني عشر وهي موافقة لعدد رؤوس الست التسع بالثلث، فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فهو جزء السهم، فنضرب هذا الحاصل في الأربعين فيلح ألفا وأربع مائة وأربعين.

فمنه تصح مسألة على آحاد كل فريق، فقد كان نصيب الزوجات خمسة فصرناها في جزء سهم فلح مائة وثمانين، فنكل واحدة مهن خمسة وأربعون. ونصيب البنات ثمانية وعشرون، فإذا ضربناها في جزء السهم بلغت ألفا وثمانية، فنكل واحدة مهن مائة واثنا عشر. ونصيب الجدات سعة فإذا ضربناها في جزء السهم حصل مائتان واثنان وخمسون، فلكل واحدة منهن اثنان وأربعون هكذا:

| مسألة ٨، رد ٤٠، تصحيح ١٤٤٠ | | |
|----------------------------|------------------|-----------------|
| مئة | | |
| أربعة زوجات | تسعة بنات | ستة جدات |
| $\frac{1}{5}$ | $\frac{4}{38}$ | $\frac{1}{7}$ |
| $\frac{1}{181}$ | $\frac{1}{1018}$ | $\frac{1}{252}$ |

ثم اضرب الخ: هذا بيان طريق معرفة سهام كل فريق من هذا المبلغ، فإذا أردت معرفة سهام الورثة في المسألة المذكورة فاضرب بنصيب الزوجات - وهو الواحد من الثمانية - في الخمسة التي هي مسألة من يرد عليه، كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين. والبنات التسع من مسألة من يرد عليه أربعة، فاضربها فيما صرته فرض من لا يرد عليه وهو سعة تلح ثمانية وعشرين فهو نصيب الجدات سهم مضروب في سبعة لسعة.

وإن انكسر الخ: أي إذا انكسر على البعض أو على الكل فصصح المسألة بالطريق المذكورة في التصحيح؛ لأن السهام إذا لم تستقم على أربابها احتيج إلى التصحيح، وما ذكر في هذا الباب من الضرب لم يكن إلا لتخرج سهام كل فريق ممن يرد عليه ومن لا يرد عليه من عدد، كما ذكرنا في محارح السهام، لا لتصحيح المسألة عليهم، وقد ذكرنا طريق التصحيح وطريق معرفة سهام كل واحد من آحاد الفريق، فلا نعيده.

باب مقاسمة الجد

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة رضي الله عنهم: "بنو الأعيان وبنو العلات
أي من الإحوة والأخوات
لا يرثون مع الجد"، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه وبه يفتي، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه:
كما لا يرثون مع الأب بالاتفاق
"يرثون مع الجد"،

مقاسمة الجد المقاسمة: معاولة من القسمة، وفي قسمة بين الجد والإحوة ولأخوات خلاف بين المختلدين، منهم من أثنى، ومنهم من نقاه، ومنهم من تردد فيها. وهذا كتاب نبيان الاختلاف فيها، وبيان الأحكام المتفرعة على ثبوتها، فتلقيب الباب بما ينتظم أصل الميث والنافي.

أبو بكر الصديق وهو أعظم الصحابة وأفضلهم، ولم يتعرض عنه رويت حديث اختياره لإمام الأعظم. **من الصحابة** كان عباس، وابن الزبير، وابن عمر، وحذيفة بن اليمان، وأبي سعيد الخدري، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعمران بن الحصين، وعبد الله بن مسعود، وشريح، وعطاء، وغيرهم. **وهذا قول أبي حنيفة** وقنادة، وجابر بن زيد، وعبد الله بن عباس بن مسعود، وشريح، وعطاء، وعروة ابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وابن سيرين رضي الله عنهم.

وقال زيد بن ثابت يرثون، وبه قال علي بن مسعود رضي الله عنه. كثر من يحتج في كونه قسمة ذهب على أن أخذ قسمة الإحوة ما لا يتفصل حصه من السدس. فإذا انتقص عطى السدس؛ لأن الأب لا يتفصل حصه من السدس، فإذا كان معه أخوات لأب وأمه، أو ثلاثة، أو أربعة فمقاسمة خير له، وإذا كانوا خمسة فمقاسمة وسدس سوء، وإن كانوا ستة فسدس خير له، وأيضاً بنو العلات لا يرثون في القسمة عنده، فإذا كان أحد الأخ مع أخ لأب وأمه، وأخ لأب من صفين بين الجد وبين الأخ من لأبوين، وأب من أحده لا يعطى لأخوات المفردات أصلاً بل تكون لأخت عنده صاحبه فرض، فإذا كانت معه أخت لأب وأمه، وأخت لأب فدلالة في نصف المال، وثلاثة سدس، ومحمد بن أبي وقوف رضي الله عنه أي يقول علي رضي الله عنه أخذ من أبي بنبي رضي الله عنه.

ذهب بن مسعود رضي الله عنه إلى أن أخذ بقسمة ما لا يتفصل حصه من ثلث، ووفق فيه زيد رضي الله عنه. وإن بني العلات لا يرثونهم في مقاسمة مع بني الأعيان ووفق فيه علي رضي الله عنه. وإن لأخوات المفردات دوت فروض مع جد كما عند علي رضي الله عنه. ويقول بن مسعود رضي الله عنه أخذ عنقه، والأسود، والزهري رضي الله عنهم. ويقول زيد بن ثابت رضي الله عنه أخذ أبو يوسف ومحمد وأسد رضي الله عنهم. وإنما حصص لمصنف قول زيد رضي الله عنه بالذكر؛ لأن أبا يوسف ومحمد رضي الله عنهم اختاروا قوله في القسمة دون قول علي رضي الله عنه ومن رسم المفتي؛ أنه إذا كان أبو حنيفة رضي الله عنه في جانب وصاحبه في جانب كان هو محير في اختيار أي يقول شيء، فمما فصل المصنف قول زيد بن ثابت رضي الله عنه فقال: وعند زيد بن ثابت رضي الله عنه كما يأتي متصلاً صهر أن محار عنه ذلك وإن كان المهر على غيره. **مع الجد** وأما بنو الأخيات فيسقطون مع الجد بالاتفاق.

وهو قولهما **رحمهما** وقول مالك والشافعي **رحمها**. وعند زيد بن ثابت **رحمته**: للجد مع بني الأعيان هذه صورة جمع عريقين مع الجد وبني العلات أفضل الأمرين: من المقاسمة، ومن ثلث جميع المال. وتفسير المقاسمة: أن يجعل الجد في القسمة كأحد الإخوة، يد م يكن ده سهم بيانه

وهو قولهما: قال السرحسي في الميسوط: وعنه الفتوى. **مالك والشافعي رحمهما**: فاحتمل الأئمة في هذه المسألة فذهب كل إلى ما تقرر عنده، وأفتى به كما قلنا: إن صاحب استقى أفتى بقول أبي حنيفة **رحمته**، وذهب إليه حم عمير من التابعين وغيرهم، وهو مسند أكثر الصحابة. وقال السرحسي **رحمته** الفتوى عن قولهما، وقال به جمع كثير أيضا، وهذا لما كان الاشتباه فيها، وهو أنه ذو اوجهين يشبه الأب في حب أولاد الأم، وفي عدم احتبار اسوع الصغير والصغيرة إذا نكحهما الجد، وفي عدم ولاية الأخ عند الجد وغيرها من الأحكام، ويشبه الأخ ويمارق الأب في أنه إذا كان للصغير جد وأم تفرض العقة عليهما أثلاثا كما إذا كان الأخ مع الأم، وفي أن الصغير لا يصير مسلما بإسلام الجد كما أنه يصير كذلك بإيمان الأب، وفي أنه لا يحرّ ولاء النافذة إلى مواليه؛ ولذا توقف بعضهم فيه كما توقف في أفعال امشركين. وعنه عني **رحمته** في أعنى العضلات ومنع الناس عن السؤال منه، فقال: سلوني عن العضلات إلا عن مسألة الجد.

وعند زيد الخ: قد حصّ صاحب الكتاب قول زيد بالذكر: لأن أبا يوسف ومحمدا **رحمهما** احتارا قوله في القسمة دون قول عني وابن مسعود **رحمته**. ومن رسم المفتي: أنه إذا كان أبو حنيفة **رحمته** في جانب وصاحبه في جانب، كان هو محيرا في اختيار أي القولين شاء، فتفصيل قول زيد **رحمته** تنصيص عني حلية قولهما.

للجد الخ: اعلم أنه لا يخفى إما أن يجتمع مع أحد سو الأعيان أو العلات، أو يجمع معه كلا الفريقين، وعلى التقديرين إما أن يختلط بهم دوسهم أو لا، فهذه ستة أقسام، ولكل حكم عني مذهبه بيه المصنف **رحمته**، وقصته. **كأحد الإخوة**: فيقسم المار بيه وبين الأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين، ويجعل نصيبه مع الإخوة كصيب واحد منهم، وذلك لما مرّ أنه يشبه الأب من جهة ويشبه الأخ من جهة كما مرّ. فراعيا الشهيدين فجعلناه كالأب في حب الإخوة لأن كما قلنا، وكالأخ في قسمة الميراث إن كانت المقاسمة حيرا له، وإن لم يكن حيرا له أعطياه ثلث المار؛ لأنه إذا قسم المار بين الأبوين يعطى للأب ضعف ما يعطى للأم، وتوجب ذلك أن يعطى للجد ضعف ما يعطى للجددة، وكان يعطى لها السدس وضعفه الثلث.

فإذا كان مع أحد أح واحد فامقاسمة خير من الثلث؛ لأنه يأخذ بها النصف وإذا كان معه أخوان فهما يتساويان، وإذا كان معه ثلاثة فالثلث خير له، فحيث يأخذ بالمقاسمة الربع، وإن كان معه أختان لأب وأم أو ثلاث فامقاسمة خير به، وإن كان معه أربع أخوات فهما سواء، وإن رادت الأخوات على الأربع كان الثلث حيرا له.

وبنو العَلَّات يدخلون في القسمة مع بني الأعيان؛ إضرارا للجدِّ، فإذا أخذ الجد نصيبه فبنو العَلَّات يخرجون من البين خائبين بغير شيء، والباقي لبني الأعيان، إلا إذا كانت من بني الأعيان أخت واحدة؛ فإنها إذا أخذت فرضها، نصف الكل بعد نصيب الجد، فإن بقي شيء فلبني العَلَّات، وإلا فلا شيء لهم، كجدِّ وأخت لأب وأم وأختين لأب، فبقي للأختين لأب عشر المال، وتصح من عشرين. ولو كانت في هذه المسألة أخت لأب...
 من أمان بعد نصيب الجد استثناء من قوله يخرجون
 أي مقدار فرضها لأن حق الأخت لا يزد على النصف بعد أخذها فرضها
 أي معرفة مقام الأختين

وسو العَلَّات الخ جواب عما يرد عليه من أن بني العَلَّات محجوبون إذا كانوا مع بني الأعيان فلا ينبغي أن يدخلوا في القسمة معهم. وتقرير الجواب: أن بني العَلَّات لهم حاتان: يرثون في حاة، وهي ما إذا كانوا مع الجد ولا يكون أحد من بني الأعيان معهم، ولا يرثون إذا كانوا مع بني العَلَّات، فمن الواجبات العمل على كلا الشبهين، فاعتبرا يرثهم في حق الجد وأسقطناهم من البين في حق بني الأعيان، فأدخلوا في القسمة تقبيلًا بنصيب أحد ولا يأخذون شيئاً من تركة الميت. فإن قلت: اعتبار شخص في حق شخص، واعتبار سقوط ذلك الشخص بعيه بسبب الآخر مستكرِّرٌ جداً. قلنا: لا بل به نظائر، منها: ما إذا ترك أمًا وأبًا، وأبًا وأبًا، وأمًا، فلأم لسدس؛ لأن الاثنين من الإحوة والأخوات مطلقاً يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، فاعتبر الأخ لأب في جعل الأم محجوبة بحجب النقصان لكونه وارثاً معها في الحيلة، مع أنه محجوب ههنا بالأخ من الأبوين. وههنا قيل وقال لا يسعه المحار.

لبي الأعيان يتقاسمون فيما بينهم لذكر مثل حظ الأنثيين؛ وهذا لأن بني العَلَّات يرثون مع أحد حال عدمه بني الأعيان وإن لم يرثوا معهم، ولو كانوا ورثة مع الجد لابد من اعتبارهم في حقه، وإدام يكونوا ورثة مع بني الأعيان لابد من إسقاط اعتبارهم في حق بني الأعيان بعد إصهار نصيب الجد، ويجوز مثل هذا الاعتبار كما في أم وأخوين: أحدهما لأب وأم، والآخر لأب أو أم، فاعتبر الأخ لأب في حق الأم لما كان وارثاً معها، وإن لم يكن معتبراً في حق الأخ لأب وأم حتى لو كان الباقي بعد فرض الأم له دون الأخ لأب، وكما في أبوين وأخوين يعتبر الأخوان مع الأبوين لينتقص نصيب الأم دون الاستحقاق، هكذا ههنا. كذا قال التمرناشي.

فرصها أي مقدار فرضها، وإنما قال ذلك؛ لأن الأخوات لأب وأم يصرون عصبية مع أحد عند ريد، فلا يبقى لمن فرض عنده إلا في المسألة الأكدرية. **وتصح من عشرين** بيان ذلك أن مقاسمة ههنا حير، فيجعل أحد بمنزلة أخ فكان في المسألة خمس أخوات، فالمسألة من خمسة، للجد سهمان وللأخت لأب عينية نصف الكل، وهو اثنان ونصف، فوقع الكسر النصف في المسألة، فيجب أن يصرب المسألة في مخرج الكسر - أعني اثنين - فحصل عشرة، فلجد أربعة، وللأعينية خمسة، ففي واحد وهو غير مستقيم على الأختين لأب، فتضرب عدد رؤوسهما في المسألة فيحصل عشرون، فلجد ثمانية، وللأعينية عشرة، ولكل علاتية واحد.

لم يبق لها شيء. وإن اختلط بهم ذوسهم فللجد هنا أفضل الأمور الثلاثة بعد فرض ذي سهم: إما المقاسمة كزوج وجد وأخ، وإما ثلث ما بقي كجد وجدّة وأخوين وأخت، وإما سدس جميع المال كجد وجدّة وبنت وأخوين. وإذا كان ثلث الباقي خيرا للجد، وليس للباقي ثلث صحيح، فاضرب مخرج الثلث في أصل المسألة. فإن تركت

لأن إزالة الكسر أصل في المسائل

المرأة المتوفاة

لم يبق لها شيء لأن الجد يأخذ ههنا بالمقاسمة نصف المال، وهو خير له من ثلاثة، فيبقى نصف آخر وهو للأخت لأب وأم، فلم يبق للأخت لأب شيء. وإن اختلط أي باحد والإحوة من بني الأعيان أو العلات أو منهما. فللجد هنا إلخ. أي يعطى الجد بعد دفع فرض ذى السهم أفضل الأمور إلخ.

أفضل الأمور الثلاثة: وهى المقاسمة، وثلث ما بقي وسدس جميع المال، يعني يدفع أولا إلى ذى السهم سهمه، ثم يعطى احدى ما هو أفضل الأمور الثلاثة المذكورة. **كزوج وجد وأخ.** فإن المسألة من اثنين؛ لوجود النصف، واحد منها لزوج، والآخر للجد والأخ مناصفة، ولا يستقيم عليهما ففرضنا عددهما في أصل المسألة - يعني اثنين - حصلت أربعة، فلزوج اثنان، ولكل واحد من الجد والأخ واحد، فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع المال وهو أفضل من سدسه، وكذا من ثلث ما بقي ههنا، لأنه سدس كل المال. **كجد وحده إلخ.** أصل المسألة من ستة، سبعة السدس فيبقى خمسة، ولا ثلث لها، ففرضنا مخرج الثلث في الستة صار ثمانية عشر، للجدّة ثلاثة فيبقى خمسة عشر، ثلثها - وهو خمسة - للجد، والباقي منها عشر فنكل من الأخوين أربعة، وللأخت اثنان، وأما كان ثلث ما يبقى خيرا؛ لأن أصل المسألة من ستة، فلو قاسمناه صار له سبعة خمسة، وهو سهم وثلاثة أسباع، ولو أعطياه ثلث ما يبقى صار له سهم وثلثا أسهم، ولو أعطيناه سدس الجميع كان سهم، فثلث ما يبقى خيرا.

كجد وجدّة وبنت إلخ: أصل المسألة من ستة؛ لاجتماع النصف والسدس، فلبنت نصفها وهو ثلاثة، وللجدّة سدسها وهو واحد، فيبقى سهمان. فإن قاسم الجد الأخوين كان له ثلث السهمين - أعني ثلثي سهم واحد - وإن أعطياه ثلث ما بقي كان له أيضا ثلثا سهم واحد، وإذا أعطياه سدس جميع المال كان له سهم تام، فالسدس خير له. وحيث يبقى للأخوين سهم واحد ولا يستقيم عليهما، فإذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة بلغ اثني عشر، ومنها تصحّ المسألة ولما كان يرد على المصنف أنه لما كان ثلث الباقي خيرا له، ولم يكن في الباقي ثلث فكيف تصحّ المسألة؟ أجاب بقوله: وإذا كان ثلث الباقي إلخ. **فاضرب إلخ:** كما ضربت قل، وعرفت طريقه في الحاشية بقوله: "الجد والجدّة".

فإن تركت: هذه المسألة من المسائل التي يكون السدس فيها خيرا، وإنما ذكرها ولم يكتب بالمثال الذي مر؛ لاشتغالها عن فائدة أخرى، وهي أن الأخت لأب وأم غير محجوبة مع الجد مع أنها لا تترث معه في بعض المواضع.

جدًا وزوجا وبنثا وأما وأختا لأب وأم أو لأب، فالسدس خيرٌ للجدِّ وتعول المسألة

حدا وروحاً إلخ: مسألة من اثني عشر، لاجتماع النصف والرَّبع والسدس. وتعول بن ثلاثة عشر؛ لأنَّ السَّتَّ تُأخذ نصف من ثني عشر وهو ستَّة، وروح يأخذ اربع وهو ثلاثة، وأخذ يأخذ سدس وهو اثنان، فيبقى لأُمَّ واحد، ولأخت هـ من ثني عشر؛ لأنَّ حقَّها السدس فرد على اثني عشر و حد آخر فيصير ثلاثة عشر، ولا شيء للأخت؛ لأنها تصير عصبة مع لست وكذا مع احدى. وإذا عالت مسألة لم يبق بعصبة شيء، وأما أحد حدَّ السدس فبالفرضية لا بالعصوبة.

وأما كان سدس جميع المال حيزاً هـ؛ لأنه يأخذ حيثل ثني عشر من ثلاثة عشر، وعلى تقدير لمقاسمة بد أحد روح اربع من ثني عشر واست نصف وأُم ثني عشر بقي للجدِّ ولأخت واحد، فيجعل حدَّ كأخوين فيكون لأخت كثلث أخوت، ولا استفادة لواحد على ثلاثة فتضرب ثلاثة في اثني عشر فتحصل ستَّة وثلاثون، فست ثمانية عشر، وروح تسعة، ولأُم ستَّة تبقى ثلاثة، فسدس ثلث، وللأخت واحد، وكذا احر على تقدير أحده ثلث ما يبقى؛ لأنَّ لباقي وهو الواحد لا يوجد هـ ثلث صحيح، فيضرب محرجه - أي الثلاثة - في أصل المسألة تسع أيضاً ستَّة وثلاثين، ومن المعلوم أنَّ الاثنين من ثلاثة عشر خير منهما من ستَّة وثلاثين.

وعائدة في هذه المسألة هـ وبك ذلك من قبل مسائل بني كذا السدس فيها حيزاً بحد، أن لأخت لأب وأم أو لأب وبم تكن محجوبة بالجدِّ، لكنها لا تراث معه في بعض المسائل لعرض كما في هذه المسألة، فأكون السدس حيز بحد اقتضى أن يجعل احدى فيها صاحب فرض، وقد عالت المسألة بالفروض التي حتمت فيها من ثني عشر إلى ثلاثة عشر، فلم يبق شيء للأخت التي صارت عصبة مع الميت والجد.

فالسدس إلخ: أصل مسألة من اثني عشر؛ لاجتماع النصف والرَّبع والسدس، فست نصف (أي لستة)، وللروح اربع (أي ثلاثة)، وللجدِّ السدس (أي الاثنان)، وهـ يبقى لأُمَّ إلا واحد وهو ثلث من حقِّها؛ فإنَّ سهم المقدر هـ السدس فيردد واحد على المحرح فتعول بن ثلاثة عشر، ولا شيء للأخت؛ لأنها عصبة مع الميت، وكذا مع حد، وحقُّ اعصبات إنما هو في الباقي، وهو معدوم ههنا، وسهم احدى بالفرضية لا بالعصبة وسدس على أن سدس جميع المال حيز بحد أن هـ في هذه بصورة ثني عشر من ثلاثة عشر، وعلى تقدير لمقاسمة ربع من اثني عشر لروح، والنصف لست، والسدس لأُم، بقي واحد وهو بحد ولأخت كيهما، فجعلنا احدى كالأخوين، فحصلت ثلاث أخوت، وواحد على الثلاثة غير مستقيم، فضربنا الثلاثة في اثني عشر فصارت ستَّة وثلاثين، فأحدث است صفها وهو ثمانية عشر وروح ربعها - وهو تسعة - وأُم سدسها - وهو ستَّة - وسهم لباقي - أعني ثلاثة - على حدِّ والأخت بذكر مثل حصص الاثنين، فسجد اثنان، وللأخت واحد، وأما أن سدس جميع المال حيز من ثلث ما بقي؛ فلأنَّ الباقي - وهو الواحد - ليس هـ ثلث صحيح، فضربنا محرجه في أصل المسألة، فصارت ستَّة وثلاثين أيضاً، ومما لاخفاء فيه أن اثنين من ثلاثة عشر خير من الاثنين من ستَّة وثلاثين.

إلى ثلاثة عشر، ولا شيء للأخت. واعلم أن زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل الأخت لأب وأم، أو لأب صاحبة فرض مع الجد، إلا في "المسألة الأكدرية" وهي زوج وأم وجد وأخت لأب وأم أو لأب، فلزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، وللأخت النصف، ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت، فيقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأن المقاسمة خير للجد. أصلاً من ستة، وتعمل إلى تسعة، وتصح من سبعة وعشرين. وسميت أكدرية؛

مع الحدة: لأن الحدة عنده ممرلة الأح بل جعلها معه عصبية. **الأكدرية:** فإنه يجعل فيها صاحبه فرض مع الحدة.

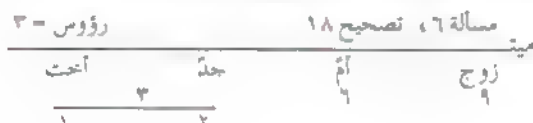
نصيب الأخت: وهو النصف، وإنما جعلت الأخت صاحبة فرض في الاشتداء؛ كيلا تعزم عن ميراث؛ لأنه لا وحده لحرماها لعدم من يحجبها، وإنما جعلت عصبة في الانشاء؛ لأنها لو لم تجعل عصبة صار نصيب الأخت ثلاثة أمثال نصيب الحدة وذلك لا يجوز، لأن الحدة كالأخ عند زيد بن ثابت رضي الله عنه، ولا يجوز أن يكون نصيب الأخت أكثر من نصيب الأخ.

إلى تسعة: إذ للروح من استنة ثلاثة، وللأمة أشاد الذي هو الثلث، وللحدة اسدس وهو واحد، فمن بق للأخت شيء مع كونهما صاحبة فرض، فردنا على المسألة نصفها فصارت تسعة، فلنجد واحد وللأخت ثلاثة، ومجموع النصيبين أربعة فتقسمها على الحدة والأخت لتذكر مثل حظ الأشبين، ولا استقامة في القسمة؛ لأن الحدة ممرلة تحتين ولا نستقيم أربعة على ثلاثة، فتصرف الثلاثة التي هي عدد الرؤوس في المسألة وعوها - أعني التسعة - فتحصل سبعة وعشرون كما قال المصنف رحمه الله.

من سبعة وعشرين. فلروح منها تسعة، وللأمة تسعة، وللجنة ثلاثة، وللأخت تسعة، ثم يصم بصيب الخاء بنى
بصيب الأخت، فيصير اثني عشر فيقسم بينهما كما مر فللجنة ثمانية وللأخت أربعة هكذا:



وَمَا كَانَ الْخِذُّ بِمَرَلَةِ الْأَحْ فَجَمَعَ بَصِيهَ وَبَصِيْبِ الْأَحْتِ فَصَارَ اثْنِي عَشَرَ، فَقَسَمَهُ لِلذِّكْرِ مِثْلَ حِطِّ الْأُنثِيِّ، وَحَصَلَ لِمَجْدِ ثَمَانِيَّةٍ، وَلِلْأَحْتِ أَرْبَعَةٌ، فَافْهَمُ. وَهَذَا أَيُّ تَصْحِيحِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ سَعَةِ وَعَشْرِينَ - إِذَا هُوَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ - .
لَأَنَّهُ أَعْصَى الْأُمَّ ثَلَاثَ الْمَارِ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رحمته الله فَتَصَحَّحَ مِنْ ثَمَانِيَّةٍ عَشْرًا؛ لِأَنَّهُ أَمَّا يُوسُفُ رحمته الله أَعْصَى الْأُمَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَبْقَى؛ لِأَنَّهُ الْخِذُّ كَالْأَبِ عِنْدَهُ فِي مَسْأَلَةِ تَكْوِينِ رُوحٍ، وَأَمَّا، وَحَدُّ هَكَذَا:



لأنها واقعة امرأة من بني أكردر. وقال بعضهم: سميت أكردرية؛ لأنها كدرت على زيد بن ثابت مذهبهم. ولو كان مكان الأخت أخ أو أختان، فلا عول ولا أكردرية.

باب المناسخة

ولو صار بعض الأنصاء ميراثاً قبل القسمة.....

لأنها واقعة امرأة ماتت وحلفت أولئك الورثة المذكورة، واشتبه على زيد مذهبهم فيها فسببت إياها، أو اسم قبيلة، وكان شخص منها يحسن مذهب زيد بن ثابت في الفرائض، فساله عبد الملك بن مروان عن هذه المسألة، فأخطأ في جوابها فسببت بن قبيلته، أو كان اسم الزوج، أو السائل، أو قبيلة الميتة أكردر، والله اعلم، وقد يقال: إنها تكدرت على أصحاب الفرائض، أو كدرت أخذت على الأخت نصيبها. لأنها كدرت أخ لأنه لا يفرص للإخوة مع الأخذ ولا يعيل، بل يسقطهم إذا لم يبق شيء، وقد فرص للأخت النصف، وأعمال المسألة من ستة إلى تسعة، ثم جمع نصف الأخت وسدس الأخ وقسمهما على جهة التعصيب، فأعطى الأخ نصف الأخت، وعدنا لا يرث للأخت مع الأخ، إذ هو محجبه. وسميت هذه المسألة عند الشافعية بـ 'المشتركة'، مانع أو الكسر، ويسمونها أهل العراق 'العراء' لشهرتها فيما بينهم. فلا عول لأن سدس جميع ما كان حيزاً للأخت، والمسألة من ستة فيكون سدس الباقي بعد فرض الزوج والأخت للأخت بالفرض؛ إذ لا يتقص حقه عن السدس إجماعاً، ولا شيء للأمة.

ولا أكردرية لأن الأخ عصبة لا يمكن يريد جميعه صاحب فرض، فاضطر إلى حرمانه بخلاف الأخت في الأكردرية. المنسوخة مفاعلة من السح إماماً اسم مفعول، أو اسم فاعل فيكسر السين، أو هو مصدر معاً في اللغة: الإزالة - ومن سحبت الشمس الظل: أزالته والتعير - ومنه سحبت الريح آثار الديار: غيرتها - والنقل - ومنه سحبت الكتاب: نقلت ما فيه. وفي الاصطلاح: أن ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه، وفيه إرادة ما صحت منه المسألة الأولى بموت الثاني وتغيير القسمة وانتقال الميث من وارث إلى آخر. واعلم أنك إذ سئلت عن المناسخة فاسأل أولاً عن حال الميت هو ذكر أم أنثى؟ فما لم تعلم من صورة المسألة لا تخب وإلا لعليك تخص في كائناً ما كان وهي: أن ترث شخص أبوين وبنتين، ثم ماتت إحدى البنتين عن أخت لأب وأمة وحده؛ فإنه لو كان الميت في هذه المسألة ذكراً فأبواه جدان صحيحان بالنسبة إلى الميت الثاني، ولو كان أنثى فأبوها حدة فاسد.

ولو صار بعض الأنصاء إخ يعني لو مات بعض ذوي الأنصاء قبل القسمة وصار نصيبه ميراثاً بورثته، فالحال لا يخو من أن يكون ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول أو لا، وعلى الأول: لا يخو من أن تغير القسمة أو لا، على الأخير يقسم قسمة واحدة؛ لعدم الفائدة في التكرار. كما إذا ترك بين وبنت من امرأة واحدة، ثم مات أحد البين أو إحدى بنات قبل القسمة ولا وارث به سوى الإخوة والأخوات، فإن قسمة أتركة بين الباقيين على صفة واحدة لذكر مثل حظ الأنثيين، فيكتفي القسمة واحدة. وعلى الثاني كما إذا ترك ابناً من امرأة وثلاث بنات من أخرى، ثم ماتت إحدى البنات وحلفت هؤلاء - أعني الأخ لأب، والأختين من الأبوين - وعلى الثالث كالذي ذكره نقوله: كزوج.

كزوج وبنتٍ وأمّ، فمات الزوج قبل القسمة عن امرأةٍ وأبوين، ثم ماتت البنت عن
ابنين وبنت وجدة، ثم ماتت الجدة عن زوج وأخوين، فالأصل فيه:
هي أمّ المرأة التي ماتت أولاً

كزوج أي امرأة ماتت عن زوجٍ إلخ، والله در المصنف رحمه الله حيث أورد مثلاً يبين فيها كلاً من الموافقة، والمماثلة،
والمباينة؛ فإن البص الثاني نظير الثاني (أي المماثلة)، والثالث نظير الأول، والرابع نظير الثالث.
عن زوج وأخوين: فصارت المسألة ذات بطون أربعة، وتشريح انقسام: أنه ماتت امرأة مسماة بـ سيمية وترك
زوجاً مسمّى بـ ريد وبنتاً مسماة بـ كريمة وأماً مسماة بـ عظيمة، فمات ريد قبل قسمة مال سيمية عن ورثتها،
وترك زوجة مسماة بـ حيمية وأباً مسمّى بـ عمرو وأماً مسماة بـ رحيمية، ثم ماتت كريمة قبل القسمة وترك
ابن: أحدهما خالد و ثانيهما عبد الله، وستا مسمّاة بـ رقية وجدة وهي عظيمة المذكورة، ثم ماتت عظيمة وترك
زوجاً مسمّى بـ عبد الرحمن وأخوين: أحدهما عبد الرحيم وثانيهما عبد الكريم، وصورة المسألة هكذا:

مسألة ١٢، رد ٤، تصحيح ١٦، تصحيح ٣٢، تصحيح ١٢٨ سليمة

| | | | |
|-----------------------|-----------------|------------------|----------------|
| أم (عظيمة) | بنت (كريمة) | زوج (زيد) | مئة |
| $\frac{1}{3}$ | $\frac{3}{9}$ | $\frac{1}{4}$ | $\frac{1}{4}$ |
| ريد، ما في اليد = ٤ | (مماثل) | مسألة ٤ | مئة |
| أم (رحيمية) | أب (عمرو) | زوجة (حيمية) | مئة |
| $\frac{1}{8}$ | $\frac{2}{16}$ | $\frac{1}{8}$ | $\frac{2}{8}$ |
| كريمة، ما في اليد = ٩ | (توافق) | مسألة ٦ | مئة |
| جدة (عظيمة) | بن (عبد الله) | ابن (خالد) | بنت (رقية) |
| $\frac{1}{3}$ | $\frac{2}{24}$ | $\frac{2}{24}$ | $\frac{1}{12}$ |
| عظيمة، ما في اليد = ٩ | (تباين) | مسألة ٢، تصحيح ٤ | مئة |
| أخ (عبد الكريم) | أخ (عبد الرحيم) | زوج (عبد الرحمن) | مئة |
| $\frac{1}{9}$ | $\frac{1}{9}$ | $\frac{1}{18}$ | $\frac{1}{18}$ |

استلغ ١٢٨

| | | | | | | | | |
|--------|-------|-----|--------|------|------|----------|------------|------------|
| الأخوة | حيمية | عمر | رحيمية | رقية | خالد | عبد الله | عبد الرحيم | عبد الكريم |
| ٨ | ١٦ | ٨ | ١٢ | ٢٤ | ٢٤ | ٢٤ | ١٨ | ٩ |

وطريق العمل مشروح في المتن، وسيأتي منا توضيحه.

أن تصحح مسألة الميت الأول، وتعطي سهام كل وارث من التصحيح، ثم تصحح مسألة الثاني، وتنظر بين ما في يده من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال، فإن ^{بالقواعد السابقة} بالنظر بين ما في يده من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال، فإن ^{هذه} ^{يترك لقواعد} هي المماثلة والموافقة والمباينة استقام ما في يده من التصحيح الأول على الثاني فلا حاجة إلى الضرب، وإن لم يستقم فانظر، إن كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني.....

فلا حاجة إلى الضرب لما مر في 'باب التصحيح' من أن سهام كل فريق إذا انقسمت عليهم بلا كسر، لا يحتاج إلى الضرب، وذلك أن تصحيح الميت الأول ههنا بمنزلة أصل المسألة ثم، وتصحيح الميت الثاني بمنزلة رؤوس الفريق انقسم عليهم ثم، وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من أصل المسألة ثم، فكما أن ثم متى كان سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر لا يحتاج إلى الضرب، فكذلك ههنا؛ لما كان ما في يد الميت الثاني مستقيماً على تصحيح مسألة لا يحتاج إلى الضرب كما في المسألتين المذكورتين؛ وذلك لأن مسألة الأول رتبة؛ لأنها بقي سهم من اثني عشر التي منها المسألة في الأصل، ولا صاحب لذلك السهم باقي فيجب رده على الست والأم تقدر سهامهم، فإذا رددنا مسألة إلى أقل مخارج من لا يرد عليه صارت أربعة، فإذا أخذ الزوج منها واحداً بقي ثلاثة؛ فلا يستقيم على الأربعة التي هي سهام الست والأم بل بينهما مائة، فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤوس في ذلك الأقل، فيحصل ستة عشر، فلزوج أربعة ولست تسعة والأم ثلاثة، ثم تدك الأربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثته المذكورين، فلزوجته واحد منها، ولأمه ثلث ما بقي وهو أيضاً واحد، ولأبيه اثنان، فاستقام ما كان في يد الزوج من تصحيح الأول على التصحيح الثاني، وصحت المسألتان من التصحيح الأول.

وإن لم يستقم ما في يده من تصحيح الأول على التصحيح الثاني. **فاضرب وفق التصحيح الح** على قياس ما مر في باب التصحيح من أنه إذا انكسرت سهام طائفة واحدة عليهم، وكانت بين سهامهم ورؤوسهم موافقة، بضرر وفق عدد الرؤوس في أصل المسألة فكذلك ههنا يضرر وفق تصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرؤوس هناك في التصحيح الأول القائم ههنا مقام أصل المسألة، فيحصل به ما تصح منه المسألتان، كما إذا ماتت الست أيضاً في ذلك المثال، وحلفت - كما ذكر - ابين وبنتا وحنة، فإن ما في يدها من التصحيح الأول تسعة، وتصحيح مسائلها ستة، وبينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث ستة - وهو اثنان - في ستة عشر فاسلع - وهو اثنان وثلثون - مخرج المسألتين، فمن كانت سهامه من ستة عشر أعني ورثة الميت الأول - تضرب سهامه من ثلث في وفق مسألة الست وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه، ومن كانت سهامه من ستة - أعني ورثة الميت الثاني - تضرب سهامه في وفق ما كان في يد الست - وهو ثلاثة - فما حصل كان نصيبه، وقد كانت لأم الميت الأول ثلاثة من ستة عشر، نصرها في اثنين يسع ستة، فهي ها، وكانت للروح منها أربعة، نصرها في اثنين تحصل ثمانية، فهي له ومستقيمة =

في التصحيح الأول، وإن كان بينهما مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول،

= على ورثته، فلزوجة منها سهمان، ولأبيه أربعة، ولأُمته سهمان، هما ثلث ما بقي أيضا. وإن صررت نصيب كل واحد من ورثته من ستة عشر في ذلك الوفق لم يختلف الحال.

وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان من مسائلتها - وهي ستة - فإذا ضربناهما في الثلاثة صارت ستة فهي له، وكان لبنتها من مسائلتها سهم واحد، فإذا ضربناه في الثلاثة كان ثلاثة فهي لها. وكان لجدتها من مسائلتها أيضا واحد، بضرب في ثلاثة فهي ثلاثة فهي لها. وقد كانت لها باعتبار كونهما أمًا لمات أولا ستة من اثنين وثلاثين، وفي يد الجدّة تسعة.

التصحيح الأول فالملغ مخرج المسألتين، ومنه يصح مسائلتان. **وإن كان إلح** صورهما كما ذكره المصنف - ماتت الجدّة عن زوج وأخوين وكان في يدها تسعة: ستة من جهة بنتها، وثلاثة من جهة ابنة بنتها. والتصحيح الأول اثنان وثلاثون، والثاني أربعة؛ لأن الزوج له النصف واحد من اثنين، فبقي واحد على أخوين لا يقسم ويباين، فضربنا عدد رؤوسهما في أصل المسألة وهو اثنان فحصل أربعة، للزوج اثنان، ولكل أح واحد. والذي في يدها تسعة؛ وهي مباينة للأربعة، فضربنا الأربعة في اثنين وثلاثين حصل مائة وثمانية وعشرون، كان للزوجة الأول اثنان مضروبة في أربعة تبلغ ثمانية، ولأُمته كذلك، ولأبيه أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر. ولكل ابن ستة في أربعة فهي أربعة وعشرون، وللبنت ثلاثة في أربعة فهي اثنا عشر، وللزوج اثنان في تسعة فهي ثمانية عشر، ولكل أخ واحد في تسعة فهي تسعة.

في كل التصحيح الأول كما أن في باب التصحيح متى كان بين سهامهم ورؤوسهم مباينة، يضرب كل عدد رؤوس من انكسر عليهم في أصل المسألة، كذلك ههنا لما كان بين ما في يده وبين تصحيح مسائلته مباينة، يضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول، كما إذا ماتت في المثال المذكور الجدّة التي هي أم امرأة متوفاة أولا عن زوج وأخوين، وفي يدها تسعة وتصحيح مسألة من أربعة ويسهما مباينة، فاضرب الأربعة في التصحيح السابق - أعني الاثنين والثلاثين - تبلغ مائة وثمانية وعشرين، فهي مخرج المسألتين.

فمن كان له نصيب من الاثنين والثلاثين فقصيه مضروب في الأربعة التي هي مسألة الجدّة، ومن كان له نصيب من الأربعة فقصيه مضروب في التسعة التي هي جميع ما كان في يد الجدّة، وقد كان لامرأة الميت الثاني من الاثنين والثلاثين سهمان، وبضربهما في الأربعة تبلغ ثمانية فهي لها، وكان لأبيه منها أربعة بضررها في الأربعة تبلغ ستة عشر فهي له، وكان لأُمته منها سهمان بضرربهما في الأربعة تبلغ ثمانية فهي لها، وكان لكل واحد من ابني الميت الثالث منهما ستة بضرربها في الأربعة تبلغ أربعة وعشرين فهي له، وكان لستها منها ثلاثة، بضرربها في الأربعة تبلغ اثني عشر =

فالمبلغ مخرج المسألتين، فسهام ورثة الميت الأول تضرب في المضروب، - أعني في التصحيح الثاني أو في وفقه - وسهام ورثة الميت الثاني تضرب في كل ما في يده أو في وفقه، وإن مات ثالث أو رابع أو خامس، فاجعل المبلغ مقام الأول، والثالثة مقام الثانية في العمل، ثم في الرابعة والخامسة كذلك إلى غير النهاية.

= فهي ها، وكان زوج الميت اربع من الأربعة التي هي مسائلها سهامان بصرهما في التسعة التي كانت في يدها تلع ثمانية عشر فهي له، وكان لكل واحد من أحوي الميت منها سهم واحد بصره في التسعة لا تريد عليها فهي له.

فالمبلغ الخ [الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير الموافقة والثمانية] أي ما حصل من كل واحد من الضربين في صورة الموافقة والمباينة مخرج المسألتين وما اندرج فيهما.

فسيهد 'القاء' دخلت على إخراج الشرط محذوف، يعني وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ، على فليس م ذكر في معرفة أنصاء ورثة من تصحيح، فسهام ورثة الميت الأول تضرب بح

وإن مات الخ نعم أن تعدد المناسحة قد يكون يتعاقب موت لورثة من الميت الأول عن ورثة أخرى كما ذكر أولا، وقد يكون يموت الموارث الثاني عن الأول، كما إذا مات الزوج في امتان المذكور صدر الساب عن امرأة وأبوين كما ذكر، ثم ماتت المرأة عن ست وأخت قبل القسمة، فلا فرق في العمل بين المناسحات المتعددة في مره واحدة من الإرث، وبينها في مراتب متعددة، فتصحيح الميت الأول من ستة عشر ولا حاجة إلى ضرب كما تقدم، ومساواة الميت لثالث وهي المروحة من شين، وبينها وبين ما في يدها مباينة، فتضرب الاثنين في ستة عشر تلع اثنين وثلاثين، فمن به شيء من ستة عشر يأخذه مضروبا في اثنين، ومن كان له شيء من اثنين يأخذه مضروبا فيما في يدها - وهو واحد - فست تسعة مضروبة في اثنين تلع ثمانية عشر، وبالمثل ثلاثة تضرب في اثنين تلع ستة، وللمروحة الزوج واحد مضروب في اثنين فهي هي، وكذا لأمه، ولأبيه اثنان في اثنين، فالحاصل أربعة، فتحصن المروحة اثنان واحد لأختها، وواحد لستها، فإن ماتت الأخت عن ابن وبنت، كانت مسائلتها من ثلاثة وما في يدها واحد وهو مائ، فبصره في اثنين وثلاثين، والعمل بعد ذلك ما عرفته، فتعتبر الاثنين واثنين تصحيح أولا، ولثلاثة تصحيحا ثانيا، وهكذا إذا ماتت الست الأخيرة.

فاجعل المبلغ: أي صحت فيه المسألة الأولى وشاوية **والثالثة** المتعقبة بالميت الثالث تصحيح أسامة.

في العمل فكان الميت الأول والثاني صارا ميتا واحدا، فيصير الميت اثنان ميتا ثانيا.

باب ذوي الأرحام

ذو الرحم: هو كل قريب، ليس بذئ سهم، ولا عصبه، وكانت عامة الصحابة رضي الله عنهم يرون توريث ذوي الأرحام، وبه قال أصحابنا رحمهم الله. وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: لا ميراث لذوي الأرحام، ويوضع المال في بيت المال، وبه قال مالك والشافعي رحمهم الله. وذوو الأرحام أصناف أربعة: ^{أصلاً} الصنف الأول: ينتمي إلى الميت، وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن. ^{عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات} والصنف الثاني: ينتمي إليهم الميت، وهم الأجداد الساقطون ^{وإن سفلوا ذكورا أو إناثا} والجدات الساقطات. ^{كسبت}

دوي الأرحام الأرحام جمع رحم، وهو في الأصل: ميت الولد ووعاؤه في الطل، ثم سُميت الوصية من جهة الولاد رحماً. وقال شارح الخلاصة: ذوو الأرحام لغة: الأقارب مطلقاً سواء كانوا من جهة الولاد أو لا، واصطلاحاً: الأقارب الذين ليسوا من العصبات، ولا من أصحاب السهام المقدرة كما قال المصنف أيضاً.

عامة الصحابة رضي الله عنهم [في لفظ العامة إشارة إلى ترجيح قوهم] أي أكثرهم كعمر وعلي وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي عبيدة بن الجراح وابن عباس رضي الله عنهم في أشهر الروايات عنه، وبه قال التابعون كعقبة وإبراهيم والشريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد رضي الله عنهم.

أصحابنا أي أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ورفعه ومن تابعهم. وقال زيد بن ثابت وتابعه من التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة رضي الله عنهم وابن عباس رضي الله عنهم في رواية غير مردودة عنه. وبه قال إجماع التابعين بآيات الموارث، فإنه تعالى بيّن فيها نصيب أصحاب الفرائض والعصبات، ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً: وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فَهُوَ كَالْغَائِبِ (مريم ٦٤)، وسئل رسول الله ﷺ عن ميراث العمة والخال، فقال: لَا يَرِثُنَّ مِنْكُمْ شَيْءٌ (أحزاب ٦)، أي بعضهم أولى بميراث بعض عن غيره، أي في حكم الله، لما عرفت أنه يرث ناسحاً للتوارث بالموالاة والمواخاة، فتت ميراث لذوي الأرحام بلا فصل بين من به فرض أو تعصيب منهم، وبين من لا فرض ولا تعصيب، فيكون إرثهم مذكوراً في الكتاب لا متروكاً، ويؤيده قوله لَا يَرِثُنَّ مِنْكُمْ شَيْءٌ (أحزاب ٦)، وما رواه التابعون فهو معارض لما روينا، والترجيح معناه: لأن ما روينا مثبت وما رووه نافي، وانثبت يقدم على النافي، وأيضاً يجاب: بأن ما رووه محمول على ما قل برول قوله تعالى: لَا يَرِثُنَّ مِنْكُمْ شَيْءٌ (أحزاب ٦) فَقُلْ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

الساقطون أي الفاسدون وإن عتوا، كأب أمّ الميت وأب أمّ، وإنما وصفهم بالسقوط؛ لأنهم ساقطون عند وجود أصحاب الفرائض والعصبات. **الساقطات** أي الفاسدات وإن عتوا، كأب أمّ الميت وأب أمّ أمّ أمّ أمّ.

والصنف الثالث: ينتمي إلى أبوي الميت، وهم أولاد الأخوات وبنات الإخوة وبنو الإخوة

وإن سفلوا من الأبوين كانوا أو من أحدهما

لأم. والصنف الرابع: ينتمي إلى جدّي الميت أو جدتيه، وهم العمات والأعمام لأم

وهما أب الأب وأب الأم وهما أم الأب وأم الأم فهم إخوة لأبيه من أمه

والأخوال والخالات، فهؤلاء وكل من يدلي بهم من ذوي الأرحام. روى أبو سليمان عن

أي يتوسل

الأصناف الأربعة

محمد بن الحسن عن أبي حنيفة **ع** أن أقرب الأصناف الصنف الثاني وإن علوا،

وهم الساقطون من الأجداد والجدات

أبوي الميت أي أحدهما؛ لأنه لا يذكر عند الانتساب إلا اسم أحدهما. أولاد الأخوات وإن سفلوا ذكورا

كانوا أو إناثا، وسواء كانت الأخوات لأب وأم، أو لأب، أو لأم. وبنو الإخوة وإن سفلوا، وإنما أطلق

الأخوات والإخوة في المثالين السابقين ليتناول جميع أقسامهما كما ذكرنا. وقيد الإخوة ههنا بقوله: "لأم"؛ لأن

بنو الإخوة لأب وأم أو لأب من العصابات، ولذلك لم يمكنه أن يختصر في العبارة بأن يقول: وأولاد الإخوة، كما

قال أولا: "وهم أولاد الأخوات". **لعناب** مصنف، أي لأبوين كثر، أو لأحدهما. وقيد الأعمام بقوله: "لأم"؛ لأن

العمة من الأبوين أو من الأب عصية، وأمّا العمّ من الأم فهو مته إلى جدّة الميت من قبل أبيه فهو من ذوي الأرحام.

والأعمام فإن الأعمام لأم إخوة لأبيه من أمّه، ولاحقاء في أثمانهم إلى جدّة الميت من قبل أبيه. قُيد الأعمام

بكونهم لأم؛ للاحتراز عن اعمه من الأبوين أو من الأب؛ لأهمّهما من العصابات. **والأخوال والخالات** فإنهم

إخوة وأخوات لأم الميت، فإن كانوا من أبيها وأمّها أو من أبيها فهم متممون إلى جدّة الميت من قبل أمّه، وإن

كانوا من أمّها كانوا متممين إلى جدّته من قبل أمّه.

وكل من يدلي اعلم أنّ المصنف لما لم يذكر في بيان كلّ من الصنف الأول والثالث قيّدا، يشمل أولادهم وأولاد

أولادهم وإن نزلت، وكذا لم يذكر في الصنف الثاني قيد العنو؛ يشمل من هو أعلى منه، وكذا لم يذكر في الصنف

الرابع قيد العنو والروء؛ ليشمل قيد العنو عمومة أبوي الميت وحؤولهما وعمومة أبوي الميت وحؤولتهما ذكر بعد بيان

الأصناف الأربعة ما يشمل كلا من هؤلاء المتروك وهو قوله: 'وكلّ من يدلي'؛ فإن كلا من العالي والسافل من

هؤلاء الأصناف الأربعة، يصدق عليه أنه يدلي هؤلاء إلى الميت. فإن قلت: لا يحسن أن يجعل أبو الميت متمما إلى الجدّة،

ثم يعبر عن أب الجدّة بالمتحمي إلى الميت بواسطة الجدّة. قلت: لو أريد نجدّي الميت وجدّيته أعمّ من القرييين أو البعيدين،

يشمل الصنف الرابع أعمام أبوي الميت من أمّ وعمّاهما وأخوالهما وخالاتهما.

من ذوي الأرحام. أشار من التعبضية إلى أن ذوي الأرحام ليسوا بمحصّرين في الأقسام الأربعة. **روى** وتابعه عيسى

ابن أبيان عن محمد بن أبي حنيفة **ع** **أبو سليمان** هو موسى بن سيمان الجورجاني، تلميذ محمد. روى أنه

عرض عليه المأمون القضاء فاستغنى عنه.

ثم الأول وإن سفلوا، ثم الثالث وإن نزلوا، ثم الرابع وإن بعدوا، وروى أبو يوسف والحسن ابن زياد عن أبي حنيفة، وابن سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمته : أن أقرب الأصناف الصنف الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع كترتيب العصابات، وهو المأخوذ وأقدمهم في الميراث للفتوى به. وعندهما الصنف الثالث مقدم على الجد أب الأم؛ لأن عندهما كل واحد منهم أي من الصنف الثالث

ثم الأول **الح** أي إذا لم يوجد أحد من الصنف الثاني، فأقربهم إلى الميت وأولاهم بالميراث الصنف الأول. وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن. **الحسن بن زياد** : هو قاضي الكوفة، تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمته . كان يقول: كتبت عن بعض شيوخنا اثنا عشر ألف حديث، مات سنة أربع ومائتين.

ابن سماعة : واسمه: محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال، من كبار أصحاب الصحاح، يصلي في كل يوم مائتي ركعة، كان قاصيا للمأموں ببغداد، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. **كترتيب الح** . أي ترتيب ذوي الأرحام في الإرث كترتيب العصابات، يقدم فروع الميت كأولاد البنات وإن سفلوا، ثم أصوله كالأجداد الفاسدين واجدات الفاسدات وإن علوا، ثم فروع أبويه كأولاد الأخوات وبنات الإخوة وبنو الإخوة لأم وإن نزلوا، ثم فروع جدّيه وجدّتيه كالعمات والأعمام لأمّ، والأخوال، والخالات، وإن بعدوا.

مقدم علي الجد الح فيقدم على الحدة الفاسدة بالطريق الأول، إلا أن هذا لا يناسب أصلهما، وهو: أن الجد يقاسم الإخوة والأخوات إذا كانت المقاسمة حيرا به، وموجب هذا أن لا يقدم الصنف الثالث عليه، وأمّا أبو حنيفة رحمته فقد جرى على قياس مذهبه في العصابات من سقوط بني الأعيان، والعلات، والأخفاف مطلقا على ما مرّ، حيث قدم ههنا الجد - أب الأم - الذي هو في درجة الجدّ - أب الأب - على أولاد أب الميت، فلا يرثون معه.

لأن عندهما هذه العبارة لم توجد في أكثر النسخ، وهذا م تقع في بعض الشروح، وتكم فيها العماء فقالوا: معاهها لا يطق على المراد. أقول: لكن توجيه الفاضل الكهوي أقرب إلى السداد حيث قال: ضمير 'مهم' يرجع إلى أصحاب الصنف الثالث، وضمير 'فرعه' في قوله: وفرعه وإن سفل، يرجع إلى الصنف الثاني، وضمير 'أصله' يرجع إلى الفرع المصاف إلى الضمير الراجع إلى الصنف الثاني، والمعنى: لأن عندهما، أي الصحاحين الداهيين إلى أن أصحاب الصنف الثالث وهم أولاد الأخوات، وسو الإخوة لأمّ، وبنات الإخوة مقدمون على الجدات والأجداد، وكل واحد منهم - أي من أصحاب الصنف الثالث - أولى من فرعه، وهذا ظاهر، ألا ترى أن ابن الأخت لأب وأمّ أولى من ابن ابن الأخت لأب وأمّ، وقس عليه، وفرعه للصنف الثاني من الأجداد الفاسدين والجدات الفاسدات وإن سفل أولى من أصله - أي الصنف الثاني - وهذا أيضا ظاهر؛ فإن أمّ أمّ الميت الذي هو فرع للجدّ الفاسد، الذي هو من ذوي الأرحام من الصنف الثاني، وهو أب أمّ أمّ الميت، والجدّة الفاسدة وهي أمّ أب أمّ أمّ الميت أولى من أصله؛ لأن أصله من ذوي الأرحام، والفرع من ذوي الفروض والثاني أولى من الأول، =

أولى من فرعه، وفرعه وإن سفل أولى من أصله.

الصف الثاني

فصل في الصف الأول

أولاهم بالميراث، أقربهم إلى الميت كينت البنت، فإنها أولى من بنت بنت الابن،
الحالة الأولى

= وقس عليه، وإذا عرفت هذا علمت: أن الصف ثالث أولى من الصف الثاني؛ لأن الأصل أولى من فرعه، والصف الثالث على هذا الأصل بخلاف الثاني؛ فلهذا قدم الثالث عليه، وهذا هو مذهب الصاحبين. ولا يخلج في قلبك انتشار ضمائر على هذا التوجيه؛ لأنه لا يحل حين وضوح المراد، والله أعلم بمراد العباد.

الصف الأول وهو يحصر في أربعة: الأول والثاني ابن البنت وستنها، والثالث والرابع ابن بنت الابن وإن سفلت وستنها، وهم أخوان بنت مذكورة في متن الكتاب، لكن يذكرها تيسير لطلاب، الحالة الأولى: تعاوهم في الدرجة، فيقدم أقربهم وهو كان شيء كست بنت مع ابن بنت بنت، فإن كنت لقرها تقدم على الابن. والحالة الثانية: تساويهم في الدرجة مع كون البعض ولد لورث دون البعض، ولأنه من اختلاف صفة أصولهم في الذكورة والأنوثة، فيكون بعض الأصول ذكورا وبعضهم إناثا، فقدم ولد لورث كست بنت ابن على غيره كست بنت بنت.

والحالة الثالثة: تساويهم في الدرجة مع كون الكل ولد لورث، ولأنه من اتفاق صفة أصولهم ذكورة وأنوثة، أو لكل ولد غير لورث مع اتفاق صفة الأصول، فأولاد لورث كست بنت مع بنت بنت أخرى، وأولاد غير لورث كست بنت مع ابن بنت بنت، فيقسم على الفروع بالتسوية إن كانوا ذكورا وإناثا، ولذا ذكر مش حظ الأنثيين إن كانوا مختلطين.

وحالة الرابعة: تساويهم في الدرجة، وليس فيهم ولد لورث مع اختلاف صفة الأصول، وتفصيله يأتي في متن. والحالة الخامسة: تعدد فروع الأصول المحتملين، فيعتبر عدد الفروع في الأصول مع بقاء وصف الأصول من الذكورة والأنوثة. والحالة السادسة: تعدد جهات الفروع، فتعتبر الجهات في الفروع، مع أحد لعدد في الأصول مع الفروع.

فإنها أولى إلح لأن واسطة لأولى وحدة وواسطة ثانية ثنائ، وهو قول أهل القراءة وهم أبو حنيفة ومالك وإسحاق، ورور وعيسى بن أبيان وموحيه. أن استحقاقهم باعتبار معنى العصوبة؛ ولهذا يقدم الأقرب فالأقرب، ويستحق واحد جميع المال، وفي العصوبة الحقيقية يكون زيادة القرب تارة قرب الدرجة وأخرى بقوة نسب، كما في تقدم السوء على الأبوة، وكذلك في معنى العصوبة يشتت تقدم قرب الدرجة كما يشتت بقوة نسب، وفي الصورة المذكورة يكون المال كله لست لست، وفي قول أهل الشريين وهم: عقيمة وشعي ومسروق وشريك ونحوهم بن رباد. ومن واقعهم، أنهم يربون المدني منزلة مدني في الاستحقاق، وبه سموا أهل التبريل =

وإن استووا في الدرجة، فولد الوارث أولى من ولد ذوي الأرحام كبنت بنت الابن؛

الحالة الثانية

فإنها أولى من ابن بنت البنت، وإن استوت درجاتهم ولم يكن فيهم ولد الوارث،

في القرب مع ذلك لاستواء

أو كان كلهم يدلون بوارث، فعند أبي يوسف والحسن بن زياد **رحمهما** يعتبر أبдан الفروع،

كاهن البيت و بنت البيت

المقاييس والدرجات المذكورة

= فيجعلون المال بينهما كأنه ترك بتا وبت ابن، فيكون امال بينهما، إما أرباعاً على قياس قول عليّ عليه السلام ثلاثة أرباعه ببت البت، وربعه لببت بنت الابن؛ لأنه يرى الردّ على بنت الابن مع بنت الصلب، وإما أسداساً على قياس قول ابن مسعود رضي الله عنه خمسة أسداسه لبنت البت، وسدسه لبنت الابن؛ لأنه لا يرى الردّ على بنت الابن مع الصليّة.

وإن استووا: بأن يدي كلهم إلى الميت بدرجتين أو بثلاث درجات مثلاً. **فولد الوارث** لم يقل ولد صاحب الفرض؛ ليعم ولد صاحب الفرض وولد العصبية، كما في الكافي وغيره، قال في شرح السبب: ويشكل عليه ما قيل: إن ولد العصبية لا يتصور في درجة ولد ذوي الأرحام، فالأولى أن يقال: فولد صاحب الفرض، إلا أنه احتار لفظ الوارث للاختصار في العبارة؛ اعتماداً على فهم المقصود منها.

فإنها أولى من ابن الخ لأن الأولى (أي بنت بنت الابن) وند بنت الابن وهي صاحبة فرض، والثاني (أي ابن بنت بنت) ولد بنت است وهي ذات رحم، والسبب في هذه الأولوية أن ولد الوارث أقرب حكماً، والترجيح يكون بالقرب الحقيقي إن وجد، وإلاً فبالقرب الحكمي.

وإن إلح: أي وإن استوت درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم ولد وارث كنت بنت الست مع بنت بنت بست أخرى أو كان كلهم وند وارث كاس الست وبنت البست، فإن انتفت صفة الأصول بالذكورة أو الأنوثة فباعتبر أيدان الفروع اتفاقا كما في هذه الصورة، فإن كان الفروع ذكورا فقط، أو إناثا فقط تساوا في القسمة وإن كانوا محتضنين فللذكر مثل حظ الأنثيين، ففي المثال المذكور: الإرث بين ابن البست وست الست للذكر مثل حظ الأنثيين اتفاقا، وأما إذا اختلفت الأصول بالذكر والذكورة والأنوثة فأبو يوسف رحمته الله اعتبر الأيدان أيضا ولا يعتبر اختلاف الأصول، ومحمد رحمته الله يقسم الإرث على أعلى بطن يختلف ويحل ما أصاب كل أصل بفرعه، مثلا إذا ترك بنت ابن بنت، وابن ست بنت عبد أبي يوسف رحمته الله. المال بين العروق أثلاثا باعتبار الأبدان، ثلثاه للذكر وثلثه للأنثى، وعبد محمد رحمته الله يكون المال بين الأصول أعني في البطن الثاني أثلاثا، وحسين رحمته الله يكون ثلثاه لست ابن الست نصيب أيها، وثلثه لابن بنت ابنت نصيب أمها عني عكس ما كان عليه في مذهب أبي يوسف رحمته الله.

ولد الوارث. كست ابن البت وابن بنت البت. **فعد إخ:** توضيح المقام بحيث يكشف تمام: أنه إذا استوت درجات ذوي الأرحام قربا وبعدا، ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كان كلهم ولد الوارث، فأبو يوسف = يعتبر أبدأ الفروع، يعني إن كانوا كلهم ذكورا أو إناثا، فأبو يوسف = يقسم المال بينهم على السوية، سواء كانت الأصول كلهم ذكورا أو إناثا. أو بعضهم ذكورا أو بعضهم إناثا. وإن كان بعض الفروع ذكورا والبعض إناثا =

ويقسم المال عليهم، سواء اتفقت صفة الأصول في الذكورة والأنوثة أو اختلفت،
باعتبار حال ذكورهم وأنوثتهم

ومحمد - ٢ - يعتبر أبدان الفروع، إن اتفقت صفة الأصول موافقا لهما، ويعتبر الأصول إن
في الذكورة والأنوثة أي لأي يوسف وحسن

اختلفت صفاتهم ويعطي الفروع ميراث الأصول مخالفا لهما، كما إذا ترك ابن بنت

وبنت بنت، عندهما: يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان، وعند

محمد - ٣ - كذلك؛ لأن صفة الأصول متفقة، ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت،

عندهما المال بين الفروع أثلاثا باعتبار الأبدان، ثلثاه للذكر وثلثه للأنثى، وعند محمد - ٤ -

المال بين الأصول - أعني في البطن الثاني - أثلاثا، ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها،

قد اتفق إبيها وهو الابن

- فهو بقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، سواء كانت الأصول كله ذكورا أو إناثا أو بعضهم ذكورا

وبعضهم إناثا. ومحمد - ٥ - يعتبر الأبدان على الوجه المذكور إذا كان لأصول جميعا ذكورا أو إناثا، وإن كان بعضهم

ذكور وبعضهم إناثا فلا يعتبر الأبدان بل يعطى الفروع سهم الأصول، فيسب الفروع بسمة الأصول، فافهم!

والأنوثة كما في المثال المذكور؛ لإدلائهم كنهم بوارث. أو **احتجب** كما في المثال المذكور، خلوه عن ولد الوارث.

مخالفا لهما وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة - ٦ - والظاهر من مذهبه، ورواية أخرى عن الحسن - ٧ - واعتبار

هذه الرواية حد من أهل التبريل، وجه قول أبي يوسف - ٨ - أن استحقاق الفروع إنما يكون لمعنى فيه لا معنى

في غيرهم، وذلك معنى هو القرية التي هي في أبدان الفروع، وقد أحدث الجهة أيضا وهي الولاد فينسبوا

الاستحقاق فيما بينهم، وإن احتجبت الصفة في الأصول، ألا يرى أن صفة الكفر وارق غير معتبر في المدي به،

بل إنما هو معتبر في المدي، فكذلك صفة الذكورة والأنوثة تعتبر فيه فقط، ووجه قول محمد - ٩ - اتفاق الصحابة

على أن للعممة لثنتين، ولنخاللة اثنتي، وإن كان الاعسار بأبدان الفروع لكان المال بينهما بصفتين، فظهر أن المعبر

في لقسمته هو المدي به؛ فإنه الأب في لعممة، والأمة في الخالة، وأيضا قد اتفقا على أنه إذا كان أحدهما ولد ووارث

كان أولى من الآخر، فقد ترجح باعتبار معنى في المدي به. **باعتبار الأبدان** أي أبدان الفروع وصفاتهم، فنشا

المال لاس است، وثلاثة است است **كدلت** أي بقسم المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين.

متفقة في الأنوثة فيعتبر عنده أيضا أبدان الفروع. **ولو ترك** هذا المثال يظهر فيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد - ١٠ -

في الطر الثاني الذي هو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكورة والأنوثة وهو ست البنت واس البنت.

وثلثة لابن بنت البنت نصيب أمه، وكذلك عند محمد عليه السلام إذا كان في أولاد البنات أي بنت البنت بطون مختلفة، يقسم المال على أول بطن **اختلف** في الأصول، ثم يجعل الذكور طائفة أي جماعت أي في الذكور والأنثى والإناث طائفة بعد القسمة، فما أصاب الذكور **يجمع**، ويقسم أعلى الخلاف الذي وقع أخرى على حدة على الذكور والإناث في أولادهم، وكذلك ما أصاب الإناث، وهكذا يعمل إلى أن ينتهي **بهذه الصورة** . . .

من أول البطن وقع فيه الاختلاف

نصيب أمه فانتقل إليه، فصار الإرث ههنا في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبهما، وهو أن للأبني من الفروع ضعف ما للذكر، ولما كان قول محمد عليه السلام محتاجا إلى مزيد تفصيل أشار إليه بقوله: وكذلك إلخ.

وكذلك أي كما اعتبر عنده حال الأصول في البطن الثاني يعتبر حال البطون المتعددة كذلك.

عند محمد عليه السلام إلخ أي إذا تعدد الاختلاف في البطون، أي بطون الذكور فقط أو الإناث فقط أو فيهما، فأبو يوسف عليه السلام جرى على ما عهد مذهبه، ومحمد عليه السلام يقسم الإرث على أعلى بطن احتلف بالذكورة والأنثى، ويجعل بعد القسمة الذكور طائفة والإناث طائفة، وينظر في البطون الآتية بعد، فإن لم تحتلف بأن كانت سلسلة الذكور ذكورا فقط أو إناثا فقط، يعطي نصيب الذكور هم بالسوية، وإن احتلفت البطون التي بعد بالذكورة والأنثى، قسّم نصيب الذكور على أعلى بطن منهم احتلف بالذكورة والأنثى بعد، وهكذا يفعل في بطون الإناث، فالخاصل: أنه يقتصر في القسمة على أعلى بطن احتلف، إن لم يقع الاختلاف في البصون الآتية بعد، وإن وقع الاختلاف تعاد القسمة على أعلى اختلاف وقع بعد الأول، وهكذا يفعل بعد أن يجعل جماعة الذكور بعد القسمة الأولى قسما وطائفة الإناث قسما. **اختلف** في الذكورة والأنثى للذكر مثل حظ الأنثيين.

يجمع: ويعطى فروعهم بحسب صفاتهم، إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الأصول اختلاف في الذكورة والأنثى، بأن يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط أو إناثا فقط، وإن كان فيما بينهما من الأصول اختلاف، يجمع ما أصاب الذكور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم، ويجعل ههنا أيضا الذكور والإناث طائفتين، وكذلك ما أصاب الإناث يعطى فروعهن، إن لم يختلف الأصول التي بينهما، وإن احتلفت يجمع ما أصابهم، ويقسم على الخلاف الذي وقع في أولادهن. **بهذه الصورة** في هذه المسألة اثنا عشر شخصا من ذوي الأرحام في درجة واحدة، هي البطن السادس: تسعة من البنات وثلاثة من البنين، وليس فيهم ولد صاحب فرض، فهي على قول أبي يوسف عليه السلام تصح من خمسة عشر؛ لأن كل ابن بمنزلة البنتين، فسنة للأبناء، وتسعة لسات، وعلى قول محمد عليه السلام إنما تصح من ستين؛ لأننا إذا نظرنا في البطن الأول وجدنا فيه تسع بنات، وثلاثة بنين، حسبنا كل واحد من البنين ستين، صار المجموع كخمسة عشر بنتا، فجعلنا المسألة من رؤوسهم، فيكون ستة للأبناء وتسعة للبنات، ثم جعلنا الذكور طائفة وجمعنا ما أصابهم - وهو ستة - ثم نظرنا إلى أسفل من هؤلاء البنين الثلاثة، فلم نجد في البطن الثاني اختلافا بل في الثالث حيث وجدنا فيه بإرائهم ابنا وبنتين، وقسما الستة عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين، -

= فأعطينا الابن ثلاثة وأعطينا البنتين ثلاثة وجعلناهما طائفة، ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروع؛ لأن الطول من الابن إلى آخر الفروع متفقة، ثم نظرنا في طائفة البنات - أعني البنتين البنتين في النص ثلث - ولم نجد في النص الرابع بإرائهما اختلافًا بل في الخامس، حيث وجدنا فيه بإرائهما ابنا وبنتا، وقسمنا الثلاثة عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ودفعنا الأنثيين إلى الابن وواحدة إلى البنت، ودفعنا نصيب كل منهما إلى فرعه في البطن السادس فأنتهى نصيب الابناء إلى آخر فروعهم على اختلاف صفتهم، ثم نظرنا في طائفة الإناث في البطن الأول فوجدنا نصيبهن تسعة، وعددهن كذلك ثم نظرنا إلى ما هو أسفل منه، فلم نجد اختلافًا في البطن الثاني بل في الثالث، حيث وجدنا فيه بإرائهم ثلاثة بنين وست بنات، فيكون المجموع كاثني عشرة بنتا والتسعة أعني نصيبهن لا يستقيم عندهن، لكن بينها وبين عدد رؤوسهن موافقة بالثلث فضربنا وفق عدد الرؤوس وهو أربعة في أصل المسألة وهو خمسة عشر فصار ستين ومنها تصح المسألة؛ إذ كان لطائفة البنين في البطن الأول ستة من أصل المسألة ضربناها في المضروب وهو أربعة صارت أربعة وعشرين، ثم قسمناها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة، فأعطينا الابن اثني عشرة والبنتين اثني عشر، ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروع من البطن السادس؛ لعدم الاختلاف ثم قسمنا حصص البنتين على الابن والبنت الذين بإرائهما من البطن الخامس للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن ثمانية وبنت أربعة، فدفعنا نصيب كل منهما إلى فروعهم في البطن السادس، ثم نظرنا في طائفة البنات في البطن الأول فضربنا نصيبهن من أصل المسألة وهو تسعة في ذلك المضروب - أعني الأربعة - فصار ستة وثلاثين، ثم نظرنا في أسفل من البطن الأول، فوجدنا بإرائهن في النص ثلث ثلاثة بنين وست بنات فقسمنا نصيبهن - أعني الستة والثلاثين - للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب البنين ثمانية عشر، والبنات ثمانية عشر ثم جعلناهما طائفتين ثم نظرنا في أسفل طائفة البنين الذين هم من مبطل الثالث فوجدنا بإرائهم من البطن الرابع ابنا وبنتين، فقسمنا بينهما ما أصاب البنين المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن تسعة وبنتين تسعة ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروعهم؛ لعدم الاختلاف، ثم نظرنا إلى أسفل البنتين من البطن الرابع فوجدنا بإرائهما من الخامس بنتين فلاحاجة إلى القسمة ثم نظرنا إلى أسفل منهما في البطن السادس فوجدنا فيه بإرائهما ابنا وبنتا فقسمنا عليهما لتسعة التي هي نصيب تينك البنتين للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن ستة وبنت ثلاثة وكذلك وجدنا في الرابع بإزاء طائفة البنات الست، ثلاث بنات وثلاثة بنين فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الأنثيين فأعطينا البنين منها اثني عشر والبنات ستة، ثم جعلناهما طائفتين ثم نظرنا إلى أسفل البنين من البطن الرابع، فوجدنا بإرائهم في البطن الخامس ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهم الذي هو اثنا عشر عبيدهم للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن ستة وستين ستة فدفعنا نصيب الابن إلى فرعه في السادس، وقد وقع فيه بإراء ستين ابن وست فقسمنا نصيبهما عليهما، فأصاب الابن أربعة والست اثنان، ووجدنا في الخامس أيضا بإراء الست الثلاث اللاتي في البطن الرابع ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهن - أعني الستة - عليهن فأصاب الابن ثلاثة والبنتين ثلاثة فدفعنا نصيب الابن إلى فرعه في البطن السادس فوجدنا بإراء ستين في البطن السادس ابنا وبنت فقسمنا اثلاثة بينهما، فأصاب الابن اثنان والست واحد، وإذا جمعنا هذه الأنصاء كلها كانت ستين كما رقمت بإراء الفروع في النص السادس.

عند محمد المسألة من ١٥ أو تصح من ٦٠، وعند أبي يوسف المسألة من ١٥

—

[illegible]

وكذلك محمد رحمته يأخذ الصفة من الأصل، حال القسمة عليه والعدد من الفروع كما:
إذا ترك ابني بنت بنت و بنت ابن بنت بنت و بنتي بنت ابن بنت ^{أي على الأصل} بهذه الصورة.

عبد محمد المسألة من ٧ ونصح من ٢٨، وعبد أبي يوسف المسألة من ٧

| | | |
|-------|-----|------------|
| بنٹ | بنٹ | بنٹ |
| ابن | بنٹ | بنٹ |
| بنٹ | ابن | بنٹ |
| بنٹان | بنٹ | ابنان |
| ۶ | | عبد یوسف ۵ |
| - | | عبد محمد ۷ |

نبت: لو جعل هذا البطن الأول والأول الثاني لكان أظهر.

بیت: ما لم یکر فی هذا الموضع اختلاف من لکل من بیت نقل بی أولاد الأبناء فی الثالث.

الأصل: يعني إذا يقسم المَال على الأصل فتعتبر فيه صفة الذكورة والأنوثة التي فيه ويعتبر أيضا فيه عدد الفروع.

عند أبي يوسف **ح**: يقسم المال بين الفروع أسباعا باعتبار أبدانهم، وعند محمد **ح**: يقسم المال على أعلى الخلاف - أعني في البطن الثاني - أسباعا باعتبار عدد الفروع في الأصول، أربعة أسباعه لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدهما، وثلاثة أسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على أي إمام ^{إذ هي} ولديهما - أعني في البطن الثالث - **أنصافا**، نصفه لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها، والنصف الآخر لابنتي بنت بنت البنت نصيب أمهما، وتصح المسألة من ثمانية وعشرين

نقسم الح: يعني أنه يبدأ بالقسمة من أعلى بص وقع الاختلاف بالذكورة والأنوثة فيه، وهو هنا في البطن الثاني، فإن فيه ابنا وستين، لكنه يعتبر عدد فروعه في الأصل وعدد فروع هذا الابن اثنا، فجعل هذا الابن بمنزلة ابن وكذا يعتبر عدد فروع البنت فيها، فإن لها بنتين فجعلت ابنت كالبنتين، وعلى هذا فضرورة سبعة أظهر من أن يخفى، فإن الابن لما أقيم مقام الابن صار كأربع بنات، وكذا البنت لما أقيمت مقام البنتين صارت كبنتين وست واحدة أخرى، فإلا في هذا البطن من مال أربعة أسباع، ولست التي فرعها ستان سبعة من المال وست الأخرى سبع واحد، ثم يجعل الذكور طائفة والإناث أخرى، فأربعة أسباع لبنتي ست ابن البنت، فإنها نصيب جدهما، وهو الابن الذي أقامه محمد **ح** في اسن الثاني مقام الابن، وثلاثة أسباع المال وهو نصيب البنتين اللتين أقيمت أحدهما مقام بنتي في ذلك البطن، ويقسم المال على وديهما، أي في البطن الثالث أنصافا. **أسباعا**. لأن الابن كأربع بنات، ومعها ثلاث بنات أخرى فمجموع كسبع بنات، فلكل من البنات الثلاث سهم واحد وكل من الابن سهمان. **نصف** وهو ذلك الابن الذي في البطن الثاني مرة ابنين. **السن** اثنتي نزلت إحداهما مسرلة بنتين في ذلك البطن. **نصافا** وذلك؛ لأن ابنت التي في الثالث إذا اعتد فيها عدد فرعها صارت كسنتين فتساوي الابن الذي في الثالث، فيعطي كل واحد منهما نصف ثلاثة الأسباع وهو سبع ونصف سبع. **نصفه** أي نصف المعلوم الذي هو ثلاثة الأسباع لست إلخ. **أبيها** وهو الابن الذي كان في البطن الثالث. **أمهما**: وهي البنت التي صارت الابن في البطن الثالث.

من ثمانية وعشرين وذلك؛ لأن أصل المسألة في التقسيم على أعلى الخلاف الذي هو البطن الثاني من سبعة كما عرفت، فإذا طرأ إلى البطن الثالث وحدها فيه بإزاء البنتين اللتين في الثاني ما وستا، فلما أخذنا في است عدد فروعها صارت كسنتين، ووجب أن يقسم عليهما أي على الابن واست نصيب السنتين اللتين في الثاني أنصافا، لكن النصف لا يصير صحيحا لثلاثة الأسباع، ففرضنا محرج النصف في أصل المسألة، صار أربعة عشر فأعطينا منها بنتي ست ابن البنت ثمانية - هي نصيب جدهما -، وأعطينا بنت ابن بنت البنت ثلاثة - هي نصيب أبيها - =

وقول محمد عليه السلام أشهر الروايتين عن أبي حنيفة عليه السلام في جميع ذوي الأرحام، وعليه الفتوى.
فالمعمل بقوله أبو

فصل اعتبار الجهات في التوريث

علمائنا عليهم السلام يعتبرون الجهات في التوريث غير أن أبا يوسف عليه السلام

= وأعطينا ابني بنت بنت ثلاث نصيب أمهما لكن الثلاثة لاتستقيم عليهما فضررنا عدد رؤوسهما في الأربعة عشر صار مبلغ ثمانية وعشرين، ومنها تصح مسألة؛ فإننا نصرب الثمانية التي هي نصيب بنتي بنت ابن الست في اثنين فيصير ستة عشر، فهي هما، ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت ابن الست في المضروب الذي هو ثمان، فتحصل ستة فهي ها، ونضرب نصيب ابني بنت بنت بنت في ذلك المضروب فيصير ستة فنعطي لكل واحد منهما ثلاثة.

وعليه الفتوى: ذكره في الكافي والدر المحتار، إلا أن مشايخ غارا اختار قول أبي يوسف عليه السلام - تيسيرا على المفتي وعمل أئمة حوازم عليه أيضا. **فصل** ورسم بعض الشراح مكانه تديب؛ لأن ما فيه من البيان تمة بيان الصنف الأول وتكملة له. **في التوريث:** أي توريث ذوي الأرحام فالتعريف للعهد.

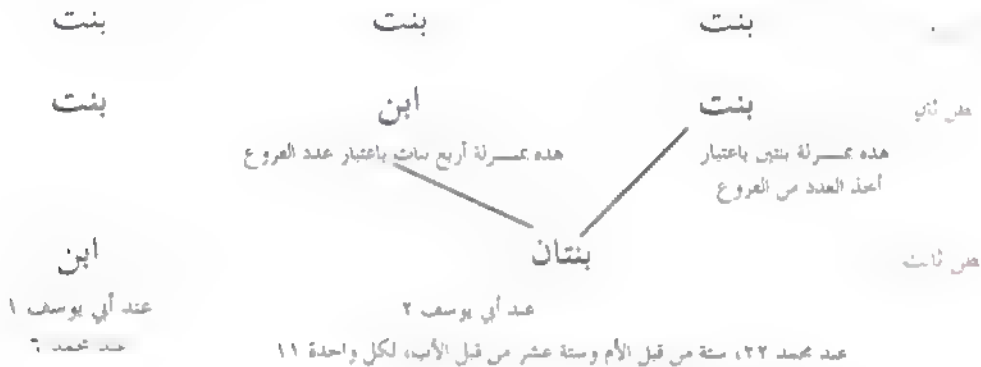
غير أن إجماع قال أبو يوسف عليه السلام باعتبار الجهات في أبدان الفروع، وقال محمد عليه السلام باعتبار الجهات في الأصول، فيحصل من مذهبه اعتبار الصفة من الأصول واعتبار العدد والجهات في الأصول من الفروع، وصورته ما ذكرنا: إذا ترك بنت بنت بنت، وهما أيضا بنتا ابن ست، وترك ابن ست بنت أخرى، فأبو يوسف عليه السلام يعتبر الجهات في الستين فهما بمنزلة بنتين من جهة الأب وبنتين من جهة الأم وقد وجد ابن بنت است الأخرى وأربع بنات بمنزلة ابنتين فيقسم المال عنده أثلاثا ثلثاه للستين اللتين هما بمنزلة أربع بنات، وثلثه للاثنتين. ويأخذ عدد البنتين في المال الذي هو أصبهما، فيكون بمنزلة ابنتين، ويأخذ عدد البنتين في الست التي هي أمهما فتكون بمنزلة بنتين وهما رأسان، والاثنتان بمنزلة أربع رؤوس، وبنت البنت الأخرى رأس، فيقسم المال في أصل اثني أسباعا، فلايل الذي هو أصل البنتين أربعة أسهم منها؛ لكونه بمنزلة أربع رؤوس ولست التي هي أمهما سهمان؛ لكونها بمنزلة بنتين، ولست البنت الأخرى سهم، فإذا جعلنا المذكور في هذا أصل طائفة والإناث طائفة، ودفعنا نصيب الابن إلى البنتين اللتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما سهمان، وإذا دفعنا نصيب صائفة الإناث من من إراثهن الثالث لم يقسم عيهر؛ لأن نصيبهن ثلاثة أسباع، ومن إراثهن ابن وستان، فالجموع كأربع بنات، ويبين الثلاثة في البطن والأربعة مائة، فضررنا الأربعة التي هي عدد الرؤوس في أصل المسألة وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين، ومنها تصح مسألة؛ إذ كان لابن الست في البطن الثاني أربعة، فإذا صرناها في المضروب الذي هو أربعة، أيضا بلغ ستة عشر، فأعطينا كل واحد من ستين ثمانية، وكان لستين في البطن الثاني ثلاثة، ثمان لمن هي منزلة البنتين، وواحد للأخرى وإذا ضررنا الثلاثة في الأربعة بلغ اثني عشر، ونظرنا في البطن الثالث في طائفة =

يعتبر الجهات في أبدان الفروع، ومحمداً - يعتبر الجهات في الأصول، كما إذا ترك بنتي بنت بنت وهما أيضا بنتا ابن بنت وابن بنت بنت بهذه الصورة:

المسألة عند أبي يوسف من ٣

وعند محمد من ٧ تصرب في ٤ تصح من ٢٨

ميتة



= لإناث وحدها بنين، وبنات، واستدان بحسرة ابن، فتقسم الأناث عشرة مُناصفة، ستة للاث وستة لستين لكل واحدة ثلاثة، تصب اثلاثه إلى الثمانية، فتصير إحدى عشر فهي نصيب كل ست من استين، فحصة نصيبهما من أيهما وأمهات اثنا وعشرون وللاث ستة، فاحتمل ثمانية وعشرون، لستين ستة عشر من جهة أبيهما وستة من جهة أمهما وللاثين ستة من جهة أمه والله تعالى أعلم.

في أبدان الفروع حيث يقسم لمن على الفروع ستة فيعتبر جهات فيهم هذا على إحدى الروايتين عنه وهو الصحيح، وبه أحد مشايخ ما وراء النهر. وعلى رواية أخرى عنه لا يعتبر الجهات ويرث ذوا جهتين جهة واحدة كما هو مذهب في الحدّات، وبه أحد مشايخ العراق وخراسان، والفرق على الصحيح بين ما نحن فيه وبين الحدّات: أن الاستحقاق هناك بالفرصة، وتعدد الجهات لا يراعى فريصتهن، وهما تعني العصوبة فيعتبر الاستحقاق بحقيقة العصوبة، وقد اعتر فيها تعدد الجهات تارة لترجيح كالأخوة لأب وأُم مع لإخوة لأب، وأخرى لاستحقاق كالأخ لأُم إذا كان ابن عمّ؛ فإنه يعتبر في استحقاقه السسان معاً، فكذلك فيما نحن بصددده يعتبر السببان جميعاً، لكنه يعتبر تعدد الجهات في أبدان الفروع.

في الأصول حيث يقسم المال على أول بعض احتلف في الأصول، ويأخذ العدد في الأصول من الفروع، ثم يجعل الذكور والإناث طائفتين على مامر.

عند أبي يوسف رحمته الله يكون المال بينهم **أثلاثاً**، وصار كأنه ترك أربع بنات وابناً، ثلثاه للبتين وثلثه للابن. وعند محمد رحمته الله يقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهماً، للبتين دوالي جهتين وثلثه للابن ذي الجهة الواحدة. وعند محمد رحمته الله يقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهماً، للبتين اثنا وعشرون سهماً، ستة عشر سهماً من قبل أبيهما، وستة أسهم من قبل أمهما، وللابن ستة أسهم من قبل أمه.

أثلاثاً. لأنهما ذواتا جهتين فكأنهما بتان من جهة الأم، وبتان أحريان من جهة الأب، وحينئذ صار الميت كأنه ترك إلخ، فتصح المسألة من ثلاثة؛ لأن البات الأربع بمنزلة الابن فكانه ترك ثلاثة بنين. كأنه **إلخ**: لأن الستين فرصاً ذاتي جهتين، فيلاحظهما مرتين: مرة من جهة الأم، ومرة من جهة الأب، فبالحيثيتين المختلفتين صارتا أربعاً حكماً، وصار حال الميت كأنه ترك أربع بنات وابتاً واحداً، ثم على قياس المذكور مثل حظ الأنثيين يعطى لأربع بنات ثلثان، وللابن الذي هو بمنزلة الابن ثلث واحد. عند محمد رحمته الله **إلخ**: أصل المسألة من سبعة ويقسم نصيب البنتين بين فروعهما فلا يستقيم فيضرب الأربعة في أصل المسألة صار ثمانية وعشرين.

على ثمانية وعشرين وهذا لأن القسمة أولاً على البطن الثاني، فإن أعلى الخلاف هناك، وفيه إسان وثلاث بنات تقديراً فيكون أسباعاً، للابن أربعة أسباعه يرث إلى الأبدان، ويعطى لبتيه، وثلاثة أسباع الستين يرث إلى الأبدان ويقسم على الابن والستين أربعاً والثلاثة لاتستقيم على الأربعة، فيضرب الأربعة في السبعة فتصير ثمانية وعشرين، فمهما تصح المسألة؛ إذ كانت لابن البت في البطن الثاني أربعة، فإذا ضربناها في المضروب الذي هو الأربعة أيضاً بلغ ستة عشر فأعطينا كل واحدة من ستة ثمانية، وكانت لستين في البطن الثاني ثلاثة، فإذا ضربناها في ذلك المضروب حصل اثنا عشر، فدفعنا إلى ابن ست الست ستة وإلى بنتي ست البت ستة، فكل واحدة منهما ثلاثة، فصار نصيب كل بنت في البطن الأخير أحد عشر، ثمانية من جهة أبيها، وثلاثة من جهة أمها.

فصل في الصنف الثاني

وهو الساقطون من الأجداد، والمداب

أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت، من أي جهة كان، وعند الاستواء فمن كان يدلي بوارث فهو أولى، كأب أم الأم أولى من أب أب الأم عند أبي سهيل الفرائضي وأبي فضل الخصاف وعلي بن عيسى البصري، ولا تفضيل له عند أبي سليمان الجوزجاني

من لا يدلي إليه بوارث

الصنف الثاني وهم الأجداد الفاسدون وأحداث الفاسدات وإن عتوا، ويحصر في أربعة: الأول: أب الأم، والثاني: أب أم الأب، والثالث: أم أب الأم، والرابع: أم أب أم الأب. وهم أربع أحوال، الحالة الأولى: تفاوت درجاتهم، فيقدم الأقرب سواء كان من جهة الأب أو الأم، وسواء كان الكل مدليا بوارث كأب الأم مع أب أم الأب، أو العص مدلي بوارث دون العص كأب أم الأب مع أب أب الأم، وكأم أب الأم مع أب أم الأب، والحالة الثانية: استواء درجاتهم بتساوي لوسائط فيما بينهم وبين الميت واتحاد قرابتهم بأن كانوا كلهم من جانب الأب أو كلهم من جانب الأم مع اتفاق صفة من يدعون به في المذكرة أو الأنوثة، فتعبر أندايم في القسمة، والحالة الثالثة: استواء درجاتهم واتحاد قرابتهم مع اختلاف صفة من يدعون به، فيقسم على أول نص يختلف، والحالة الرابعة: استواء درجاتهم مع اختلاف قرابتهم.

من أي جهة كان أي سواء كان الأقرب من جهة الأب أو من جهة أم، وقد مر وجه أولوية الأقرب في الصنف الأول، فاب الأم أولى من أب أم الأم، وكذا أب أم الأب أولى من أب أم أم الأب، وأب الأم أولى من أب أم الأب. وقس على ذلك حال الأحداث. **أولى** لأنهما تساويا في الدرجة لكن الأول يدلي بوارث وهو الجدة الصحيحة - أعني أم الأم - والثاني أي أب أم الأم يدلي بغير وارث، وهو جد فاسد أعني أب الأم الذي لا يرث مع أم الأم فكانت أم الأم أقوى فأبوها أولى. **ولا تفصيل له إلخ**. أي من يدلي بوارث على من لا يدلي به، قال في رد المحتار: هو لأصح كما في الاحتيار وسكك الأهرم وغيرهم. وفي روح الشروح: أن الرويات شاهدة عليه، فعند أبي سليمان وأبي عبيد الله في الصورة المذكورة. يكون المار بينهما أثلاثا، نشأ لأب أم الأم، ونشأ لأب أم الأم؛ لأن الاعتبار في القسمة لأول نص يقع فيه الخلاف ثم يتفعل نصيب كل من يدلي به، كذا قيل. وفيه أن أحد الفاسد لا يرث مع أحد للصحيحة. وقال صدر الشهيد في فتاواه: لأن الأجداد الفاسد لا يترجح كونه مدليا عن الميت بوارث بخلاف الأولاد. وذكر العربي فرقا بينهما فقال: لو قسا بترجيح لأذى ذلك إلى جعل المتنوع تبعاً لتبعه وبه خلاف المعقوف، ومثل هذا لا يرم في الأولاد، وفيه: أن الوسطة وإن كانت تبعاً وجود، لكنها أقوى من متنوعه حكماً، ألا يرى أن المتنوع يسقط بها والعبارة بالقوة في الحكم الشرعي، لا في الوجود

وأي علي البستي. وإن استوت منازلهم وليس فيهم من يُدلي بوارث أو كان كلهم يدلون بوارث، واتفقت صفة من يدلون بهم واتحدت قرابتهم فالقسمة حينئذ على أبدالهم، وإن اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم المال على أول بطن اختلف كما في الصنف الأول، يعني مع الاستواء في الدرجة وإن اختلفت قرابتهم فاللثان لقرابة الأب، وهو نصيب الأب، والثالث لقرابة الأم، وهو نصيب الأم، ثم ما أصاب لكل فريق يقسم بينهم كما لو اتحدت قرابتهم.

وإن استوت أي درجاتهم في القرب والبعد. وليس فيهم مع الاستواء في الدرجة. من يدلي: كاب أب أم الأب، وأم أب أم الأب. يدلون بوارث: كاب أم أب أب الأب، وأب أم أم أم الأب. يدلون هم: في الذكورة والأنوثة كما ذكر في مثال عدم الإدلاء بالوارث، فإن أحدًا واحدًا في ذلك المثال متحداً فيمن يدلان به، فلا يتصور هناك اختلاف في صفة المدى به. قرابتهم: بأن يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب أمه. أبدالهم إلخ. أي فعليك أن تقسم المال عند اجتماع هذه الشروط باعتبار صفات أبدال الفروع، لذكر ضعف الأنثى، فيجعل المال في المثال المفروض أثلاثاً، ثلثه لأب أم الأب وثلثه لأم أب أم الأب؛ فإن الشروط الأربعة قد تحققت. أما التساوي في الدرجة؛ فإن كل واحد منهما يُدلي إلى الميت بثلاثة طون، وأما عدم الإدلاء بوارث؛ فلائهما يدلان إلى الميت بالأب الذي هو جد فاسد، وأما الاتفاق في صفة من يدلون بهم؛ فلائ كل واحدٍ منهما ينتمي بأصل موصوف بالذكورة، وأما اتحاد القرابة فظاهر.

وإن اختلفت في الذكورة والأنوثة كما في المثال الذي ذكر لإدلاء الكل بوارث. يقسم إلخ. أي يقسم بينهم على أن لذكر مثل حظ الأنثيين، يجعل الذكور والإناث طائفتين. وإن اختلفت قرابتهم يعني مع الاستواء في الدرجة كأن أب أم أب الأب، وأم أب أب أب الأم. وهو نصيب الأم. وذلك؛ لأن الذين يدلون بالأب يقومون مقامه، والذين يدلون بالأم يقومون مقامها، فيجعل المال أثلاثاً كأنه ترك أبوين. ثم ما أصاب: أي حين تعدد كل فريق كما كان لأب الميت جذان فاسدان، أحدهما من قبل أبيه كاب أم أم الأب والآخر من قبل أمه كاب أب أب الأم، وكذلك لأم الميت جذان فاسدان، أحدهما من قبل أبيها كاب أم أم الأب والآخر من قبل أمها كاب أم أم الأم.

يقسم بينهم كما إلخ: أي يقسم الثلثان على ذوي قرابة الأب، والثلث على ذوي قرابة الأم على قياس ما عرف في اتحاد القرابة. والضابطة أن يقال: إما أن يكون هناك استواء الدرجة أو لا، فعلى الثاني الأقرب أولى، وعلى الأول إما أن تتحد القرابة أو تختلف، فإن اختلفت يقسم المال أثلاثاً كما ذكرنا آنفاً، وإن اتحدت فإن اتفقت صفة الأصول فالقسمة على أبدال الفروع، وإن لم يتفق يقسم المال على أعلى الخلاف كما في الصنف الأول.

فصل في الصف الثالث

الحكم فيهم كالحكم في الصف الأول، أعني: أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت، وإن استووا في القرب فولد العصبة أولى من ذوي الأرحام ^{وهم أولاد البنات وأولاد بنات الأب} كبنات ابن الأخ وابن بنت الأخت، كلاهما لأب وأم أو لأب أو أحدهما لأب وأم والأخر لأب، المال كله لبنت ابن الأخ؛ لأنها ولد العصبة، ولو كان لأم المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف ^{الذي هو ابن الأخ} باعتبار الأبدان، وعند محمد ^{وهو ظاهر الروية} المال بينهما أنصافاً باعتبار الأصول، بهذه الصورة:

الصف الثالث وهم أولاد الأخوات وسات الإحوة مطبق وسو الإحوة لأم ويحصر في عشرة: الأول والثاني: ست الأخ الشقيق، وست الأخ لأب، والثالث والرابع: ابن الأخت الشقيقة وستهما، الخامس والسادس: ابن الأخت لأب وستهما، السابع والثامن: ابن الأخ لأم وستة، والتاسع والعاشر: ابن الأخت لأم وستهما وإن برلوا. وهم ست أحوال: الحالة الأولى: تفاوت درجاتهم وتقدم الأقرب وسو أثنى، والحالة الثانية: استواء درجاتهم مع كونهم أولاد لعصبة فيقدم الأقوى، والحالة الثالثة: استواء درجاتهم مع كون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد دي الرحم، فيقدم ولد العصبة على ولد دي الرحم، والحالة الرابعة: استواء درجاتهم واختلاف أصولهم، فيقسم على أول بطل احتف للذكر مثل حظ الأنثيين، سوى فروع الأم فالقسمة بينهم على السواء، والحالة الخامسة: اعتبار عدد الفروع في الأصول، والحالة السادسة: تعدد جهات الأصول في الفروع.

أقربهم إلى الميت ست الأخت أو من من ست الأخ؛ لأنها أقرب. **فولد العصبة**. وإنما قال: فولد العصبة ولم يقل: فولد الوارث، لأن ولد صاحب الفرض لا يتصور في درجة دي الرحم، فإن ولد صاحب الفرض في الصف الأول من أولاد الأخوات فقط وولد دي الرحم في البطل الثاني وما بعده، فلا يتصور اجتماعهما في درجة بخلاف ولد العصبة، فإنه يتصور في درجة ولد ذي الرحم. **للدكر إلح** لأن الميراث للفروع، والأصل في باب الإرث: تفصيل الذكر على الأنثى، وإنما ترك هذا في الأصول لتصريح النص وهو قوله تعالى: **فلهما شريك** ^{في شئ} (سواء ١٢) فلا يحق لهم ما ليس في معاهم من جميع الوجود؛ إذ لا يرثون بالفرضية شيئاً، وأيضاً تورث ذوي الأرحام - على ما عرفت - بمعنى العصبية فيفصل فيه الذكر على الأنثى كما في حقيقة العصبية.

باعتبار الأصول: لأن استحقاقهما لميراث بقربة الأم، وباعتبار هذه القرابة لا يفضل الذكر على الأنثى أصلاً، بل ربما يفضل الأنثى عليه؛ فإن أم الأم ترث ولا يرث معها أب الأم، فإن لم تفصل الأنثى عليه هها أي في أولاد الأخوات والإحوة لأم، فلا أقل من التسوي اعتباراً، بامتناعه وهو الأخ لأم والأخت لأم؛ فإنهما شريكان مستويان في الشئ.

مسألة من ٣ عند أبي يوسف وعند محمد من ٢

ميت

| | | |
|----------|------------------------------------|-------------------------------|
| بطن أول | الأخ لأم | الأخت لأم |
| بطن ثان | ابن | بنت |
| بطن ثالث | بنت | ابن |
| | عند أبي يوسف ١ وكذلك عند محمد ٣ | عند أبي يوسف ٢ وعند محمد ١ |

وإن استووا في القرب وليس فيهم ولد عصة، أو كان كلهم أولاد العصابات، أو كان بعضهم أولاد العصابات وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض، فأبو يوسف **يعتبر الأقوى**، ومحمد **يعتبر المال على الإخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول**، فما أصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كما في **الصف الأول**، كما: إذا ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين، وثلاثة بنين وثلاث بنات أخوات متفرقات، **هذه الصورة**:

أي الأعيانية والعلاية والأعيانية

ولد عصة: كست بنت الأخ وابن بنت الأخ. **كلهم أولاد العصابات**: كسني بني الأخ لأب وأم أو لأب، أو كان بعضهم أولاد العصابات كست الأخ لأب وأم، وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض كست الأخ لأم. **يعتبر الأقوى** يعني في القرابة فعده: من كان أصله أبا لأب وأم أولى ممن كان أصله أبا فقط أو لأم فقط، مست بنت أخت لأب وأم أولى من بنت ست أخ لأب، وكذا من كان أصله أبا لأب أولى ممن كان أصله أبا لأم، كما سرد عليك تفصيله.

الجهات في الأصول: وهم الإخوة والأخوات، فلا شك في كونهم أصولا عقلا كما هو الطاهر، واصطلاحا؛ لأن الأصل عند أرباب هذا الفن هو المدلى به على ما تقرر. **كما في الصف الأول**. يعني يقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم مع اعتبار عدد الفروع في الجهات فيهم، وهكذا إلى أن ينتهي.

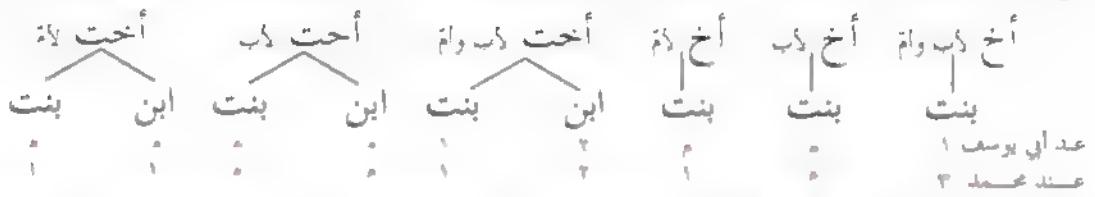
إذا ترك إلخ: أورد مثالا ليبيّن فيه قولي الإمامين الصاحبين الجديين، ويوضح الاختلاف الواقع فيما بينهما.

متفرقين. حال من الإخوة. أي حال كونهم متفرقين، يعني بعضهم لأب وأم وبعضهم لأب فقط وبعضهم لأم فقط.

هذه الصورة: هما تسع أولاد من ورثة الميت، فالمسألة عند أبي يوسف **من أربعة**؛ لأنه يعتبر أبدأ الفروع وصفاتهم، فتقدم فروع بني الأعيان على من سواهم؛ لأنهم أقوى قرابة فيجعل المال أرباعا، فلا ينال الأخت لأب وأم =

المسألة من ٤ عند أبي يوسف، ومن ٣ وتصح من ٩ عند محمد

مئة



عند أبي يوسف **يقتسم** كل المال بين فروع بني الأعيان، ثم بين فروع بني العلات، ثم بين فروع بني الأخياف، ^{عند أبي يوسف} لذكر مثل حظ الأنثيين. أرباعاً باعتبار الأبدان. وعند محمد **يقتسم** ثلث المال بين فروع بني الأخياف على السوية ^{وهو فرض بني الأخياف} أثلثاء؛ لاستواء أصولهم في القسمة، والباقي بين فروع بني الأعيان أنصافاً؛ ^{وهو ثلث المال}

= ربعان من المال وست الأخ ذب وأم ربع، ولست الأخت لأب وأم ربع آخر. وأما عند محمد فمسألة من ثلاثة، وتصح من تسعة، فلأول ثلاثة أسهم، والثانية محرومة، ولثالثة سهم، وربع سهمان، ولحامسة سهم، والسادس والسابعة محرومان. ومقتضى المسألة أن يكون ههنا لفظ 'سهم' مكان 'سهمان' وبثلاثة سهم. كل ذلك عند محمد. كما سيحيي، ما شرحنا، فاستطرده وعيبتنا تأمل الصحيح في جميع هذه الصور.

يقسم الخ يعني ما كانت العدة عنده لأقوى قرابة فقدم فروع بني الأعيان على غيرهم؛ لقوة قرابته، فيقسم المال أرباعاً، فلاس الأخت لأب وأم ربعان منه، ولست الأخ لأب وأم ربع ولست الأخت لأب وأم ربع آخر. وعلى تقدير عدم فروع بني الأعيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم؛ لكون قرابة الأب أقوى من قرابة الأم، فيقسم المال أيضاً بينهم أرباعاً فلاس لأخت لأب ربعان منه وست الأخ ربع ولست لأخت لأب ربع آخر، وعلى تقدير عدم فروع بني العلات يجعل المال على بني الأخياف أرباعاً أيضاً باعتبار الأبدان، فمسألة على جميع التقادير تكون على ما هو رأيه من أربعة.

أرباعاً باعتبار الأبدان أي أمدان الفروع وصفاً، فقدم فروع بني الأعيان على غيرهم؛ لقوة قرابته، فجعل المال أرباعاً، ويعطى ابن الأخت لأب وأم ربعين، وست الأخ لأب وأم ربعاً وست الأخت لأب وأم ربعاً آخر. وإن لم يوجد فروع بني الأعيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم؛ لقوة قرابة الأب، فيجعل بينهم أيضاً أرباعاً، ربعان فلاس لأخت لأب، وربع لست الأخ لأب، وربع آخر لست الأخت لأب، وإن لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الأخياف أرباعاً أيضاً باعتبار الأبدان، فتصح مسألة من أربعة. **لاستواء أصولهم** هذا وجه قوله: على السوية، وأما وجه قوله: أثلثاء؛ فلأن العدد في فروع بني الأخيافية ثلثان، فكان هناك أحداً لأم، فدلأخت ثلثان، وثلث اثنتي لأخ الأخياف، فمدفع نصيب كل بن فرع.

لا اعتبار عدد الفروع في الأصول، نصفه لبنت الأخ نصيب أبيها والنصف الآخر بين ولدي الأخت، للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان، وتصح من تسعة، ولو ترك ثلاث بنات بني إخوة متفرقين، بهذه الصورة:

المسألة ١

| الأخ لأب وأم | الأخ لأب | الأخ لأم |
|--------------|----------|----------|
| ابن | ابن | ابن |
| بنت | بنت | بنت |

المال كله لبنت ابن الأخ لأب وأم بالاتفاق؛ لأنها ولد العصبية ولها أيضا قوة القرابة.
وهو ابن الأخ لأب وأم

لا اعتبار إلخ: فتصير هذه الاعتبار الأخت لأب وأم كأختين من أبوين فتساوي أحاها في النصيب.

ناعتار إلخ: أي الأخت لأب وأم، لها ابن وبنت وما اعتبرا عددهما فيها صارت كأها أختان لأب وأم، وانقسمت بين بني الأعيان للذكر مثل حظ الأنثيين، فساوت هذه الأخت أحاها في القسمة فدفعنا الثلث من الثلثين لست الأخ؛ إذ هو نصيب أبيها، والثلث الآخر بين ولدي الأخت لأب وأم للذكر ضعف مثل الأنثى باعتبار أبدان الفروع، فإن الاختلاف في أصول هذين الفرعين لا يوجد، وفروع بني العلات محجوبون ببني الأعيان كما لا يخفى.

من تسعة: لأن أصل المسألة من ثلاثة، واحد منها لبني الأحياف الثلاثة، ولا يستقيم عندهم، وأما لبني الأعيان، واحد منهما لست الأخ لأب وأم، وواحد لست الأخت مع بنت الأخت، وهما كشلاث سات لست كستين ولا يستقيم الواحد على الثلاث لكن بين رؤوس بني الأحياف ورؤوس بني الأعيان مماثلة، فصرنا أحد الثلاثين في أصل المسألة وهو ثلاثة أيضا فصار تسعة، فتصح منها المسألة، كان لبني الأحياف من أصل المسألة أحد صرناه في الثلاثة، فكان ثلاثة فكل واحد منهم واحد وكان لبني الأعيان اثنا صرناهما في الثلاثة فحصلت ستة، فدفعنا منها ثلاثة إلى بنت الأخ واثني إلى ابن الأخت وواحد إلى بنت الأخت.

ولو ترك: شرع فيما إذا كانت الأصول متحدة في الصف الثالث في البطن الثالث.

متفرقين: يعني بعضهم لأب وأم وبعضهم لأب وبعضهم لأم. **ولد العصبية:** أي هو ابن الأخ لأب وأم، فتكون مقدمة على بنت ابن الأخ لأم ولها أيضا قوة القرابة من جاني الأب والأم فتكون مقدمة على بنت ابن الأخ لأب.

فصل في الصنف الرابع

الحكم فيهم أنه إذا انفرد واحد منهم استحق المال كله؛ لعدم المراحم، وإن اجتمعوا وكان

حيز قرابتهم متحدا كالعمَّات والأعمام لأُمّ، أو الأخوال والخالات، فالأقوى منهم أولى

في القرابة

فإنهم من جانب الأم

بأن يكون الكل من جانب واحد

الصنف الرابع: العمومة والخطوبة وأولادهم، وفي حكم أولادهم سائر العمّة لأبوين أو لأب، وهما أي العمومة والخطوبة - يمحصران في عشرة، الأوّل والثاني والثالث: العمّة الشقيقة، والعمّة لأب، والعمّة لأُمّ. والرابع: عمّ أحو الأب من الأمّ، فهؤلاء جهة للأب. والخامس، والسادس، والسابع: الخال الشقيق، والخال لأب، والخال لأُمّ، وإثامن واثنا عشر والعاشر: الحالة الشقيقة، والحالة لأب، والحالة لأُمّ، فهؤلاء جهة للأمّ، ولايتأتى هما تفاوت الدرجة في القرب بل في أولادهم ومن بعدهم، وهم - أي للعشرة المذكورة - حائتان: الحالة الأولى: اتحاد حيز قرابتهم، كأن يكونوا كلّهم من جهة أب أميت أو أمّة، فيقدم الأقوى ولو أثنى إجماعاً، أي يقدم من لأبوين عني من لأب أو لأُمّ، ومن لأب عني من لأُمّ، كعمّة لأب وأمّ فإنها تقدم عني العمّة لأب أو لأُمّ، وكذلك لأبوين، فإنها تقدم عني حالة لأب أو لأُمّ، وإذا استووا في القوة يقسم عني الأبدان للدكر ضعف الأنثى كعمّة وعمّة، كلاهما لأُمّ أو خال وحالة كلاهما لأبوين أو لأب أو لأُمّ.

والحالة الثانية: اختلاف حيز قرابتهم بأن كانت قرابة بعضهم من جهة الأب، وبعضهم من جهة الأمّ، فلقرابة الأب الشان وقرابة الأمّ الثالث، فهو مات عن عمّة وحالة فليعمّة ثلثا المال وللحالة ثلثه، ولا يقدم الأقوى في جهة عني غيره في جهة أخرى فلا تقدم العمّة الشقيقة على الحالة لأُمّ كما لا يقدم الخال الشقيق عني العمّة، وإنما يقدم أقوى من كل جهة فيها، وإن استووا فيقسم حظ كل جهة عني أمّهم فيعطى للدكر ضعف الأنثى، هذه خلاصة الصنف الرابع، إنما ذكرناها؛ لتكون عني بصرية تامة.

فيهم إلخ: لا يقال اختصاص بالصنف الرابع كما يفيد قوة: 'فيهم' مما لا يحتاج إليه بل هو مشير إلى خلاف المقصود؛ لأن نقول: قوة: 'فيهم' ليس لتخصيص بل قانه روما [صلوا] للاختصار؛ فإن من الظاهر أن بيانه في أعد الأوصاف يفيد حريانه في السائر؛ لأن الاستحقاق بعلة المرحم، ففي كل موضع توجد هذه العلة يضاف الحكم إليها.

استحق إلخ: فلو مات عن عمّة واحدة وعمّة واحد لأُمّ أو خالٍ واحد أو حالة واحدة، فإنما كله لذلك الواحد المنفرد عن المراحم. **لعدم إلخ:** ترك ذكر الأقرب في هذا الصنف؛ لأنهم كلّهم في درجة واحدة فكيف تتصور الأقرب فيهم **كالعمَّات إلخ:** لعمَّات والأعمام مثال حسب الأب، والأخوال وأخالات مثال لحساب الأمّ.

أولى إلخ: ووجه تقدم من كان لأب وأمّ عني العلاقي، وتقدمه عني، لأحيائي أن القرابة من الحاسين أقوى كما لا يخفى، وكذا قرابة الأب أقوى من قرابة الأمّ.

بالإجماع - أعني من كان لأب وأم - أولى ممن كان لأب، ومن كان لأب أولى ممن كان لأم، ذكورا كانوا أو إناثا، وإن كانوا ذكورا وإناثا واستوت قرابتهم، فللذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعمّة كلاهما لأم، أو خال وخالة كلاهما لأب وأم، أو لأب أو لأم، وإن كان حيز قرابتهم مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة كعمة لأب وأم وخالة لأم، أو خالة لأب وأم وعمّة لأم، فالثلثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب، والثلث لقرابة الأم وهو نصيب الأم، ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم، كما لو اتحد حيز قرابتهم.

من قرابة الأب والأم

أولى. لأن قرابة الأب أقوى من قرابة الأم. **ذكورا كانوا أو إناثا** يعني لا فرق بين أن يكون الأقوى ذكرا أو أنثى، فعمة لأب وأم أولى من عمّة لأب، ومن عمّة وعمّ لأم؛ فإنها أقوى قرابة فتنحرر المال كله وعمّة لأب أولى من عمّة وعمّ لأم؛ لقوة قرابتها، وكذا الحال والحالة لأب وأم أولى بالميراث من خال وخالة لأب، ومن حال وخالة لأم، والحال والحالة لأب أولى منهما إذا كانا لأم.

مثل حظ الأنثيين كعم إلخ. لأن العمّ والعمّة متحدان في الأصل الذي هو الأب، وكذا أصل الحال والحالة واحد وهو الأم، ومتى اتفق الأصل فالعبرة في القسمة بالأبدان جميعا.

وإن كان إلخ. أي اختلفوا في حيز قرابتهم بأن تكون قرابة بعضهم من جانب الأب، وقرابة بعضهم من جانب الأم فلا عبرة لقوة القرابة فيما بينهم، فعلى هذا لا يكون من هو أقوى قرابة أولى (نحيث ينحرر جميع المال) لكونه من الجانبين أو من جانب الأب ممن ليس قرابته إلا من الأم. **لقوة القرابة.** فيما بين المختلفين في حيزها، فلا يكون من هو أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب الأب أو من قرابته من جانب الأم.

فالثلثان إلخ: فإذا ترك عمّة لأب وأم، وعمّة لأم، وترك أيضا معهنّ حالة لأب وأم، وحالة لأب، وحالة لأم فثلثا المال لقرابة الأب أي العمات، وثلثه لقرابة الأم أي الخالات.

يقسم إلخ: فالعمة لأب وأم في المثال المذكور تحرز الثلثين؛ لأن قرابتهما أقوى، وكذا الحالة لأب وأم تحرز الثلث لذلك الوجه وإذا تعددت العمات لأب وأم، قسّم الثلثان بينهما على السوية وكذا الحال في تعدد الحالات لأب وأم فيقسم الثلث بينهما على السوية. فإن قيل: الحكم بأن الثلثين لقرابة الأب يباي قوله: فلا اعتبار لقوة القرابة. قلنا: لامسافة؛ إذ المراد باعتبار قوة القرابة هو أن يأخذ الأقوى جميع المال.

فصل في أولادهم

الحكم فيهم كالحكم في الصف الأول، أعني أولادهم بالميراث أقربهم إلى الميت،

فصل شرع في بيان الأولاد بعدما فرغ من الصف الرابع؛ تكمة لبحث دوي الأرحام.

أولادهم: ومن في حكمهم، وتخصيص أولاد الصف الرابع بالذكر؛ لعدم تناور العمّ والعمة والخال والحالة أولادهم، بخلاف أولاد البنات والأخوات، وكذا الأحداد والحذات؛ لتناولهم من يكون بواسطة وغيرها، وفي حكمهم بنت العم لأب أو لأبوين، أمّا بنت العمّ لأمة فهي داخلة في أولاد الصف الرابع، ولهم ثماني أحوال، الحالة الأولى: تفاوتهم في الدرجة، فيقدم أقرهم على غيره ولو في غير جهة، فأولاد العمّة أولى من أولاد أولاد العمّة، وأولاد أولاد الحالة وأولاد الحالة وأولاد أولاد العمّة.

والحالة الثانية: استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم، بأن يكونوا من جانب أب الميت أو من جانب أمّه مع كونه أولاد العصبة كبنت عمّ لأبوين وبنت عمّ لأب، أو أولاد دي رحم كأولاد عمّات متفرقات، أو أولاد أخوان، أو أولاد حالات كذلك، فيقدم الأقوى قرابة بالإجماع كما في رد المحتار.

ومن أصبه الأبوين أو من لأب، ومن لأب أو من لأم، وإن استووا قوة كست عمّ لأبوين، وبنت عمّ أحر لأبوين أيضا فيساوي بينهم، والحالة الثالثة: استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد دي رحم، فيقدم ولد العصبة إن استووا قوة كست عم شقيق مع ابن عمّة شقيقة، فبنت العم مقدمة على ابن العمّة، يكون بنت العمّة ولد العصبة، وكذا إذا كانا لأب، أمّا إذا اختلفا قوة بأن كان العمّ لأب والعمّة لأبوين، فإن ابنها مقدم على سته؛ لأن ترجيح شخص معني فيه - وهو قوة القرابة ههنا - أولى من الترجيح معني في غيره - وهو كون الأصل عصبة - قبسا على حالة لأب؛ فإنها مع كونه ولد دي رحم - وهو أب الأم - تكون أولى من حالة لأمة مع كونه ولد وارث أعني أم الأم -، وترجيحها معني فيها - وهو قوة القرابة الخاصة لها من جهة الأب - أولى من الترجيح معني في غيرها - وهو الإدلاء بوارث، والحالة الرابعة: اختلاف حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد دي الرحم كست عمّ لأب وابن خال.

والدر ما نصه في الفتاوى الخيرية: سئل في هاتك هلكت عن بنت عمّ لأب وأمّ وابن خال لأب وأمّ، فما الحكم؟ أحاب: هذه المسألة اختلف فيها، جعل بعضهم ظاهر الرواية: أن الثلثين لست وعمّ والثلث لاس الخال وهو المذكور في المتن كما يأتي وعليه صاحب الهداية والكسر واستقى وعالم شروح الكسر وهداية، انتهى وفي "معراج النورية": ظاهر الرواية أن لا شيء لاس الخال وأن الكل لست العمّة لكونها ولد العصبة. وجعل في "النوء" عليه الفتوى، وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي، وأنه وافقت رواية التمرتاشي روايته، وصححه في انصمات وعينه صاحب الخلاصة، لكن في الفتاوى الحامدية: أن المعتبر ما في المتن؛ لوضعها لنقل انذهب كما في رد المحتار. =

من أي جهة كان، وإن استووا في القرب، وكان حيز قرابتهم متحدا، فمن كانت له قوة القرابة فهو أولى بالإجماع. وإن استووا في القرب والقرابة، وكان حيز قرابتهم متحدا، فولد العصبة أولى كبنيت العم وابن العمّة كلاهما لأب وأم أو لأب، المال كله لبنيت العم؛ لأنها ولد العصبة. وإن كان أحدهما لأب وأم والآخر لأب، المال كله لمن كان له قوة القرابة في ظاهر الرواية، قياسا على خالة لأب مع كونها ولد ذي رحم، هي أولى بقوة القرابة من الخالة لأم مع كونها ولد الوارثة؛

= والخالة الخامسة: اختلاف حيز قرابتهم مع كونهم أولاد دي الرحم كست عمّة وست حاة، فالثلثان لمن يدي بقرابة الأب والثلث لمن يدي بقرابة الأم ولا يعتبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمّة الشقيقة على ولد الخالة لأب، وإنما يعتبر في كل جهة أقواها قرابة. والخالة السادسة: استواؤهم درجة واختلاف صفة أصولهم ذكورة وأبوثة مع تعدد البصون فيقسم على أو بص اختص كما تقدم. والخالة السابعة والثامنة: اعتبار عدد الفروع في الأصول واعتبار جهات الأصول في الفروع كما في الصف الأول والثالث فافهم وكفى بصيرة في المتن.

من أي جهة: سواء كان الأقرب من جهة الأب أو من غير جهته، فست العمّة أو ابها أولى من ست العمّة وإن سنها وست ابها؛ لأنها أقرب إلى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد الجهة وست الخالة وابها أولى من ست الخالة وإن سنها لما ذكرنا من أنهما أقرب إلى الميت في الرحم وكذلك أولاد العمّة أولى من أولاد أولاد خالة وبالعكس؛ لوجود الأقربية مع اختلاف الجهة. متحدا بأن يكون لكل من جهة أب أبيت أو من جهة أمّه.

أولى بالإجماع: ممن ليس له تلك القوة بشرط أن لا يكون غير القوي ولد عصبة؛ فإنه إذا كان كذلك فمعه خلاف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى فإذا ترك ثلاثة أولاد عمات متفرقات فمالا لولد العمّة لأب وأم، فإن فقد فولد العمّة لأب، وإن عدم فولد العمّة لأم، وكذا الحال في أولاد الأحوال المتفرقين والحالات المتفرقات؛ وذلك لأن الكل متساوي الدرجة وعند الإدلاء من جانب واحد يرجح من كان للأبوين، ثم من كان لأب في حقيقة العصوبة فكذلك في ذوي الأرحام المستحقين للإرث بمعنى العصوبة.

لست العم إلخ: دون ابن العمّة؛ وذلك لأن العمّ لأب وأم، أو لأب من العصبات بخلاف العمّة، فإنها من ذوي الأرحام كالعمّة لأم وفي جانب ولد العصبة قوة ورحمنا باعتبار المدلى به وهو العصبة. وعند اتحاد حيز القرابة في صورة تساوي الدرجة تعتبر هذه القوة، وإن لم تعتبر عند اختلاف حيزها.

أحدهما: أي أحد المذكورين وهما العم والعمّة. ولد الوارثة: وهي أم الأم؛ فإنها وارثة لخلاف أب الأم، وإنما كانت الحالة الأولى أولى من الثانية؛ لأن الترجيح أي ترجيح شيء على آخر لمعنى حاصل فيه.

لأن الترجيح لمعنى فيه - وهو قوة القرابة - أولى من الترجيح لمعنى في غيره - وهو الإدلاء بالوارث - وقال بعضهم: المال كله لبنت العم لأب؛ لأنها ولد العصبه،
 أي في المرحح
 في المثال المذكور

لأن المرحح الخ أي لأن ترجيح أحد على غيره يكون بمعنى موجود فيه - وهو ههنا قوة القرابة التي حصلت في الحالة الأولى التي من جهة الأب - أولى من ترجيحه بسبب معنى حاصل في غيره - وهو الإدلاء بالوارث الذي حصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الأم - فإن كونهما وارثة لا توجد في هذه الحالة بل في أمها التي هي أم أم الميت.

اعلم أنه إذا مات أحد عن حالة لأب وحالة لأم فالمال كله للحالة التي لأب؛ لأن لكل واحد من الحالتين نوعاً من الترجيح، أما الحالة الأولى فلها قوة القرابة؛ لكونها من جهة الأب، وأما الثانية، لكونها مسبوقة إلى الوارث وهي أم الأم؛ فإنها وارثة بخلاف أم الأم، لكن الترجيح بسبب قوة القرابة ترجيح لمعنى يوجد فيه لا في غيره، وهو ههنا في الحالة الأولى، والترجح بسبب كونها مدلاة إلى الميت بوارث ترجيح لمعنى في غيره، وهو في الحالة الثانية؛ فإن كونهما وارثة ليست في هذه بل في أمها التي هي أم أم الميت، ومن الظاهر أن الترجيح الأول أقوى من الثاني، هذا هو ما قصده الشيخ بقوله: "لأن الترجيح الخ".

ولا يتوهم أن الإدلاء موجود في الثانية كما أن القرابة القوية في الحالة الأولى؛ لأننا نقول: لا سكر كون الإدلاء موجوداً في الثانية، لكنه ليس ممرجح في الحقيقة، وإنما سمي مرجحاً مجازاً. والمرجح حقيقة هو الورثة ولا شك أنها موجودة في غيرها - أعني أم الحالة لأم -، ولا يتوهم أيضاً أن قياس بنت العم وابن العمه كلاهما لأب وأم أو لأب على الحالة لأم فاسد، فإن ترجيح الحالة لأب بمعنى فيها وهو قوة قرابة بخلاف ابن العمه لأب وأم؛ فإن قوة القرابة لا توجد في ذاته بل في أم ابن العمه لأب وأم؛ لأننا نقول: لا بل توجد قوة القرابة في ذاته، فإن قوة القرابة تسري من العمه إلى فروعها وإلا فكيف رجحت بنت العم لأب وأمة على بنت العم لأب، وهل هذه إلا باعتبار سرية قوة القرابة من الأصل إلى الفرع، ولو لا هذه السرية لقسم إمام بينهما نصفين؛ لأهما من أولاد العصبه.

قوة القرابة الخ الحاصلة في الحالة الأولى؛ لانتسابها إلى الميت من جهة الأب. الإدلاء بالوارث الخ الحاصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الأم؛ فإن الوراثة ليست حاصلة في هذه الحالة بل في أمها التي هي أم أم الميت. وقال بعضهم: أي بعض المشايخ، بناء على رواية غير ظاهرة.

سبب العم لأب لأنها الخ بخلاف ابن العمه؛ فإنه ولد دي الرحم، ومن ههنا علم أن ذلك الإجماع المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثم؛ لأن بنت العم لأب، وابن العمه لأب وأم متساويان في القرب وحير قرابتهما متحد؛ لكونهما من قبل الأب، ومع ذلك ليس من له قوة القرابة - أعني ابن العمه - أو من بالإجماع مخالفة هذا لبعض من المشايخ، الذي رجح قوله على ظاهر الرواية بأنه يرم من هذا الظاهر ترجيح فرع الأصل المرحوح على فرع الأصل المرحح، ألا نرى أنه إذا ترك عمه لأب وأم، وعماً لأب كان المال كله للعم دون العمه، فعلى هذا ينبغي أن ترجح بنت العم على ابن العمه.

وإن استووا في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم، فلا اعتبار لقوة القرابة، ولا لولد العصبية في ظاهر الرواية، قياسا على عمّة لأب وأمّ، مع كونها ذات القرابتين وولد الوارث من الجهتين، هي ليست بأولى من الخالة لأب أو لأمّ، لكن الثلثين لمن يدلي بقرابة الأب، فيعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والثلث لمن يدلي بقرابة الأمّ، وتعتبر فيهم قوة القرابة، ثم عند أبي يوسف **الح** ما أصاب كل فريق يقسم على أبدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع، وعند محمد **الح** :

ولكن اختلف : نأد كان بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الأمّ. **فلا اعتبار الح** فلا يكون ولد العمّة لأب وأمّ أولى من ولد الحال والحالة لأب أو لأمّ؛ لعدم الاعتبار لقوة القرابة وكذا لا يكون بنت العم لأب وأمّ أولى من بنت الحال أو الخالة لأب أو لأمّ؛ لعدم الاعتبار لتولد من العصبية. **من الجهتين**. أي من جهتي الأب والأمّ؛ فإن أباهما جدّ صحيح وعصبة وأمه جدّة صحيحة ذات فرص.

ليست الح. أي لم يعتبر فيهما قوة القرابة ولا كونهما من أولاد العصبية فكذا فيما نحن بصددّه. **فيهم** أي فيما بين المدلين بقرابة الأب مع التساوي في الدرجة. **قوة القرابة** : وذلك لأنهم لما أخذوا نصيبهم صاروا بالقياس إلى ذلك النصيب متحدين في الحيز (وهو الأب) كأن الميت لم يترك من المال، إلا مقدار نصيبهم فتعتبر فيهم أولا قوة القرابة، وثانيا ولد العصبية كما إذا كان الحيز متحدا في الأصل.

ثم ولد العصبية الح وجهه: أنهم بعد ما أخذوا أنصباهم، صاروا كأن حيزهم إلى الأب متحد، وكان الميت لم يترك من المال إلا مقدار نصيبهم فتعتبر فيهم أولا قوة القرابة، فتكون بنت العمّة لأب وأمّ أولى من بنت العمّة لأب أو لأمّ، وثانيا كونهم ولد العصبية فبست العم لأب وأمّ أولى من ابن العمّة لأب وأمّ كما لو كان الخير متحدا في الأصل.

وتعتبر فيهم قوة القرابة : على قياس ما ذكر فيمن يدلي بالأب، وإنما لم يذكر ههنا التولد من العصبية؛ لأنه لا يتصور في قرابة الأمّ، هكذا ذكر صاحب الهداية في فرائض العثمانية. وقال شمس الأئمة السرخسي **الح** ولا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدد في أحد الجانبين وقتله في الجانب الآخر، وهو سؤال أبي يوسف **الح** على محمد **الح** في أولاد السات، فإنّ هناك لو كان المدلى به هو المعتبر لما اختلف القسمة بكثرة العدد وقتله، كما في هذا الموضع، إلا أن محمد فرقا بينهما، من حيث أن هناك يتعدد الفروع بتعدد المدلى به حكما وهما لا يتعدد؛ لأنه إنما تعدد الشيء حكما إذا كان يتصور حقيقة، والتعدد في الأولاد من السات والسات يتحقق فيثبت التعدد فيهم حكما تعدد الفروع، فأما الأب والأمّ فلا يتصور التعدد حقيقة فكذلك لا يثبت حكما في القرابات المشعة منهما، أي من الأب والأمّ.

يقسم المال على أول بطن مختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول، كما في الصنف الأول

نفسه الخ قال محقق س أمير نادشاه وفي قول لمصنف: (يقسم المال على أول بطن مختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول) بصرًا، لا يتعرض السيد له، وهو أن الجهات إنما اعتبرت في الفروع لا في الأصول؛ فهذا اعتبرت في فرعي العم وإحدى العمتين؛ لأهما بأحدان نصيب عمّة ونصيب إحدى العمتين، لكونهما فرعين لكل منهما ولا يظهر وجه لاعتبار الجهات في الأصول، فافهم. كذا في شرح العفيف لكادروي.

كما في الصنف الأول: أعني في أولاد البنات وأولاد بنات الأس - على ما سلف - فإذا فرضنا أنه ترك ابنة بنت عمّة لأب، وهما أيضًا بنات عم لأب وترك مع ذلك بنتي بنت حالة لأب، وبني ابن حالة لأب وهما أيضًا ابنا بنت حال لأب بهذه الصورة:



فأصل المسألة ههنا من ثلاثة، ثلثاها وهما ابنا بنت عمّة لأب، وثلثها وهو واحد لفرقة الأم، لكن عدد أبي يوسف: تصحّ هذه المسألة من ثلاثين؛ وذلك لأن ما أصاب فريق الأب هو ابنا وأعدادهم إذا اعتبر عدد الجهات في الفروع أربعة؛ لأن ابنتين في هذا الفريق كأربع بنات ستان من جهة ابن العمّة لأب، وستان من جهة بنت العمّة لأب، لكن حصر عدد الرؤوس فجعل هذه البنات الأربع كابنين، فهذا الفريق أربعة أبناء، ولا استقامة لما أصابهم أعني الابنتين - على الأربعة بل هما متوافقان بالنصف، فبرّد عدد الرؤوس إلى نصفه وهو اثنان.

وما أصاب فريق الأم واحد، وأعدادهم إذا اعتبر عدد الجهات في الفروع خمسة؛ لأنما حسب الابنتين في هذا الفريق أربعة أبناء، ستان من قبل ابن الحالة لأب وبنان من قبل بنت ابن لأب ونحوه لا احتصار البنتين فيهما اب واحد. فهذا الفريق خمسة أبناء ولا استقامة لئلا يحد على خمسة بل بينهما مائة، فتركنا الخمسة لخاها ثم بصرا إلى الابنتين الذين هو وفق رؤوس فريق الأب وبلى هذه الخمسة فوجدناها متانين، فصرنا أحدهما في الآخر فصار ثلاثين عشرة، فصرناها في أصل مسألة الذي هو ثلاثة صارت ثلاثين، ومنها تصحّ المسألة، ثلثاها أعني عشرين - لفريق الأب، عشر منها لابنة بنت العمّة لأب، وعشرة للبنتين، وثلثاها أعني عشرة - لفريق الأم، ثمانية منها لابنتين، واثان ببنتين.

وعند محمد ... تصحّ هذه المسألة من ستة وثلاثين؛ لأنه يقسم المال على أول بطن مختلف، ويعتبر فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الأب بحسب العم لأب عمين هما كأربع عمات، وبحسب كل واحد من العمتين لأب عمتين، فالمجموع ثمان عمتان، فإذا احتصر في عدد الرؤوس جعل العمّة الذي هو كأربع عمات عمّا واحدا، والأربعة الباقية عمّا آخر، فيعطى كل واحد من هذين العمين واحدا من الثلاثين الذين هما ابنا، وفي فريق الأم =

= يحسب الحال لأب الخالين هما كأربع حالات، ويحسب كل واحدة من الخاليتين كخاليتين بناء على اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول، فاجموع ههنا أيضا ثلثي حالات، وإذا اختصر في عدد الرؤوس جعل الحال الذي هو كأربع حالات حالا واحدا وجعلت الحالات الأربع الباقية بمرلة حال آخر وما أصابهم من أصل المسألة وهو الثلث واحد، فلا يستقيم على هذين الخالين فيضرب عددهما وهو الاثنان في أصل المسألة وهو ثلاثة، فتحصل ستة فتعطي فريق الأب من هذه الستة أربعة، ثم يدفع اثنان من هذه الأربعة إلى العم لأب، ويجعل كطائفة على حدة ويدفع نصيبه إلى آخر فروعه، - أعني بني سنه - فكل واحدة منهما واحد ويدفع الاثنان الآخرين من الأربعة إلى العميتين لأب، ويجعلان طائفة برأسها، ثم ينظر إلى أسفل العميتين، فيوجد ابن كاسين، وبنت كستين لأحدهما العدد من فروعهما، وإذا اختصر في الرؤوس جعلت الستان كان، فاجموع ثلاثة بين ونصيب العميتين - وهو اثنان لا يستقيم على الثلاثة بل بينهما مائة، فترك الثلاثة بها ويعطي فريق الأم من الستة اثنان، ويدفع من هذين الاثنين واحد إلى الحال، ويجعل كطائفة، وواحد آخر إلى الخاليتين ويجعلان كطائفة. وإذا دفع نصيب الحال وهو واحد إلى بني سنه لم يستقم عليهما فيترك عددهما نحاله، ثم إذا نظر إلى أسفل الخاليتين وجد ابن كاسين، وبنت كستين وإذا اختصر جعل المجموع كثلاثة بين ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلاثة نحاهما.

وإذا نظر إلى عدد الرؤوس - أعني إلى الثلاثة والاثنين والثلاثة - وجدت بين الثلاثين مماثلة فيكتفى بأحدهما ووجدت بين الثلاثين الاثنى والثلاثة مائة فيضرب أحدهما في الآخر فتحصل ستة، ثم تضرب هذه الستة في الستة التي هي أصل المسألة يبلغ ستة وثلاثين، ومنها تصنع المسألة، كانت لفريق الأب أربعة من أصل المسألة، وقد صرت في المضروب الذي هو ستة، فصارت أربعة وعشرين فهي نصيب هذا الفريق من الستة والثلاثين، وأما نصيب أحادهم منها، فقول: قد ضرب نصيب بنتي ست العم لأب من جهة العم - وهو اثنان - في ذلك المضروب، صار اثني عشر فلكل واحد منهما ستة.

(١) وضرب أيضا نصيبهما من العمة - وهو الواحد - في ذلك المضروب وكان ستة، فلكل واحد منها ستة فقد حصلت لكل واحد منهما تسعة أسهم، ستة من جهة العم وثلاثة من جهة العمة، وضرب أيضا نصيب ابني بنت العمة - وهو واحد - في ذلك المضروب، فكان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة، ومجموع هذه الأصباء أربعة وعشرون، وكان لفريق الأم من أصل المسألة اثنان، فإذا صرناهما في المضروب الذي هو ستة بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الفريق من الستة والثلاثين، وأما نصيب أحادهم فقول: إذا ضرب نصيب ابني بنت الحال وهو واحد في المضروب، أعني الستة كان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة، وإذا ضرب نصيب فروع الخاليتين وهو واحد أيضا في ذلك المضروب كان ستة، فلاسي ابن اخانة أربعة من تلك الستة، فلكل واحد منهما اثنان فقد حصلت لكل من الابن خمسة، ثلاثة من جهة الحال واثنان من جهة الخالة، ولننتي بنت الحالة اثنان منها، لكل واحد منهما واحد فلابنين عشرة، ولبنتين اثنان. جميع هذه الأصباء اثنا عشر، فإذا انصمت إلى الأربعة والعشرين كان المجموع =

ثم ينتقل هذا الحكم إلى جهة عمومة أبويه وخوولتهما، ثم إلى أولادهم، ثم إلى جهة عمومة أبوي أبويه وخوولتهما، ثم إلى أولادهم كما في العصابات.

= ستة وثلاثين، كذا قال السيد^(١).

ثم سئل ما بين المصنف حكم الأعمام، والعمات، والأخوات، والحالات، وأولادهم من جهة الميت، أراد أن يبين حكم هؤلاء من جهة أب الميت وأمه، فقال: ثم ينتقل إلخ. هذا الحكم أي الذي ذكرناه مفصلاً في عمومة الميت وخوولته وفي أولادهم. إلى جهة إلخ. يعني إذا لم توجد عمومة الميت وخوولته وأولادهم، انتقل حكمهم المذكور إلى عمّ أب الميت لأم وعمته وحاله وحالته، وإلى عمّة أم الميت وعمتها وحالها وحالتها، فإن انفرد واحد منهم أحد المال كله؛ لعدم المزاحم. وإن اجتمعوا واتحد حيز قرابتهم فالأقوى منهم أو ذكرها كان الأقوى أو أنثى وإن استوت قرابتهم فلذكر مثل حظ الأنثيين، وإن اختلف حيز قرابتهم فبقراءة الأب الثثان، ولقراءة الأم الثث إلى آخر ما مرّ هناك، فإن لم يوجد هؤلاء كان حكم أولادهم حكم أولاد الصف الرابع، فإن لم توجد أولادهم أيضاً انتقل الحكم إلى عمومة أبوي الميت وخوولتهم ثم إلى أولادهم، وهكذا إلى ما لا يتناهى وأشار بقوله: "كما في العصابات"، إلى أن توريث ذوي الأرحام باعتبار معنى العصوبة كما سلف، فيعتبر حقيقة العصوبة. ولما عرف في حقيقة العصوبة الحكم في أعمام الميت، نقل ذلك الحكم إلى أعمام أبيه، ثم إلى أعمام جده فكذا الحال في معنى العصوبة.

كما في إلخ إشارة إلى أن توريث ذوي الأرحام باعتبار معنى العصوبة كما سلف، فيعتبر حقيقة ولما عرف في حقيقة العصوبة الحكم في أعمام الميت نقل ذلك الحكم إلى أعمام أبيه ثم إلى أعمام جده فكذا الحال في معنى العصوبة.

أقول قول السيد السند: "وضرِب أيضاً نصيبهما من العمة وهو واحد في ذلك المصروب فكان ستة إلخ" مخالف مذهب محمد المشار إليه بقوله: ثم ينظر إلى أسفل العمتين فيوجد ابن كاسين وست كستين إلخ؛ لأنه كما جعل العمّ برأسه طائفة جعل العمتين أيضاً طائفة أخرى، لكن لم يقع في أسفل العمّ خلاف، فانتقل نصيبه وهو الاثنان إلى ستي بنته، ووقع الخلاف في أسفل العمتين كما عرفت، فلم تقسم نصيبهما وهو الاثنان بين ابن عمّة صار ممسّلة الابن باعتبار عدد فروعه وبين بنت عمّة صارت بمنزلة البنتين بذلك الاعتبار وجعلت ابناً واحداً للاحتصار، فحصة ابن العمة في هذه القسمة ثلثا الاثني لاصفهما، ونصيب ست العمة ثلث الاثني، فالحق أن حاصل ضرب الاثني في الستة اثنا عشر، ثلثها أعني ثمانية - لستي ابن العمة، وثلثها - وهو أربعة - لستي العمة عني مذهب محمد، فيحصل لكل واحدة من الستين أربعة من جهة العمة، وحصل لستي ست العمة الأخرى أربعة، فظهر عدم صحة قوله: "وضرِب نصيب ابني بنت العمة وهو واحد إلخ" فافهم وتفكر.

فصل في الخنثى

للخنثى المشكل أقل النصيبين - أعني أسوأ الحالين - عند أبي حنيفة رحمته وأصحابه، وهو قول عامة الصحابة رحمهم. وعليه الفتوى، كما إذا ترك ابنا وبنتا وخنثى، للخنثى نصيب بنت؛ لأنه متيقن،.....

الخنثى: لغة: فعلى من الخث، وهو الدين والتكسر، واصطلاحاً: من به الآثام، وهو امشكول. وتوفقا فيمن ييس له شيء منهما واحتلف العقل عن محمد ﷺ، فقيس: في حكم الأنثى. وفيل: هو وخنثى امشكول سوء، كذا في الرحيق المختوم. **للخنثى** الخنثى بالنسبة إلى الرجال الخنثى والنساء الخنثى بمرأة مركب من مفرد، فإنه دوحط من الجاهلين، فكما أن له شهها بالرجال، أيضا به شه بالنساء. والترتيب الطبيعي يقتضي تقديم أجراء المركب عليه، فناسب تقديم الخنثى من الرجال والنساء على المختلط المركب.

أسوأ الحالين: سواء كان من جهة النقصان كما إذا ترك ابنا وخنثى، فإنه حينئذ يأخذ نصيب الأنثى؛ لكونه ناقصا عن نصيب الذكر، وكما إذا ترك روحا وأما وأختا لأب وخنثى لأب، فإنه حينئذ يأخذ نصيب الذكر؛ لكونه ناقصا عن نصيب الأنثى. أو من جهة الحرمان كما إذا ترك روحا وأختا لأب وأب وخنثى لأب؛ فإنه إذا جعل أنثى كان له سهم من سعة، وإن جعل ذكرا لم يكن له شيء. ولا حفاء في أنه على تقدير حرمانه عن ميراث لا يكون له، لا قليل ولا أقل، فلا وجه لأن يقال: له أقل النصيبين، ثم يمسر الأقل المذكور بأسوأ الحالين.

عند أبي حنيفة رحمته: ومحمد ﷺ، هذا على وفق ما ذكر في مختلف الرواية للفقهاء أبي الليث و شرح الطحاوي "الإسيعادي وفي "شرح الكافي" لسرخسي و"الدخيرة" و"المعيط"، ويخالفه ما في 'مختصر القدوري'، وشرحه 'الأقطع'، و"هداية"، فإن المذكور في هذه الكتب الثلاثة: أن محمدا مع أبي يوسف رحمهما، أما أبو يوسف رحمه فقد كان في قوله الأخير مخالفا، والعبرة بالأخير من القولين؛ لأن الآخر مرجوح إليه، فلا وجه أن يقال: "وأصحابه" تعميما.

نصيب بنت: لا لما ذكر في 'هداية': أنه أنثى عند أبي حنيفة رحمته في الميراث، إلا أن يتبين غير ذلك ذكر، إذا كان نصيبه أقل من نصيب الأنثى، بل لأنه متيقن أي معلوم ثبوته على تقدير ذكوره وأبنته، والرائد عليه مشكوك، فلا يستحقه بمجرد الشك. أقول: موجب هذا التعبد أن يعصى في الصورة المذكورة للاثنتين خمس المال ولبنت خمسة؛ لأنه امتيقن على تقدير ذكوره الخنثى وأبنته، والرائد على ذلك وهو ما بين النصف والحمسين في حق البنت مشكوك، فلا يستحقها بمجرد الشك، ويرد الباقي - وهو الخمس - عليهم بقدر حصصهم.

وعند الشعبي ^{يحيى}، وهو قول ابن عباس ^{رضي الله عنهما}: للخثي نصف نصيبين بالمنازعة.
 واختلفا في تخريج قول الشعبي، قال أبو يوسف ^{رحمته الله}: ^{ومدها لولدي} للابن سهم، ولبنت نصف
 سهم، وللخثي ثلاثة أرباع سهم؛ لأن الخثي يستحقّ ^{في المال المذكور} سهمًا إن كان ذكراً، ونصف
 سهم إن كان أنثى، وهذا متيقن،

الشعبي إلح. هو عامر بن شراحيل الشعبي من أهل الكوفة مسوب إلى الشعب. وهو طي من همدان. كان من كبار التابعين، وكان فقيها شاعرا، روى عن خمسين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ. ولد سنة إحدى وستين. ومات لسنة تسع ومائة. وله في هذا الباب قول محمل. فاحتف أبو يوسف ومحمد ﷺ في تحريجه كما سيحي.

بصف إلح. وجهه أنه مجهول، والتوزيع على الأحوال عند القسمة صريق معهود في شرع، كما في اعتق الملمه. والصلاق اسمهم، إذا تعدد البيان فيه بموت الموقع قبل البيان. وما أن الحاجة إلى إثبات امر ابتداء فلا يشت مع الشك. فصار كما إذا كان الشك في وجوب المال سبب آخر غير اميراث. بخلاف المستشهد به؛ لأن فيه سبب الاستحقاق متيقن به، وهو الإنشاء السابق، ومحبة كل واحد من المرتبين والعدين لحكم دين السبب ثالثة لكل واحد منهما على السواء، من غير ترجيح أحدهما على الآخر. وفيما نحن فيه، شك وقع في سبب لاستحقاق؛ لأن وصف الذكورة والأبوثة سبب لاستحقاق المقدر، وإن كان أصل القرابة سبب لأصل الإرث، والمراحم لحنين متيقن بسبب استحقاقه، فلا يجوز إبطاله ولا تنقيصه بالشك.

بالمنازعة: سئل لشعي عن ميراث مموود فقد الأثنين. فقال له: نصف حصّ الذكر ونصف حظ لأشي؛ نصراً إلى المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة. فإن المموود يدّعي أنا ذكر في نصيب الذكور، والمورثة يسكرون ذكورته، ويقولون: أنت من الإناث فنت نصيب أشي، يعني يختار الممولود جهة يرث به حصاً رائداً على غيرها، والورثة يسكرونها، فيعطى نصف النصيب اعتباراً بحالتين؛ إذ لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى، فيجب العمل بما بقدر الإمكان وذلك يتصور بما ذكرناه. **للأب سهم** أعني أن المال يقسم بين الخنثى ولأب على سبعة أسهم، للأب أربعة، وخنثى ثلاثة؛ لأن الأب يستحق الميراث عند الانفراد، وأنت تستحق نصف كذلك، وخنثى يستحق ثلاثة الأرباع، لأن نصف نصيب لذكر، وواحد نصف نصيب لأشي، فاحتجنا إلى أقل محرّج به نصف ورث صحيح - وهو الأربعة - وهي نصيب الأب عند الانفراد فاعتبرناها، واعتبرنا سهام الخنثى - وهو ثلاثة - فالمبلغ سبعة، فبعد الاحتماء يقسم على قدر حقيهما. هذا يضرب بثلاثة وذلك بأربعة فتكون سبعة. وهذا أي استحقاقه لسهم على تقدير، ولنصف سهم على تقدير آخر **متيقن**. ولا ترجيح لأحد التقديرين على الآخر

فياخذ نصف النصيبين أو النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع فيه، فصارت له ثلاثة أرباع سهم، ومجموع الأنصباء سهمان وربع سهم؛ لأنه يعتبر السهام ^{مجموع} والعلول، وتصح من تسعة، أو نقول: للابن سهمان، وللبنت سهم، وللخنثى نصف النصيبين، وهو سهم ونصف سهم. وقال محمد رحمته الله: يأخذ الخنثى خمس المال إن كان ذكرا، وربع المال إن كان أنثى، فياخذ نصف النصيبين وذلك خمس ^{نصف} وثمان باعتبار الحالين، وتصح من أربعين، وهو اجتمع من ضرب إحدي المسألتين
مسألة على تعريض محمد العدد مسألة التي هي مسألة الأنوثة

نصف النصيبين: عملا بالتقديرين على حسب الإمكان كما ذكر آنفا، فياخذ حينئذ نصف سهم ونصف سهم. **النصف المتيقن:** الذي هو ثابت على تقدير ذكوره وأنوثة. **مع نصف النصف المتنازع فيه:** بيه وبين الورثة؛ دفعا للمنازعة في ثبوت هذا النصف على زعمه وانتفائه على زعمهم.

يعتبر السهام والعلول: أي البسط إلى الكسر، ومجموع المسألة المذكورة على الوجه الذي تقرر، وسهمان وربع سهم، فإذا بسطنا السهمين نضربهما في مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه، كان الحاصل تسعة أرباع فنجعلها صحاحا، وتصح منها المسألة فلذلك قال: 'وتصح من تسعة' فلان أربعة، وللبنت اثنان، وللخنثى ثلاثة؛ فإما نصف مجموع ما للابن والبنت. **أو نقول:** في تصحيح مسألة بوجه آخر، مآه إلى ما تقدم.

ونصف سهم: ومجموع أربعة أسهم ونصف، فنسط السهام إلى الكسر الذي هو النصف بأن نضربها في مخرجه ونزيد عليه هذا الكسر، فتحصل تسعة أضاف فنجعلها صحاحا. **وقال محمد رحمته الله:** في تحريج قول الشعبي في الصورة المذكورة. **خمس المال إلخ:** لأن الأولاد حينئذ اثنان وستة، فمسألة من خمسة، للابن اثنان، وللخنثى أيضا على تقدير الذكور اثنان، وللبنت واحد فللخنثى على هذا التقدير خمس المال.

إن كان أنثى: لأن الأولاد حينئذ ثلث وستان، فالمسألة من أربعة، للابن اثنان ولكل واحدة من السنتين واحد، فللخنثى على تقدير الأنوثة ربع مال. **باعتبار الحالين:** فإن الخمس نصف الخمسين، والثلث نصف الربع، فمجموعهما نصف النصيبين الثابتين باعتبار حالتي الذكورة والأنوثة.

وتصح إلخ: أي صرنا الأربعة التي هي مسألة الأنوثة في المسألة الأولى، وهي الخمسة التي هي مسألة الذكورة، حصل عشرون في الحالتين - أي حالتي كونه ذكرا وأنثى - فبلغ أربعين، هذا ما اختاره الشيخ، وما اخترناه آنفا من ضرب أحدهما في الآخر، أخصر من هذا.

- وهي الأربعة - في الأخرى - وهي الخمسة - ثم في الحالتين، فمن كان له شيء من الخمسة فمضروب في الأربعة. ومن كان له شيء من الأربعة فمضروب في الخمسة، فصارت الخنثى من الضريين ثلاثة عشر سهماً، وللابن ثمانية عشر سهماً، وللبنت تسعة أسهم.

تم في: ضرب الحاصل، وهو عشرون. الخالين. أعني حالة المذكورة والأبوة، فمع أربعين، أحضر من هذا أن يقال: إذا كان لخنثى خمس وثمن، وأردنا عدد يصح منه هذان كسران صريحا مخرج أحدهما في الآخر، فيحصل أربعون. ثم أنه أشار إلى طريق تعيين نصيب كل وراث من الأربعين بقوله. فمن كان له شيء من الخمسة فمضروب في الأربعة: يخ ذلك أن لخنثى من مسألة المذكورة ثلثين، فإذا ضربت في أربعة حصل ثمانية فهي به، وكان نصيبه من مسألة الأبوة واحداً، فإذا ضربت في الخمسة كان خمسة فهي أيضاً به، فبه ثلاثة عشر، هي خمس وثمن من الأربعين، ونصف نصيبه في الحدين، وبالنسبة من مسألة المذكورة ثلثان، ف ضربت في الأربعة حصل ثمانية فهي له، وبه من مسألة الأبوة ثلثان ف ضربت في الخمسة حصل عشرة فهي أيضاً له، فبه من الأربعين ثمانية عشر، ولست من كل من المسألتين واحد ف ضربت في الأربعة وخمسة حصل تسعة، فهي لها من الأربعين.

قيل: اختلاف بين القويين المذكورين إما هو في الصريق لا في المقصود أي هو نصف النصيبين قول: من اختلاف في المقصود أيضاً متحقق كما يظهر فيما إذا كان مع الخنثى من واحد، فإن له حينئذ ثلاثة من تسعة على ما ذكره أبو يوسف . لأن نصف نصيب ذكر نصف سهم، ونصف نصيب الأنثى ربع سهم، فبعد لسط - وهو جعل لتصحيح من خمس كسر الصحيح - والتصحيح - وهو تسمية كل كسر سهماً صحيحاً - يصير للابن أربعة وخنثى ثلاثة؛ لأنما نحن أربعة سهماً، فيصير المجموع تسعة بطريق العون، وخمسة من اثني عشر على ما ذكره محمد . لأنه لو كان ذكر لكان له نصف من ولو كان أنثى لكان له ثلثه، فيكون له نصف النصف ونصف الثلث، وإضافي لثلاث وأقنه اثني عشر، فمصف نصفه ثلثه، ونصف ثلثه ثلثان، فصار خمسة، ولاحفاء في أن الأولى أكثر من الثانية، فنصيب خنثى على ما ذكره أبو يوسف . أكثر من نصيبه على ما ذكره محمد . . ثم إن ضربت إحدى المسألتين في الأخرى، وضرب ما كان لشخص من أحدهما في جميع الأخرى، بما يكون على تقدير المانية بين المسألتين.

أما إذا توافقا فيضرب وفق أحدهما في الأخرى، فيضرب الحاصل في عدد الحالتين، ثم يضرب ما كان لكل شخص من إحدهما في وفق الأخرى، ولاحفاء في ذلك عدد إحاصت كما سبق من القواعد، وقد أشار إليه المصنف في الفصل الآتي على ما ستقف عليه، إن شاء الله تعالى. فإن اشبه أو نصر العددي، لشهير بالأقصع في شرح مختصر القنوري، وقد اشافعي . جعل الخنثى أصغر الحائين، وأوقف إرياده على نصيبه إلى أن يتبين أمره أو يصحح هو والنورثة، فقال. في هذه المسألة لخنثى الثلث، وبالنسبة النصف، ويوقف السدس وجه قوله أنه يجوز أن يكون ذكر، وجوز أن يكون أنثى، فلا يجوز أن يدفع إلى شركائه ما شئت، فقل له: فكذلك لا يجوز أن ينقص نصيب شركائه بالثلث، كذا في "شرح أحمد بن سليمان المشهور بكمال باشا".

فصل في الحمل

أكثر مدّة الحمل سنتان عند أبي حنيفة رحمته، وعند ليث ابن سعد: ثلاث سنين، وعند الشافعي رحمته: أربع سنين، وعند الزهري رحمته: سبع سنين. وأقلّها ستة أشهر، وهو قول مالك

في الحمل ما فرغ المصنف عن كيفية قسمة اموارث بين امورثة إذا ما يكن معهم حمل، شرع في بيان كيفية قسمة الميراث إذا كان معهم حمل. عند أبي حنيفة. لما أخرج "البیهقي" في سننه (كما في رد المحتار) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من ستين، ولو بطل معر"، وصل المعز مثل لقنته؛ لأنّ ضلّه حال الدوران أسرع زوالاً من سائر الضلال. وفي رواية: "ولو بعلكة معر" أي بقدر دوران فلكة معر. والمعزل: هو دوت في الفارسية، وبالنسبة يقال له: نكلا، وأصاهر أنّها قاتته سماعاً؛ لأنّ مثل هذا لا يقال بالقياس، والعقل لا يهتدي إلى المقادير، فهو مرفوع حكماً.

ليث رحمته هو ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة، ثبّت، فقيه، إمام، مشهور، من أتباع التابعين، مات في شعبان سنة خمس وسبعون بعد المائة.

أربع سنين له ما روي أن أصحابك ولد بأربع سنين، وقد ست ثاياه وهو يضحك فسمي ضحّاكا، وأن عبد العزير الماحش وي ولد أيضاً بأربع سنين وهي عادة معرفة معروفة في نساء ماحشون أنّهم تدين كذلك، فإن قلت: روي أن رجلاً غاب عن امرأته ستين ثم قدم وهي حامل، فهذه عمر رحمته بأن يرجمها، فقال له معاذ رضي الله عنه إن كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها، فتركها حتى ولدت وبدا قد ست ثاياه ويشه أباه، فقال لرجل: هذا أبي، ورب الكعبة! فأنت عمر رحمته بسبه منه مع أنه ولد لأكثر من ستين، وقال: بولا معاذ فبنت عمر رحمته قلت: قوله "غاب عن امرأته ستين" تقريبي، وأمراد أنه غاب عنها قريباً من ستين كما في قوله رحمته "بفعلت قد انشبهت، فقد تمّ حديث، أي قربت إلى التمام، على أن عمر رحمته إما أثبت النسب بالفرش القائم بينهما في الحال أو بإقرار الزوج، وبه نقول. والجواب: أن الضحّاك، وعبد العزير ما كانا يعرفان ذلك من أنفسهما، ولا عرفه غيرهما؛ إذ لا اطلاع لأحد عليهما في الرحم سوى الله تعالى، وامتداد اسدادهم الرحم يمتلئ أن يكون مرض كان قل الحمل.

سبع سنين رحمته ذكر في بعض كتب نفقه: أن عباد بن العوام رحمته قال: "كثرت مدة الحمل خمس سنين، وقال الزهري: ست سنين، وعكس الجمع بين الروايتين عن الزهري كما لا يخفى، والله اعلم. ستة أشهر: هذا بالاتفاق؛ لقوله تعالى: ﴿حَمْلُهُمْ فَتَاحَةُ أَرْبَعِ شَهْرٍ﴾ (الأحقاف: ١٥) وقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ فِيهِمْ﴾ (لقمان: ١٤) روي أن رجلاً زوّج امرأة، فولدت بستة أشهر، فهم عثمان رضي الله عنه بأن يرجمها. فقال ابن عباس رضي الله عنهما أما أنّها لو حاصمتكم بكتب الله لحصمتكم؛ إذ قال الله تعالى: ﴿حَمْلُهُمْ فَتَاحَةُ أَرْبَعِ شَهْرٍ﴾ (الأحقاف: ١٥)، وقال ﴿فَصَلِّ فِيهِمْ﴾ (لقمان: ١٤) فإذا ذهب عامان لفصل، لم يبق للحمل إلا ستة أشهر، فدرأ عثمان رضي الله عنه =

ويوقف للحمل عند أبي حنيفة رحمته الله نصيب أربعة بنين، أو أربع بنات، أيهما أكثر. ويعطى لبقية الورثة أقل الأنصباء، وعند محمد رحمته الله: يوقف نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات، أيهما أكثر، رواه ليث بن سعد. وفي رواية أخرى: نصيب ابنين، وهو قول الحسن، وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمته الله، رواه عنه هشام. وروى الخفاف رحمته الله عن أبي يوسف رحمته الله: أنه يوقف نصيب ابن واحد أو بنت واحدة وعليه الفتوى، ويؤخذ الكفيل.....

كذا قال المصنف الشهيد

= أحد عنها، وأثبت النسب من الزوج، وروي مثله عن عتي رحمته الله وفي حديث ابن مسعود رحمته الله أن الولد بعد ما مضى عنه أربعة أشهر، يفسخ فيه الروح وبعد ما يفسخ يتم حقيقته في شهرين، وحديث بتحقيق انفصاله مستوي بحقيق ستة أشهر، ذكره شمس الأنعة السرحسي رحمته الله في كتاب الطلاق. **عند أبي حنيفة** رحمته الله: رواه عنه ابن المبارك رحمته الله، وه أحد، وذلك للاحتياط. قال شريك الحمصي: رأيت بالكوفة لأبي إسحاق أربعة بنين في بطن واحد، وم ينقل في المتقدمين أن امرأة وددت أكثر من ذلك فاكتمها به. **أيهما إلخ**: متدا حرة محذوف، تقديره: وقف، ولا يجعل بدلا من "نصيب" لما يلزم عليه من جعل اسم الاستفهام حشوا.

رواه إلخ: وليست هذه الرواية موحودة في شروح الأصح، ولا في عامة الروايات. **نصيب إلخ**: أي ويوقف نصيب ابنين إلخ وددت؛ لأن ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة، فلا يتي الحكم عليه بل عني ما يعتاد في الحمة وهي ولادة اثنين. **يوقف نصيب إلخ**: وددت؛ لأن المعتاد اعالم أن لا تد امرأة في بطن واحد إلا ودد واحدا، فيتي عليه الحكم ما لم يعلم خلافه، وذكر في فتاوى أهل سمرقند: أن الولادة إن كانت قريبة توقف القسمة لمكان الحمل؛ إذ نوعجت لربما لعت ظهور الحمل على خلاف ما قدر، وإن كانت بعيدة لم توقف؛ إذ فيه إضرار لما في الورثة، ولم يعين بقرب حد بل أحيل به على العادة، وقيل: ما دون أشهر بقاء عني أنه لو حلف ليقضين حق فلان عاجلا كان محمولا على ما دون الشهر.

وفي واقعات اساطفي: أنه تقسم التركة ولا يعز نصيب الحمل؛ إذ لا يعلم أن ما في البطن حمل أم لا، فإن ولدت ولدا تستأنف القسمة. وعند الشافعي رحمته الله أنه لا يدفع إلى أحد من الورثة شيء إلا من كان له فرص لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدده، فإنه يدفع إليه فرصه على تقدير العول، إن تصور عول، ويترك اساقى إلى أن تكشف الحال؛ لأن الحمل مما لا يصسط. فقد روي عن شعبة: أنه كان له عشرون ولدا، كل خمسة منهم في بطن واحد.

على قوله، فإن كان الحمل من الميت وجاءت بالولد لتمام أكثر مدة الحمل،
أو أقل منها ولم تكن أقرت بانقضاء العدة يرث ويورث عنه، وإن جاءت بالولد لأكثر
من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث. وإن كان من غيره، وجاءت بالولد لستة
أشهر أو أقل منها يرث، وإن جاءت به لأكثر من أقل مدة الحمل لا يرث. فإن
خرج أقل الولد، ثم مات لا يرث، وإن خرج أكثره ثم مات يرث،
وظهر منه شيء من هذه العلامات

على قوله: أي على قول أبي يوسف رحمته، برواية الخصاف أي يأخذ القاضي منهم كفيلا على أمر معلوم، هو
الزيادة على نصيب أبي واحد نظرًا لمن هو عاجز عن الضر لنفسه - أعني الحمل - كما إذا ترك أبًا وحشي،
فعد أبي حبيبة ومحمد وأبي يوسف رحمته في قوله الأول: يعطى الحشي الثلث والاس الثلثين، ويؤخذ منه الكفيل
عند صاحبه. وقيل: بل يختاط ههنا فيؤخذ الكفيل عندهم جميعًا؛ لأنه إذا تبين الدلائل المذكورة في الحشي كان
مستحقًا لما زاد على النصف مما أخذه الابن، فكذا في الحمل.

أكثر مدة الحمل: أي لستين عددًا، ولأربع سنين عند الشافعي رحمته، **ويورث عنه**: لأن وجود الولد في البطن
وقت الموت شرط في استحقاق الإرث، فإن لم تكن أقرت بانقضاء العدة مع ثبوت مدة الحمل، حكم بأن الحمل
كان موجودًا في ذلك الوقت. **لا يرث**: ذلك الولد من الميت ولا يورث منه من قبله؛ إذ قد عمم بحديثه كذلك أن
عبوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث، وكذا إذا أقرت امرأة في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه
انقضاء العدة، ثم جاءت بالولد في تلك المدة فإنه لا يرث عنه؛ إذ قد علم بإقرارها أن الحمل لم يكن من الميت.

وإن كان: أي الحمل من غيره، أي من غير الميت بأن ترك امرأة حاملًا من أبيه أو عمه أو غيرها من ورثته، أو ترك
أمه حاملًا من غير أبيه. **يرث**: ذلك الولد منه لتبين وجوده وقت الموت، ولا يرث ذلك الغير في الصورة
الأولى حرمانه بسبب من أسبابه لا موته؛ لأنه ينبغي قيام الكاچ، ولا بد منه في جواب المسألة الآتي ذكرها.

لا يرث: لاحتمال أن يكون عبوق بعد الموت، والأصل في الحوادث أن يضاف إلى أقرب الأوقات، إلا إذا
دعت الضرورة فيعدل عن الأصل المذكور، ولا ضرورة ههنا؛ لأن مطنتها إثبات النسب وهو ثابت من ذلك
الغير قيام الكاچ، فلا حاجة إلى اعتبار أكثر مدة الحمل بخلاف ما إذا كان الحمل من الميت فإن هناك ضرورة
في العدول عن الأصل المذكور؛ إذ لا بد من إضافة عبوق إلى أكثر مدة الحمل ليثبت نسب الولد.

لا يرث: لأنه لما خرج أكثر ميتًا، فكانه حرج كله ميتًا، فلا يرث. **يرث**: لأن الأكثر له حكم الكل، فكانه
حرج كله حيًا. والأصل في ذلك: ما رواه جابر رضي الله عنه من أنه عليه السلام قال: **يد سنهن المني ورث وصي عبه**

فإن خرج الولد مستقيماً فالمعتبر صدره، يعني إذا خرج الصدر كله يرث وإن خرج منكوساً فالمعتبر سرتة. الأصل في تصحيح مسائل الحمل أن تُصحَّح المسألة على تقديرين - أعني: على تقدير أن الحمل ذكرٌ، وعلى تقدير أنه أنثى - ثم ينظر بين تصحيح المسألتين، فإن توافقا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر، وإن تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الآخر، فالحاصل تصحيح المسألة، ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسألة ذكوره في مسألة أنوثته، أو في وفقها. ومن كان له شيء من مسألة أنوثته في مسألة ذكوره،.....

أي واضرب أيضا نصيب

فإن خرج هذه صائفة في خروج الأكثر أو الأقل. **مستقيماً** وهو أن يخرج رأسه أولاً فالمعتبر صدره، أعني إذا خرج صدره كله وهو حي يرث؛ وإذا خرج أكثره حياً. **منكوساً** وهو أن يخرج رجليه أولاً. **فالمعتبر** فإن خرجت السرة وهو حي يرث؛ وإذا خرج أكثره حياً، وإن لم يخرج السرة لم يرث. **على تقدير الخ** قد شرحنا على الكمال هذه القاعدة فيما سبق، ونذكر هنا منها ههنا، فمثال مسألة المذكورة: أن رجلاً مات عن زوجة حامل وإن، وفرصا الحمل ذكر، فصار كأنه مات عن زوجة وإن، فالسنة من ثمانية مروجحة الثمن، والباقي للأنثى، وهو غير مستقيم عندهما فصارا عدد رؤوسهما وهو الآن في أصل المسألة وهو ثمانية فصار ستة عشر، مروجحة ثلث والباقي بين ابن وحمل فرصاه ذكر، ثم فرصا أن الحمل أنثى فالمسألة أيضا من ثمانية، لمروجحة الثمن وهو سهم والباقي غير مستقيم عندهما، وجعلناهما ثلاث بنات وصرنا عدد رؤوسهما أي الثلاثة في أصل المسألة فصار أربعة وعشرين، مروجحة ثلاثة أسهم، والباقي بين ابن وحمل يذكر مثل حظ الأنثيين، فللابن أربعة عشر، والحمل سبعة. وتصحيح المسألة الأولى ستة عشر، والثانية أربعة وعشرون، وبيتهما يوافق الثمن، فصرنا وفق تصحيح الأولى وهو الآن في جميع تصحيح الثانية فحصل ثمانية وأربعون، فالحاصل تصحيح مسألة الحمل كما بينه المصنف.

يظهر الخ حتمت نسخ ههنا ففي بعضها بنف 'اسكنم'، وفي بعضها بنف 'الخطاب'، وفي بعضها بنف 'لأمر' للمذكر الواحد، وإكل صحيح. **فالحاصل** من ضرب وفق أحد التصحيحين في الآخر على تقدير الموافقة، ومن ضرب جميع أحد التصحيحين في الآخر على تقدير المباينة.

ثم **اضرب** شرع في بيان نصيب كل وارث من الحاصل بعد الضرب؛ ليمتد نصيبه عن نصيب الآخر. **نصيب:** لا يوجد هذا اللفظ في النسخ الصحيحة المعتمدة، ولعله إلخافي.

أو في وفقها كما في الخنثى، ثم انظر في الحاصلين من الضرب أيهما أقل، يعطى لذلك ^{على ذلك التقديرين ذكرنا موات لكل واحد من الورثة} الوارث، والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث، فإذا ظهر الحمل، فإن ^{أي بين الحاصلين} كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها، وإن كان مستحقاً للبعض ^{و زال الاشتباه} فيأخذ ذلك، والباقي ^{الحمل} مقسوم بين الورثة، فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفاً من نصيبه، كما إذا ترك بنتاً وأبوين وامراً حاملاً، فالمسألة من أربعة وعشرين على تقدير أن الحمل ذكر، ومن سبعة وعشرين على تقدير أنه أنثى، فإذا ضرب وفق أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل

الخنثى الح عليك بالتأمل الصحيح بعد ما أحطت بمسألة الخنثى تعد أن التشبيه الذي ذكره الشيخ بقوله: "كما في الخنثى" ليس بتمام، فإنه ما أراد به كل ما جرى في مسألة الخنثى، من أنه يضرب مسألة الذكورة في مسألة الأنوثة، وبالعكس ثم يصرب ما حصل من الضرب في حالي الذكورة والأنوثة، ويجعل المجموع الحاصل تصحيح المسألة، ثم يضرب الحاصل لكل وارث من مسألة الذكورة وبالعكس، ثم يجمع الصبيان، بل أراد بالتشبيه ضرب المستثنين، إحداهما في الأخرى، وجعل الحاصل المجموع تصحيح المسألة، وصرب الحاصل لكل وارث من إحدى المسألتين في الأخرى. **يعطى لذلك الوارث** لأن استحقاقه للأقل متيقن.

من نصيب ذلك الوارث. لأنه اشته مستحق هذا الفضل، هل هو الحمل أو غيره، فيوقف إلى أن يزول الاشتباه. **فيها:** ونعمت، أي فلا حاجة إلى التكلف بل يعطى المخزون له.

أن الحمل ذكر لأنه اجتمع فيها حينئذ ثمن وسدسان وما بقي، فدرجة ثمنها وهو ثلاثة، ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعة، وللبنت مع الحمل الذكر الباقي وهو ثلاثة عشر.

على تقدير أنه أنثى لأنه اجتمع فيها على هذا التقدير ثمن وسدسان وثلاثان، فهي "مصرية" وتعول من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين، فلأبوين ثمانية وللمرأة ثلاثة وللبنت مع الحمل الأثنى ستة عشر، وبين عددي تصحيح المسألتين - أعني أربعة وعشرين وسبعة وعشرين - توافق ثالث؛ لأنه محرجه - وهو ثلاثة - بعدهما معا. **وفق الح** وهو ثلث كل من العددين في هذا المقام، أعني الثمانية من الأربعة والعشرين، والتسعة من السبعة والعشرين.

الحاصل إلخ: لأن صورة المسألة على تقدير ذكورة الحمل هكذا:

| مسألة ٢٤، تصحيح ٢١٦ | | | |
|---------------------|-----------------|----|----|
| روجة | حمل (٤ ابن) بنت | أب | أم |
| ٣ | ١٣ | ٤ | ٤ |
| ٢٧ | ١١٧ | ٣٦ | ٣٦ |

وفق ٩

مائتين وستة عشر؛ إذ على تقدير ذكوره للمرأة سبعة وعشرون، وللأبوين
 لكل واحد ستة وثلاثون. وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة وعشرون، ولكل
 واحد من الأبوين اثنان وثلاثون، فتعطى للمرأة أربعة وعشرون، وتوقف من
 نصيبها ثلاثة أسهم،.....
 من مائتين وستة عشر

= وعلى تقدير الأنوثة هكذا:

| مسألة ٢٤، قول ٢٧، تصحيح ٢١٦ | | | |
|-----------------------------|----------------|------------------|----------------|
| ميتة | زوجة | حمل (٤) بنت | اب |
| | $\frac{2}{24}$ | $\frac{16}{128}$ | $\frac{4}{32}$ |
| وفى ١ | | | $\frac{4}{32}$ |

فإذا ضربنا الثانية (أي سبعة والعشرين) في وفق الأولى - وهو ثمانية - بلغ الحاصل مائتين وستة عشر وهذا هو
 عدد تصحيح المسألة.

اد على الخ: إذ تعليلية، وما بعدها علة الحكم الذي قبلها، فإن قلت: كيف يصح هذا؟ إذ صيرورة الحاصل مائتين
 وستة عشر علة للتقسيم الذي بعد "إذ"، لا أنه علة لصيرورة. قلت: الأدب على قسمين؛ لأنه إن كان الحكم فيه
 بوجود المعول لوجود عته فهو سبي، وإن كان يفيد وجود العلة لوجود معنونه فهو بئي. كما إذا قلت: هذا محمول،
 واستدللت على وجود الحمى بوجود عته أي هو تعفن الأخلاص. وقلت: لأنه متعفن الأخلاص، وكل ما هو متعفن
 الأخلاص فهو محمول. فقد استدلت بالدليل المتي. وقلت: هذا متعفن الأخلاص، واستدلت على وجود تعفن
 الأخلاص بوجود معنونه وهو الحمى فهو بئي، فقلت: لأنه محمول وكل محمول متعفن الأخلاص، وإذا عرفت هذا فاعلم
 أنه وإن كان الصيرورة علة لما بعد إذ، لكن استدلال المصنف - " دليل بئي لا لمتي فلا بأس. فافهم.

وعلى تقدير أنوثته الخ: لأن سهامها من مسألة الأبوة - أعني سبعة وعشرين - ثلاثة أيضا، فإذا صررت في
 وفق مسألة الذكورة - وهو ثمانية - صار أربعة وعشرين. أربعة وعشرون الخ: لأن سهام الزوجة من مسألة
 فرضت فيها الحمل أنثى - أعني سبعة وعشرين - ثلاثة أيضا كما في الأولى، فإذا صررتها في وفق مسألة التي
 فرضت فيها الحمل ذكرا - أي في الثمانية -، صار الحاصل من الضرب أربعة وعشرين.

اثنان وثلاثون الخ: لأن سهام كل منهما من مسألة فرضت فيها الحمل أنثى أربعة أيضا كما في الأولى، فإذا
 صررتها في وفق المسألة التي فرضت فيها الحمل ذكرا - وهو ثمانية - صار الحاصل من انصرب اثنين وثلاثين.
 أربعة وعشرون: لأنه أقل نصيبها على تقديري ذكورة حمل وأنوثته. ثلاثة أسهم: وهي الفصل بين نصيبين
 إلى أن تنكشف حال الحمل.

ومن نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم، وتعطى للبنات ثلاثة عشر سهماً؛
 لأنَّ الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة ^{من ذلك المبلغ} **رحمته**، وإذا كان البنون أربعة ^{ذلك}
 فنصيبها سهم وأربعة أتساع سهم من أربعة وعشرين مضروب في تسعة، فصار
 ثلاثة عشر سهماً وهي لها، والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهماً. فإن ^{حاصل الصرب}
 ولدت بنتاً واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات. وإن ولدت ابناً واحداً أو أكثر، ^{من المائتين والستة عشر}

أربعة أسهم: أي يعطى من المبلغ المذكور كل منهما أقل النصيبين - وهو اثنان وثلاثون - ويوقف الفضل الذي
 بينهما، فقد جعل الحمل في حق الزوجة والأبوين أثني. **لأنَّ الموقوف إلخ.** فإن قيل: ما وجه تقدير الحمل متعدداً
 في حق البنت دون سائر الورثة، فإنه يقدر في حقهم ابناً وبنتاً واحدة؟ قلنا: لعدم تفاوت فروضهم بتعدد الولد
 ووحدته بخلاف البنت، كما لا يخفى. **فنصيبهما:** ممَّا بقي من دوي الفروض في مسألة الذكورة، وهو - أعني
 ذلك الباقي - ثلاثة عشر كما سبق.

سهم وأربعة أتساع سهم: لأنَّ إذا أعطينا من الباقي كل ابن سهمين ولبنت سهماً واحداً، بقيت أربعة أسهم،
 فلكل ابن سهم آخر إلا تسعاً فيجتمع لنت سهم وأربعة أتساع سهم. **وأربعة إلخ:** لأنَّ الأبناء الأربعة في حكم
 ثلثي بناتٍ، وهُنَّ مع البنت تسع بنات، فقسماً ثلاثة عشر من أربعة وعشرين عيهاً، فحصل تسعة منها لتسع
 بنات فلكل ابن سهمان، وللبنات سهمٌ واحدٌ، والباقي أربعة أسهم، وهي غير مستقيمة عليهن، فضرباً الأربعة في
 التسعة، فحاصل الصرب ستة وثلاثون تسعاً، فقسماً هذا الحاصل عليهن، فلكل من البنات أربعة أتساع،
 فحصل لكل ابن ثمانية أتساع، وهي سهم إلا تسعاً، فيجتمع للبنات سهم وأربعة أتساع سهم من ثلاثة عشر.
والباقي: منها بعد ما أعطي الأبوان والزوجة والبنات. **وهو مائة:** لأنَّ الذهاب إلى الورثة مائة وواحد.

فجميع الموقوف للبنات. وذلك؛ لأنَّ جعلنا الحمل أثني في حق الزوجة والأبوين وأعطينا كل واحد منهم ما
 هو نصيبه على تقدير الأنوثة، فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الأنوثة، فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو
 مائة وثمانية وعشرون نصيب السنين أو البنات، ألا ترى أن نصيبهن من مسألة الأنوثة - أعني من سبعة وعشرين
 ستة عشر -، فإذا ضربت في وفق مسألة الذكورة - وهو ثمانية - بنف مائة وثمانية وعشرين فهي حقهن، وقد
 أخذت منها البنت ثلاثة عشر فتضمنها إلى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر، ثم يقسم المبلغ بينهما على السوية، =

فيعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم، فما بقي تضم إليه ثلاثة عشر ويقسم بين الأولاد. وإن ولدت ولداً ميتاً فيعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم، وللبن^{قد سعى}ت إلى تمام النصف، وهو خمسة وتسعون سهماً، والباقي للأب وهو تسعة أسهم؛ لأنه عصبه.

= فإذا استقام عيهاً فذلك أي فيها، وإلا فإن كانت بين الأسهم ورؤوسهن موافقة فاضرب وفق لرؤوس في المائتين وستة عشر الذي هو أصل المسألة فما بيع تصح منه أسنة، وإن لم تكن بينهما موافقة بن مائة فاضرب جميع عدد الرؤوس في جميع المائتين والستة عشر فما حصل كان تصحيحاً لمسألة. **فيعطى** أي تعطى المرأة الثلاثة التي كانت موقوفة من نصيبها لكأن في مسأله ذكوره الحمل، فتكمل لها حينئذ سعة وعشرون وهي أكثر النصيبين، وتعطى كل واحد من الأبوين الأربعة الموقوفة من نصيبه ككأن في مسألة الذكورة، فيتم لكل منهما أكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون.

فما بقي أي ما كان باقياً بعد ما أحده هؤلاء الثلاثة، وما أحده است يجمع مع ثلاثة عشر، وهي ما أحده الست، فالخاضع مائة وسبعة عشر فإن من الظاهر أن الباقي المذكور مائة وأربعة؛ لأن ما وصل إلى الأبوين هو ثمان وتسعون، وإلى المرأة سعة وعشرون، وإلى الست ثلاثة عشر، فالخاضع من جميع هذه الأسهم مائة وأثنا عشر فأخرجناها من مائتين وستة عشر، فالباقي مائة وأربعة.

ثلاثة عشر التي أحدها الست حتى تبلغ مائة وسبعة عشر. **بين الأولاد** أي صح عيهم للذكر مثل حصه لأشبين وإن تكسر فتصح مسألة عما عرفته غير مرة، وإن ولدت ذكراً أو أنثى، فالحاصل على قياس ما إذا ولدت ذكر كما لا يخفى. **تمام النصف** لأنها كانت قد أحدثت ثلاثة عشر فكمثل لها حينئذ نصف التركة وهو مائة وثمانية. **والباقي** من المائة والأربعة بعد تكميل النصف للأب.

لأنه عصبه على ما مر من أن له مع الست فرضاً وتعصباً، وعدم أن ميت إذا ترك من لا يتغير فرضه بالحمل فإنه يعطى فرضه تمامه، كما إذا ترك جدة ومرة حاملاً فإنه يعطى الحصة السادسة، فكذلك إذا ترك امرأة حاملاً وأباً فللمرأة الثمن، وأن الوارث إذا كان ممن يسقط في إحدى حائتي الحمل فإنه لا يعطى شيئاً إلى أن يتبين حال الحمل؛ لأن أصل الاستحقاق مشكوك ولا تورث مع الست، كما إذا ترك امرأة حاملاً وأباً وعماً فلا شيء للأخ وللعمة؛ خوفاً أن يكون الحمل أباً، فما قرره سابقاً إنما هو فيما يتغير فرضه من الورثة.

فصل في المفقود

المفقود حيّ في ماله حتى لا يرث منه أحد، وميّت في مال غيره حتى لا يرث من أحد، ويوقف ماله حتى يصح موته، أو تمضي عليه مدّة، واختلف الروايات في تلك المدّة، ففي ظاهر الرواية: أنّه إذا لم يبق أحد من أقرانه حكم بموته. وروى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمته الله:

المفقود هو في اصطلاح الفقهاء: عائب لم يدر أثره أي حيه، فلا يدرى حياته وموته، فالمعتبر عدم معرفة حاله لا عدم معرفة موضعه، وقد أفصح عن هذا في "المسوط": فمن قال: "إنه عائب لم يدر موضعه" لم يصب.

حتى لا يرث **إح** لشوت حياته باستصحاب الحال وهو معتبر في إبقاء ما كان عني ما كان، دون إثبات ما لم يكن، وهذا لا يشت استحقاق ورثته لمده، ولا تتروح امرأته عندها، وهو مذهب عليّ.

من أحد **إح**. أي لا يكون المفقود وارثاً لأحد من أقربائه: لأن بقاءه حياً باستصحاب الحال وفي توريته من غيره إثبات ما لم يكن والاستصحاب لا يصح بذلك. واعلم أن الاستصحاب عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان، وهو حجة عند الشافعي - في جميع الأمور بها وإثباتا، وعندها حجة للدفع لا للإثبات.

ويوقف **إح**. لما كان قوله فيما سبق: "لا يرث من أحد" يوهم نفي توريث المفقود أصلاً فسرّه بقوله: "ويوقف" أي يبقى حصه موقوفاً إلى أن يتيقن بموته أو تمضي عليه مدة كما فصلها الشيخ فيما بعد.

من أقرانه قبل: أقرانه في بلده، وقيل: أقرانه في جميع البلدان، والأول أصح، ذكره في فرائضه الإمام الترمذاني - . وعلمه بأن الأعمار مما يتفاوت باختلاف الأقاليم والبلدان، وأن في اعنار جميع الأقران حرجاً عظيماً.

وروى الحسن **إح** وحده هذه الرواية أن الأعمار قلماً تزيد على مائة وعشرين سنة، بل لا يسمع أكثر من ذلك فيقدر بها. وأما ما قيل: إن هذا يرجع إلى قول أهل الطبائع: فإنهم يقولون: لا يخور أن يعيش الإنسان أكثر من ذلك، وقولهم ناصل بالمصوص من بقاء نوح عليه السلام أكثر من تسعمائة سنة فمما لا ينبغي أن يصعى إليه ويدكر توجيهها لمذهب من مذاهب الفقهاء، كيف! وهم أعرف بما دلت عليه النصوص والتواريخ بالأعمار استأنفة للبشر، بل لا يحل لأحد أن يحكم على أئمة لمسلمين أنهم اعتمدوا في قولهم على أمر يعترفون بطلانه ويوجبون عدم احتيابه، كذا في "فتح القدير"، والعجب من السيد الشريف - قال تحت رواية الحسن: وهذا مبني على ما اشتهر بين العامة من أنه لا يعيش أحد أكثر من هذه المدّة، وهو من الأكاذيب المشهورة، فلا اعتداده.

"أن تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود"، وقال محمد **رحمته**: "مائة وعشر سنين"، وقال أبو يوسف **رحمته**: "مائة وخمس سنين"، وقال بعضهم: "تسعون سنة" وعليه الفتوى، وقال بعضهم: "مال المفقود موقوف إلى اجتهد الإمام"، وموقوف الحكم في حق غيره، حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل، فإذا مضت المدة فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته، وما كان موقوفا لأجله يرد إلى وارث مورثه وحكم بموته

مائة وعشرون سنة: وهذا يرجع إلى قول أهل الصائغ واسحوم؛ فهم يقولون: لا يجوز أن يعيش أحد أكثر من هذه امدة؛ لأن اجتماع الحسن يحصل بالصائغ الأربعة في هذه المدة، ولا بد أن تصاد واحد من ذلك صبيحه في هذه المدة فيموت، ولكن خطأهم قد تبين بالنصوص الواردة في طول عمر من كان قلنا كزوج **رحمته**. **يوم ولد فيه**: وعن الإمام ثلاثون سنة، وعن بعضهم ستون سنة، وقيل: سبعون سنة، وقيل: ثمانون سنة، وفي 'القهستاني': وعليه الفتوى في زماننا، كذا في 'مجمع الأهرار'. **وعليه الفتوى** **رحمته** قال في 'السر': العجب! كيف يتعارون خلاف ظاهر المذهب، مع أنه واجب على مقددي الإمام؟ وأجاب في 'النهر': بأن التمهص عن موت الأقران غير ممكن أو فيه حرج عظيم، فلهذا قدروه بالسنة، والأحسن أن يقال: إنه لا مخالفة فيه، بل هو تفسير ظاهر الرواية أي موت الأقران، فاحتلوا: فمنهم من اعتبر أطول ما يعيش إليه الأقران، ثم احتلوا هل هو تسعون أو مائة وعشرون؟ ومنهم (وهم المتأخرون) اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش إليه الأقران عاليا لا أطوله فقدروه بالسنتين؛ لأن من يعيش فوقها نادرٌ واحكم لعالم، وقدره ابن اهام بسعين لما روي من الحديث: "أن أعمار أمتي بين الستين والسبعين". (أو كما قال **رحمته**)، فالسبعين نهاية الأعمار.

إلى اجتهد الإمام: في موته، وهو مذهب الشافعي **رحمته** فإنه قال: إذا مضت مدة يقضي القاضي بأن مثله لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم بموته، ويقسم ماله على ورثته الموجودين حال الحكم به، ثم أن الأليق بطريق الفقه أن لا يقدر بشيء، كما هو ظاهر الرواية؛ إذ لا مجال لقياس في المقادير ولا بص ههنا، فيحال على اعتبار أقرانه ونصائره، كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء **رحمته** **وموقوف الحكم** **رحمته** فإن كان المفقود ممن يعجب الحاضرين حجب الحرمان لم يصرف إليهم شيء بل يوقف مال كله، وإن كان لا يحجبهم حجب الحرمان بل يحجب حجب النقصان، يعطى كل واحد منهم ما هو الأقل من نصيبه على تقدير حياة المفقود.

لورثته الموجودين: يعني إذا حكم الحاكم بموته ورثه من كان حيا من ورثته وقت الحكم دون من مات قبل ذلك؛ إنما حكم بموته في هذه الحالة، وشرط التوارث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث، فهذا لا يرث إلا من كان باقيا من ورثته حال حكم موته.

الذي وقف ماله. والأصل في تصحيح مسائل المفقود: أن تصحح المسألة على تقدير حياته، ثم تصحح على تقدير وفاته، وباقي العمل ما ذكرنا في الحمل.

أن تصحح المسألة الخ. وهو أن ينظر في مسألتَي الحياة والوفاة، فإن توافقتا يصرب وفق إحداهما في جميع الأخرى، وإن تباينتا تضرب إحداهما في الأخرى، فما حصل من الضرب على الوجهين، كان تصحيح المسألة على كل واحد من التقديرين، ثم يضرب نصيب من كان له شيء من مسألة الوفاة في مسألة الحياة، أو في وقفها، ونصيب من كان له من مسألة الحياة في مسألة الوفاة أو في وقفها، ثم ينظر في هذين الحاصلين من الضربين، فيعطى الوارث الحاضر ما هو الأقل من الحاصلين، ويجعل الفضل بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث إلى أن يظهر حال المفقود، فإذا تركت مثلا روحا حاصرا، وأختين لأب وأم حاضرتين، وأخا لأب وأم مفقودا، فعلى تقدير كون المفقود ميتا يكون لزوج النصف، وللأختين الثلثان، فالمسألة من ستة لكنها تعول إلى سبعة.

وعلى تقدير كونه حيا لزوج النصف من غير عائل، وللأختين اربع؛ لأن أصل المسألة على هذا التقدير اثنان، واحد للزوج، وواحد للأخ مع الأختين، فلا يستقيم عليهم وهو كاربعة أحوات؛ لأن الأخ بمسئلة الأختين فتضرب الأربعة في أصل مسألة سبع ثمانية، أربعة منها للزوج، واثنان للأخ، واثنان آخران للأختين، لكل واحدة واحد، فموت المفقود حير للأختين من حياته وهو ظاهر، وحياته حير للزوج؛ إذ له حينئذ نصف من المال بلا عول، فتعتبر حياة المفقود في حق الأختين فلا يصرف إليهما إلا ربع المال، ويعتبر موته في حق الزوج فلا يعصى إلا ثلاثة أسباع المال، ويوقف الباقي.

وهذه المسألة تصح من ستة وخمسين؛ لأن مسألة الحياة من ثمانية ومسألة الوفاة من سبعة، وييهما مبايه فتضرب إحداهما في الأخرى فيبلغ ستة وخمسين، كان للزوج من مسألة الحياة أربعة، فإذا ضربت في مسألة الوفاة - وهي سبعة - حصلت ثمانية وعشرون، وكانت له من مسألة الموت ثلاثة، فإذا ضربت في مسألة الحياة - وهي ثمانية - بلغت أربعة وعشرين، فتعطي للزوج أربعة وعشرون؛ ولهما أقل الحاصلين - وهو النصف العائل - وتوقف من نصيبه أربعة. وكان للأختين من مسألة الحياة اثنان، فإذا ضربنا في السبعة حصلت أربعة عشر، وكانت لهما من مسألة الوفاة أربعة، فإذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنى وثلاثين، فيصرف إليهما أقل الحاصلين وهو أربعة عشر، - وهو ربع الستة والخمسين، فلكل واحد منهما سبعة، وتوقف من نصيبها ثمانية عشر فجميع ما يصرف إلى الزوج والأختين ثمانية وثلاثون، والباقي من الستة والخمسين - وهو ثمانية عشر - موقوف.

فإن صهر أن المفقود حي تدفع إلى الزوج الأربعة الموقوفة ليمت له نصف المال - وهو ثمانية وعشرون -، ويكون الباقي - وهو أربعة عشر - للأخ حتى يكون النصف الآخر بين الأخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن طهر له أنه ميت تدفع إلى الأختين الثمانية عشر الموقوفة من نصيبهما حتى تتم لهما أربعة أسباع المال - وهي اثنان وثلاثون -، وأما الروح فقد أخذ نصيبه كاملا - وهو أربعة وعشرون - كذا قال السيد.

فصل في المرتد

إذا مات المرتد على ارتداده، أو قتل أو لحق بدار الحرب، وحكم القاضي بلحقاقه، فما اكتسبه في حال إسلامه فهو لورثته المسلمين، وما اكتسبه في حال رده يوضع في بيت المال عند أبي حنيفة . وعندهما الكسبان جميعا لورثته المسلمين، وعند الشافعي . الكسبان جميعا يوضعان في بيت المال، وما اكتسبه بعد الدخول بدار الحرب، فهو فيء بالإجماع، وكسب المرتدة جميعا لورثتها المسلمين، بلا خلاف بين أصحابنا.

مرتد هو لغة: الراجع مطلقا، وشرعا: الراجع عن دين الإسلام. وركبها: إخراج كلمة الكفر على اللسان بعد الإيمان، كذا في "در المختار". **فما اكتسبه الخ** وهذا بعد قضاء دين كل حالة من كسبها، يعني يقضى أولاً الديون التي حقت في حالة الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام، وديونه التي لحقت في حال الردة مما اكتسبه في الارتداد، فما بقي بعد قضاء الديون يجري فيه الإرث.

في بيت المال في أحد قوليه بطريق أنه فيء، وفي قوله الآخر بطريق أنه ما ضائع، نص إمامي على مذهبه في "المختصر"، ووجه قولهما أن ملكه في الكسب بعد الردة باق؛ وهذا يقضى منهما ديونه على الاختلاف في كيفية لقضاء، فيقتل موته إلى ورثته ويستند إلى ما قبل رده، فيكون توريث المسلم من المسلم. وإنه يمكن الاستناد في كسب الإسلام لوجوده قبل الردة، ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدمه فيها، ومن شرط الاستناد وجوده.

ثم أما يرثه من كان وارثا له حالة الردة وبقي وارثا وقت موته في رواية الخمس عنه؛ اعتبارا للاستناد. وفي رواية أبي يوسف . عنه: أنه يرث من كان وارثا له عند الردة، ولا يطل استحقاقه موته بل يخلفه وارثه؛ لأن ردته بمنسلة الموت. وفي رواية محمد . عنه وهو الأصح: أنه يعتبر وجود وارث عند الموت؛ لأن أحداث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالأحداث قبل انعقادها.

فهو فيء، المراد بالفيء هو المال الحاصل من الكفار، بلا إنحاف حيل ولا ركاب، كالحرية ومال دمي لا وارث له. وقولنا: بلا إنحاف يح احتراز عن العيمة؛ لأنها المال الحاصل من الكفار بإنحاف الحيل والركاب. فما اكتسبه المرتد بعد الدخول بدار الحرب يقسم خمسة أقسام متساوية كسائر أقسام الفيء، ثم يقسم أحد الأقسام الخمسة إلى خمسة أقسام، أحدها. يصرف إلى مصارف التسمين كإزراق العمداء، وثانيها: يصرف إلى أهائمي والمطسبي، ويفصل يذكر على الأشي، وثالثها: يصرف إلى اليتامي والفقراء، ورابعها: إلى المساكين، وخامسها: إلى أبناء السبيل، والباقي كان للملي **لورثتها المسلمين** وذلك لأن المرتدة لا تقتل عدوا، بل تحبس حتى تسلم أو تموت؛ لأنه هي عن قتل النساء. وأيضا الأصل تأخير العقوبة إلى دار الخراء، وإنما عدل عنه في الرجل لدفع شر تأخير يتوقع منه، وهو الحرب خلاف المرأة، إلا إذا كانت ملكة أو ذات رأي في الحرب، وإذا لم تزل نار تداها عصمة نفسها لم تر عصمة ماها. =

وأما المرتد فلا يرث من أحد، لا من مسلم ولا من مرتد مثله. وكذلك المرتدة، إلا إذا ارتدت أهل ناحية بأجمعهم، فحينئذ يتوارثون.

= فكل واحد من الكسبيين ملكها فهو لورثتها، إلا أنه لا ميراث منها لزوجها؛ لأنها بنفس الردة قد نابت منه، ولم تنصر متبرفة على أهلها فلا تكون كالثارة المريضة، وإذا خفت نداد الحرب زالت عصمتها في نفسها؛ لأنها تسترق، والاسترقاق إتلاف حكماً، فتزول عصمة ماها أيضاً، ذكره الإمام السرخسي في شرح السير الصغير. وذكر في شرح السير الكبير: أن آدمي إذا نقض العهد الذي بينه وبين المسلم ولحق نداد الحرب كان الحكم فيه كالحكم في المسلم الذي ارتد وحق، ودلت من أهل دارنا فتجري عليه أحكام المسلمين، كذا قال السيّد.

فإن قلت: قال النبي ﷺ: «من سار دمه وقبيله» وكلمة «من» تعم الرجال والنساء، فيسعي أن تقتل النساء أيضاً كما ذهب إليه الأئمة الثلاثة، والبيهقي، والرهري، والسحبي والأوراعي، ومكحول، وحامد، وقالوا: تقتل النساء أيضاً فهذا الحديث، قلنا: المراد في الحديث «أخبار» أعم من أن يكون رجلاً أو امرأة، وهذا مذهبنا، فإن المرأة إذا كانت محاربة أو دار رأي حكم نفسها هو الرجل، وقوساً: «لا تقتل» إنما هو في حق امرأة لا تخارب، ولا تكون دار رأي في الحرب؛ لأن النبي ﷺ هوى عن قتل النساء غير محاربات، وجرأ مجرد الكفر لا يقدم في الدنيا؛ لأنها دار الابتلاء، وإنما تحبس؛ لأنها ارتكبت جريمة عظيمة.

فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ كُفْرَهُ يُكْفِرْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٣٦) فإنه عام. قلنا: قد جرى فيه التخصيص لهية عن قتل النساء، حدثنا أبو الوليد الطيالسي قال: حدثنا عمرو بن المرقع بن صبيح بن رباح قال: حدثنا أبي عن جده رباح بن ربيع، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين على شيء، فبعث رجلاً وقال: «ماذا على هؤلاء؟» فجاء فقال: «على امرأة قتل، قال النبي ﷺ: «ما هذا؟» فقال: «هذا رجل» قال: «وعلی المقدمة حادس الوليد، فبعث رجلاً فقال: «قل حادس لا تقس» (رواه أبو داود).

فلا يرث إلخ. لأنه عصي ربه عز وجل بارتداد، فلا يستحق الصلة الشرعية التي هي الإرث، بل يخارى بالحرمان كالقاتل طم، وأيضاً لا مئة بمرتد؛ لأن ما انتقل إليه ارتد لا يبقى عليه، والمئة معترة في الميراث.

ولا من مرتد مثله: لأنه ليس من أهل الولاية فلا يرث أحداً؛ ولأنه حاب بالرد وهذه صلة شرعية، وإحادي على حق الشرع يحرم من هذه الصلة عقوبة كالقاتل بغير حق؛ ولأنه لا مئة له فإن الملة التي كان عليها قد تركها، والتي انتقل إليها لا يقر عليها بل يحرم على الإسلام أو يقتل وفي الميراث يعتبر الملة، وهذا لا يجري التوارث عند اختلاف الملة، وهو نظير الحكم في نكاحه؛ فإنه لا يجوز للمرتد أن يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة أصية؛ لأن النكاح يعتمد الملة ولا ملة له، ذكره الإمام السرخسي رحمه الله في شرح كتاب الطلاق.

يتوارثون: لأن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها، فيقتل رجالهم وتسي أساقهم، ودراريهم كما فعله أنوكر رحمه الله بني حيفة ما ارتدوا عن الإسلام، وأصاب عتياً رحمه الله من ذلك السبي حارية، فودت له محمد بن الحيفة، وفعل عني رحمه الله بدارية بني ناحية ما ارتدوا، ثم باعهم من مصيفه بن هيرة بمائة ألف درهم.

فصل في الأسير

حكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه، فإن فارق دينه فحكمه حكم المرتد، فإن لم تعلم ردة ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود.

فصل في الغرقى والخرفى والمهدمى

إذا مات جماعة، ولا يدري أيهم مات أولاً، جعلوا كأنهم ماتوا معاً، فمال كل واحد منهم

الأسير هو فعيل معي معصوم، وهو من أسره العدو مسلماً كان أو كافراً. والمرد به ههنا: المسلم الذي صار في أيدي الكفار. **ما لم يدرى** دسده فيرث ويورث منه؛ لأن المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان. ألا يرى أن روحه التي في دار الإسلام لا تبي منه، فالأسير كما لا تؤثر في فضع عصمة الكا، لا يؤثر أيضاً في ميراث. **حكم المرتد** إذا فارق بين أن يرتد في دار الإسلام، ثم يحنق بدار الحرب، وبين أن يرتد في دار الحرب، وفيه فيها؛ فإنه على التقديرين يصير حربياً. **حكم المفقود** ولا يقسم ماله، ولا تروح ماله حتى يكشف خبره. **الغرقى** جمع غريق، وخرفى جمع خريق، والمهدمى جمع هدمى: هو ما هدم عليه حدر وحوه.

إذا مات الخ أي مات جماعة في عرق، أو لا حرق ولا يدري أيهم مات أولاً جعلوا كأنهم ماتوا جميعاً معاً، فيكون مال كل واحد منهم لورثته. ولا يرث بعضهم بعضاً إلا إذا عرف ترتيب موته، فيرث المتأخر من المتقدم وهو قول أبي بكر وعمر وريد، وإحدى الرويتين عن علي قال ريد من ثابث أمري أبو بكر حين قتل أهل إمامة، أن أوزت الأحياء من الأموات، ولا أوزت بعضهم من بعض وروي منه عن عمر في ضاعون عموماً. وإنما كان كذلك؛ لأن الإرث يبتني على بقاء سب الاستحقاق، وشرطه هو حياة الوارث بعد المورث - لم يثبت، فلا يرث بالشك.

وقال ابن مسعود: 'يرث بعضهم بعضاً إلا ما ورت كل واحد منهما من صاحبه'. وهو إحدى الرويتين عن علي. ووجهه أن حياة كل واحد منهم كانت ثابتة بيقين، والأصل بقاؤها إلى ما بعد موت الآخر؛ ولأن الحادث بضاف إلى أقرب الأوقات فكان كل واحد منهم مات بعد موت الآخر، فيرث منه إلا ما ورثه منه لتعذر؛ لأن تقديره حياً بعد موته حتى يرت ماله من ورثته محال. فبما: إذا استحال في حق البعض استحال في حق الكل، إذا سب الإرث متحداً لا يقبل التحري، وظاهر حياته بصبح لدفع لا للاستحقاق، كذلك الحكم إذا ماتوا بالهدم الجدار عليهم، أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أولاً.

ولا يدري الخ كما إذا عرقوا في السفينة، أو وقعوا في النار دفعةً، أو سقط عليهم حدر أو سقف أو بيت، أو قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موقعهم.

لورثته الأحياء. ولا يرث بعض الأموات من بعض، هذا هو المختار. وقال علي وابن مسعود **يرث** **في إحدى الروايتين عنه**

"يرث بعضهم عن بعض"، إلا فيما ورث كل واحد منهم من صاحبه.

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

لورثته الأحياء الخ مثاله أب وابن عرقا في الحر، وحلف كل واحد منهما سقاً، فلا يرث الأب من الابن، ولا الابن من الأب، بل يرث من الأب سقته وبنت امه، ويرث من الابن أخته وبنته. **هو المختار** عندنا، وعند مالك **يرث** **عن** ذلك في الموطأ، وكذلك عند الشافعي **هو** مروي عن أبي بكر وعمر ويريد به ثبات أجمعين. **من صاحبه** فإنه لا يرث منه، كيلا يرم أن يرث كل واحد من مال نفسه، وبه أحد ابن أبي يلى. والوجه في ذلك أن شرط استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موت صاحبه، وقد عرف حياته يقياً، فيجب التمسك به. وسبب الحرمان موته قبله أو معه، وذلك مشكوك فيه ولا يشت الحرمان بالثبوت إلا في موضع اضرورة، وهو ما ورثه كل منهما من صاحبه، والثبات باضرورة لا يتعدى عن موضع الضرورة. وهذا الذي ذكر من أن اليقين لا يزول بالشك، أصل كبير في الفقه.

ونحن نقول: إن الشرط المذكور غير معلوم يقياً، وما لم يتيقن به لا يشت الاستحقاق؛ إذ لا تورث بالثبوت، وتفصيله أن الشرط ههنا بقاؤه حياً بعد موت مورثه، وإنما علم ذلك بصريق الظاهر واستصحاب الحال دون اليقين. فإن الظاهر بقاء ما كان على ما كان عليه، وهذا البقاء لا يعدم الدليل القوي، لا لوجود الدليل المقتضي، فيعتبر به في إبقاء ما كان لا في إثبات ما لم يكن كحياة المفقود، فعمل ثابته في بقي التورث عنه لا في استحقاق الميراث من مورثه، ويؤيده ما روي عن أبي بكر وعمر وعلي **هو** وغيرهم.

واعلم أن كل ما في هذه الحاشية مأخوذة من كتب معتبرة مثل: 'العوائد السسية'، و'الرحيق المحتوم'، و'خلاصة الفرائض'، و'شرح السيد' و'حاشية كمال ناشا عليه'، و'الدر المختار'، و'رد المختار'، و'مجمع الأهر'، و'النهشتي'، و'تقريبات الأستاذ ابن عبي' سلمه الله العلي القوي وقد وقع الفراغ من تسويده يوم الجمعة من محرم الحرام سنة ١٣٢٢ من الهجرة السوية عليه أفضل الصلاة والتحية، اللهم اغفر ذنوبي، واستر عيبي، ووفقني ومن أمرني بتحريها - وهو المحترم لعظيم امولوي سيد محمد عبد العليم المصنع مالك العلممي حياً، وورثي صلاحاً، ولا تخرمي فلاحاً. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، فصل وسلم على بيتك وحبيلك محمد النبي الرؤوف الرحيم المصطفى المجتبي، وعلى آله وأصحابه الذين سلك مسلكهم فقد رشد واعتدى كما تحب وترضى. محمد نظام الدين الكيرانوي.

[illegible]

رسالة جامع الفرائض منظوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد حمد حق و صلوة رسول عرض دارد فقیر آل بتول
این ناصر نوازش ست بنام یافت از هند در گنبد مقام

کیفیت تقسیم مال بعد موت

اولاً مال مرده ده در دین گر مرا ورا تعلق ست بعین
پس به تجویز او بلا کم و بیش عدد سنت ست و قیمت پیش
پس بدین دگر که میت جان پس بموصی له ثلث برسان
پس بذی فرض و نسب عصبه بعد ازان معتق از سبب عصبه
عصباتش پیش چو ز باشند پس بفرض نسب برو باشند
بعد ازان ذو رحم پیش اولی از موالات هر که شد مولی
آنکه حامل شد بشر و خیر پس مقرر له النسب بر غیر
لیک آن غیر ست از و منکر وان مقرر شد بقول خویش مقرر
پس بموصی له تمام و کمال بعد ازان میرسد به بیت اسال

موالعه ارث

مانع ارث قتل ناحق وان از مکلف که شد مباشر آن
رقت اختلاف دین و دار جهل ترتیب موت نیز شمار
نیت ممنوع مانع میراث هست محبوب حاجب وراث

حصص ذوی القروض

فرض شش بر دو نوع گشت عیان نصف ورث و ثمن بودیک ازان
عشمان و ثلث سدس دو میں ده و دو مرد زن شد اهل این
اب و پس جد بے وساطت ام با ذکر از ولد گرفت ششم
ما بقے نیز هرء آنه محض تعصیب در گم دنا

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| ولد مادر کلاله بفرد | سدس و بر جمع ثلث وزن چون مرد |
| زوج را نصف بے ولد یا او | ربیع وزوجات جمله نصف شو |
| بنت پس اسفش چو بنت پسر | نصف گیر و دو ثلث بر اکثر |
| عصبات اند یا اخ خودها | بذکر مثل حظ دو انثی |
| سدس بر سفیات باعلیا | حجب باد دیگر که یا لینا |
| یا فرد تر بود ذکر پیدا | عصبات انداین رجال و نسا |
| اخت عینی خلیفہ دختر | پدرے گشت جائی بنت پسر |
| خلفاء عصوبت ست بہ شان | با اصول و فروع فر حرمان |
| ام باولاد دوز اخوة و اخت | سدس گیرد و گرنہ ثلث درست |
| ثلث باقی ز حصہ زن و شو | گر بود با اب و یکی زان دو |
| بعد ازان جمله جد را ششم ست | نسب شان چوبے اب اُم ست |
| ابوی جمہ ساقط اند باب | ہجد آن جدہ کو دروست سبب |
| جملہ بعدی بمطلق قربی | ذوجہت ذوجہات راست سوی |

بیان عصبات

| | |
|---------------------------|-----------------------------|
| عصبہ آخذ بقیہ فرض | کل برد چونکہ فرد یابد عرض |
| چار قسم است فرع و اصل خود | فرع اب باشد و فروع جد |
| اقریش ابن پس فروتر ازان | پس اب و بعد از انست عالی آن |
| پس چواخ ابن اخوة عم عم اب | عم جد اقربست پس اقرب |

مخارج فروض

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| مخرج نصف دو سی زدگر | گر بود واحد و چوشد اکثر |
| یک از نوع یک تو مخرج آن | از سی قلیل آن میدان |
| نصف اگر با تمام نوع دگر | یابہ بعض ست از شش ست بدر |

عول

چون شود تنگ از فروض کثیر عول اوطاق وجفت تاده گیر
 ربع ثانی ازدوازه است عول اوطاق تابسته است
 شمن با او شود زبست و چهار عول او بست و هفت شد یکبار

تمائل و تداخل

اسوة دو عدد تماثل شد عدد کم و بیش را تداخل شد

تباین

پس تباین چو عاد شد واحد گو توافق چو ثالث زائد

توافق

شد توافق بنصف عاد چو دوست گرسه باشد به ثلث وفق دروست

تصحیح

سهم یک طاقه چو شد کمسور چون توافق باین دو شد منظور
 وفق فرقه بزن بمخرج فرض در تباین تمام اوست بعرض
 گر بود کسر سهم حاقفه با وفق یا کل هر گروه را
 باکل و یا بوفق و بکسر بین در تماثل بزن یکے را زین
 در تداخل فریق اکثر را از همه مخرج این بس ست بما
 وفق یک در توافق و همه تن در تباین بکل دیگر زن
 باز با حاصل و جمع و اگر این چنین تا تمام فرقه نگر
 بعد ازین ضرب مبلغ ست تمام در همه مخرج و جمع سهام
 مثل نسب بسهم و فرقه او پس زمضروب حظ مفرد جو

رد

| | |
|--------------------------|--------------------------|
| فاصل از اہل قرض بے عصبات | رد برد غیر شوہر و زوجات |
| ہر دورا از اقل مخرج شان | دادہ باقی باہل رو برسان |
| جنس واحد چوراس خود طلبد | اکثرش چون سهام خویش برد |
| زوجہ شو چواز میانہ گم ست | مسالہ از رؤس و از سہم ست |
| گر شود انکسار راست نما | با اصولیکہ گفتہ ایم ترا |

ذوی الارحام

| | |
|--------------------------|----------------------------|
| ذو رحم دان قریب با اموات | غیر ذی فرض باشد عصبات |
| عصبہ سان چہار قسم شمر | اول اولاد بنت و بنت پسر |
| جدہ فاسدہ و گر اجداد | پس بنات ارخ و زاخت اولاد |
| پس زجدین فرع عمر بیار | قوت قریب و وصف اصل شمار |
| گر کند صلح وارثے بر شئے | کن از تصحیح طرح سہم وی |
| مرد گر وارثے تو مسالہ اش | اول از وارثان او برکش |
| پس سہامش ز میت اعلیٰ | راست چون شد بمسالہ فیہا |
| ورنہ این وفق مسالہ یا کل | ضرب گردد در اولین برجل |
| نیز در سہم وارثان عطا | غیر میت ہمہ سہامش را |
| ضرب در سہم وارثانش دار | یا تو و فقیہ بسہم اینان آر |

طریق تقسیم ترکہ در وارثان یا قرض نہ اہان

| | |
|----------------------------|-----------------------------|
| مال و تصحیح گر میان شد | یا توافق درو معاین شد |
| بہمہ حال یا بوفق بود | ضرب سہم فریق یا مفرد |
| قسمت مبلغ ست بر تصحیح | یا بوفقش کہ خارج ست صریح |
| حظ ہر دو چو کسر در مال است | مال و تصحیح را چو احوال است |
| دین دان چو سہم و وارث گیر | ہجو تصحیح دان دیون کثیر |

خنثی

کتر از مرد وزن بود خنثی آنکه مشکل بود و گر نه سوا

حمل

حظ حمل اکثر است از زن و مرد
 اگر رسد مستحق او فبها
 حمل میت چوزاد بر اکثر
 حمل غیرش چو بر اقلش زاد
 طفل گریاؤ ناف یا سر و بر
 زنده داد و بمرد وارث بر
 لیک اخذ کفیل باید کرد
 ورنه باقی بوارث است سزا
 وارث و مورث ست فی برتر
 ارث گیرد نر بر اقلش زاد
 زننده داد و بمرد وارث بر

مفقود

مال مفقود را معطل گو
 همچنین حظ او ز غیر شمار
 تا نود سال از ولادت او
 زنده در مال و مرده در حظ دار
 پس برو مال وارث حالی
 حظ بگردان به وارث حالی

مرتد

نه بود وارث کس مرتد
 کسب زن کسب مرد در اسلام
 مگر از دین ملک برگردد
 به مسمان دگر نه حق عوام

ایم

حکم اسرے الجمل حال شان
 حکم مفقود گشته است عیان

تمام شد

الرسالة المفيدة في علم الفرائض

تصنيف العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره الشيخ الفقيه محمد ضياء الحسن بن محمد نور الحسن الكاندهلوي جعل الله الجنة مثواه ورضي عنه وأرضاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه الطاهرين المطهرين. السهام المعينه في باب الميراث المذكورة في كتاب الله، وأصحاب هذا السهام اثنا عشر نفرا: أربعة من الرجال، وثمان من النساء.

ذوو الفروض:

أما الرجال فأربعة.

الأب ثلاثة أحوال:

١ - السدس مع الابن أو امه وإن سفل، بقوله تعالى: **وَالْأَبُ ثَلَاثَةُ أَصْوَافٍ** (نساء ١١) فهذا تنصيب على أن فرض الأب مع الولد هو السدس، فإن كان مع

الاب ابن فله فرضه، أعني السدس والباقي للابن.

٢ - التعصيب والفرض مع البنت أو بنت الابن.

٣ - التعصيب مع عدم الولد ولده وإن سفل.

مدح الصحيح أربعة:

١ - السقوط مع الأب.

٢ - السدس مع الابن أو ابنه وإن سفل.

٣ - التعصيب والفرض مع البنت أو بنت الابن.

٤ - التعصيب مع عدم الولد وولده وإن سفل،

والأب كالجدة إلا في مسألتين:

أ- في رد الأم من ثلث الجميع إلى ثلث ما بقي، فالأب يردها دون الجدة.

ب- وفي حجب الأم فالأب يحجبها دون الجدة.

للأخ لأم ثلاثة:

١ - السدس لئواحد.

٢ - الثلث للاثنين فصاعداً.

٣ - السقوط بالولد وابنه والأب والجدة.

لنزوح حالان:

- ١ - النصف عند عدم الولد وابنه.
- ٢ - الربع مع الولد وابنه وإن سفل.

أما النساء فثمانية:

لنزوجة حالان:

- ١ - الربع عند عدم الولد وابنه.
- ٢ - الثمن مع الولد وإن سفل.

لننت الصلبية ثلاثة أحوال:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - التعصيب مع الابن.

لست الابن وإن سفلت ستة:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - السدس مع الواحدة الصلبية.
- ٤ - التعصيب إن كان معها أو تحتها علام.
- ٥ - السقوط مع الابن.
- ٦ - حجب مع بصينين.

لأخت لأب ستة:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - التعصيب مع الأخ لأب وأم.
- ٤ - التعصيب مع البنات أو بنات الابن.
- ٥ - السقوط مع الابن وابنه والأب.

للأخت لأب سعة:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - التعصيب مع الأخ لأب.

- ٤ - السدس مع الأخت الواحدة العينية.
- ٥ - السقوط مع الأختين لأب وأم.
- ٦ - التعصيب مع البنات أو بنات الابن.
- ٧ - السقوط بالابن وابنه والأخ لأب وأم، وبالأب اتفاقاً، وبالجد على الخلاف.

للأخت لأم حالات ثلاث:

- ١ - السدس للواحدة.
- ٢ - الثلث للاثنتين فصاعداً.
- ٣ - السقوط بالأب والجد والولد.

للأم ثلاث أحوال:

- ١ - السدس مع الولد وابنه، واثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً من أي جهة كانوا.
- ٢ - ثلث الكل عند عدم هؤلاء.
- ٣ - بنت أباقي بعد فرض أحد الزوجين إن كان معها أبو نسب، وحدث في موضع من ماله أو بنت أرواحه أو بنت ما بقي بعد نصيب المهرج أو بركة، فإن كان محل لأب أو جد، فدلّام ثلث الجميع.

للمدة حالان:

- ١ - السدس لأب كانت أو لأم، واحدة كانت أو أكثر، ثابتات، متحاذيات.
- ٢ - سقوط الكل بالأم، والأبويات بالأب أيضاً، وكذا بالجد إلا أم الأب.

العصبة: من أخذ كل المال إن انفرد، والباقي مع ذي سهم.

العصبات أربعة:

العصبة بنفسه: كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى:

- (١) سون أو سهم (٢) لأب أو جد الصحيح (٣) إخوة ثم بوهم (٤) دعة ثم سهم

العصبة لغيره: كل أنثى تصير عصبة مع العصبة بنفسه:

- (١) بنت الصلب (٢) بنت الابن (٣) الأخت لأب وأم (٤) الأخت لأب.

العصبة السببية: مولى العتاقة ثم عصباته مرتبة. من ملك ذا رحم محرم فولأوه له.

العصبة مع غيره: كل أنثى تصير عصبة بأنثى لا تكون عصبة، الأخت مع السب.

الحجب: منع شخص عن ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر، وهو نوعان:

- (١) حجب النقصان (٢) وحجب الحرمان.

حجب النقصان الخمسة نفر

| | | | |
|----------------|----------|--------|---------------|
| (١) زوج | (٢) زوجة | (٣) أم | (٤) بنت الابن |
| (٥) الأخت لأب. | | | |

حجب حرمان الأقرب فالأقرب من ذوي الفروض والعصبات، كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرت معه إلا أولاد الأم. والورثة بالنسبة إليه قسمان: قسم لا يحجبون بهذا الحجب وهم ستة:

| | | | |
|------------|--------------|------------|-----------|
| (١) الأب | (٢) والابن | (٣) والزوج | (٤) والأم |
| (٥) والبنت | (٦) والزوجة. | | |

وقسم يحجبون وهم غير هؤلاء من العصبات وذوي الفروض.

محارج الفروض: الفروض المذكورة في كتاب الله ستة:

| | | | |
|------------|------------|------------|--------------|
| (١) النصف | (٢) والربع | (٣) والثلث | (٤) والثلثان |
| (٥) والثلث | (٦) والسدس | | |

متصاعمة أو متناقضة إذا كان في النسالة واحدا واحدا فمحرجه سمي به إلا النصف، ومحرجه الاثنان، وأما إذا اجتمع مثنى مثنى أو ثلاث من نوع واحد، فمحرج الجزء محرج الكل، وإذا احتلظ النصف بكل اثني أو بعضه فالمخرج ستة، أو الربع به فائتا عشر، أو الثلث فأربعة وعشرون.

العول: المخارج التي لا تعول أربعة:

| | | | |
|-----------|-----------|------------|-----------|
| (١) اثنان | (٢) أربعة | (٣) ثمانية | (٤) ثلاثة |
|-----------|-----------|------------|-----------|

المحارج التي تعول ستة إلى عشرة وترا وشفعا، اثنا عشر إلى سبعة عشر وترا لا شفعا، أربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين عولا واحدا.

النسب أربعة:

١ - التماثل: تساوي العددين

٢ - التداخل: أن ينفي الأقل الأكثر

٣ - التوافق: إن يعدمهما ثالث غير الواحد،

٤ - التباين: أن لا يعدمهما الأقل ولا الثالث.

معرفة السبب أن يقص من الأكثر الأقل مرة أو مرات من الحاسين، فإن اتفقا فهما متوافقان وإلا فلا توافق.

معرفة نصيب كل فريق التصحيح بين السهام والرؤوس و(بين) الرؤوس والرؤوس يكون سبعة قواعد:

١ - إن انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة إلى الضرب.

٢ - وإن وقع الكسر في سهام طائفة، وبين السهام والرؤوس موافقة، فيضرب وفق رؤوس من

انكسر عليه في أصل المسألة.

٣ - وإن وقع الكسر على طائفة، وبين السهام والرؤوس لم يكن موافقة، فيضرب عدد رؤوس من انكسر عليه في أصل المسألة.

٤ - إن انكسر على صائفتين أو أريد، وبين أعداد رؤوسهم ماثلة فيضرب أحد الأعداد في المسألة.

٥ - إن انكسر على طائفتين، وبين أعداد رؤوسهم تداخل فيضرب أكثر الأعداد في أصل المسألة.

٦ - إن انكسر على صائفتين وبين أعداد رؤوسهما موافقة، فيضرب وفق أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم الحاصل في وفق الثالث إن وافق، وإلا في جميعه، وهكذا، ثم في أصل المسألة.

٧ - إن انكسر على طائفتين وبين أعداد رؤوسهما مائة، فيضرب أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم الحاصل في جميع الثالث، وهكذا، ثم الحاصل في أصل المسألة.

وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من اعريق فاضرب ما كان لكل فريق في أصل المسألة فيما ضربته في أصل المسألة، فالحاصل نصيبه.

القسمة بين العزم، والورث إذا أردت أن تعرف نصيب كل فرد، فإن كان بين التصحيح والتركة مائة فاضرب سهام كل من التصحيح في جميع التركة، ثم اقسام المبلغ عليه، وإن كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل من التصحيح، ثم اقسام المبلغ عليه فالخارج نصيبه.

وإن أردت أن تعرف نصيب كل فريق فاضرب ما كان لكل فريق في وفق التركة، ثم اقسام المبلغ على وفق المسألة إن كان بين التركة والمسألة موافقة، وإن كان بينهما مباينة فاضرب في كل التركة، ثم اقسام الحاصل على الجميع فالخارج نصيبه. ودين كل غريم بمسزلة سهام كل وارث ومجموع الديون بمسزلة التصحيح. وإن كان في التركة كسور فابسط التركة والمسألة كتيهما.

الخارج إذا صاح أحد على شيء فاطرح سهامه واقسم الباقي على السابقين.

الرد ما فصل عن ذوي الفروض ولا مستحق له يرد عليهم بقدر حقوقهم إلا على الزوجين. ومسائل الرد على أربعة أقسام:

١ - أن يكون في المسألة جنس واحد ممن يردّ عليه فاجعلها من رؤوسهم.

٢ - وإن اجتمع جنسان أو ثلاثة أجناس ممن يردّ عليه فاجعلها من سهامهم.

٣ - وإن كان مع الأول من لا يردّ عليه فأعط فرضه من أقل محارجه، فإن استقام الباقي على السابقين فيها، وإلا فاضرب كل رؤوسهم في مخرج فرض من لا يردّ عليه، فالمبلغ تصحيح المسألة.

٤ - وإن كان مع الثاني من لا يردّ عليه فاقسم ما بقي من فرضه على من يردّ عليه، فإن استقام فيها، وإلا فاضرب جميع مسألة من يردّ عليه في مخرج فرض من لا يردّ عليه، فالمبلغ مخرج فروض الفريقين.

نسخ لأصل فيه أن تصحح مسألة ميت الأول وتعطى سهام كل، ثم تصحح مسألة الميت الثاني، وتنصر فيما في يده من التصحيحين، فإن استقام الأول على الثاني فلا صرب. وإلا فإن كان بينهما موافقة فاصرب وفق الثاني في الأول، وإن كان بينهما مزية فاصرب كل الثاني في كل الأول فانبع محرج المستثنى. وإذا ردت أن تعرف نصيب كل أحد فاصرب سهام الأول في تصحيح الثاني أو في وفقه واصرب سهام الثاني في كل ما في يده أو في وفقه، وإن مات ثالث فاجعل بسف مقام الأول، والثالثة مقام الثاني كافية في العمل، ثم كذلك إلى غير النهاية.

ذوو الأرحام:

و هم أربعة أصناف:

- ١ - المنتسب إلى الميت كأولاد البنات وأولاد بنات الابن.
 - ٢ - والمنتسب إليهم الميت كأجداد الساقطين والجدات الساقطات.
 - ٣ - والمنتسب إلى أموي الميت كأولاد الأخوات، وسات الإخوة، وسو الإخوة لأمة.
 - ٤ - والمنتسب إلى حدتي الميت أو حدتيه كأعمام، والأخوال، والحالات.
- و أقرب الأصناف الثاني، ثم الأول، ثم الثالث، ثم الرابع. وقيل: الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع.

والله أعلم وعلمه أتم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد

وآله وأصحابه أجمعين.

فهرس

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|--|--------|--|--------|
| الفرائض نصف العلم..... | ٣ | باب العصبات..... | ٣٥ |
| الحقوق المتعلقة بتركة الميت..... | ٥ | أحوال العصبية بنفسه..... | ٣٦ |
| ترتيب تقسيم التركة..... | ٨ | أحوال العصبية بغيره ومع غيره..... | ٣٨ |
| فصل في الموانع من الإرث..... | ١١ | باب الحجب..... | ٤٥ |
| باب معرفة الفروض ومستحقها..... | ١٣ | باب مخارج الفروض..... | ٤٦ |
| أحوال الأب..... | ١٤ | باب العول..... | ٥٠ |
| أحوال الجد الصحيح..... | ١٥ | فصل في معرفة التماثل والتداخل بين العددين..... | ٥٣ |
| أحوال أولاد الأم..... | ١٦ | طريق معرفة الموافقة والمباينة..... | ٥٣ |
| أحوال الزوج..... | ١٧ | باب التصحيح..... | ٥٦ |
| فصل في النساء..... | ١٨ | فصل في معرفة نصيب كل فريق..... | ٦٢ |
| أحوال الزوجات..... | ١٨ | فصل في قسمة التركات بين الورثة والغرماء..... | ٦٤ |
| أحوال بنات الصلب..... | ١٩ | فصل في التخارج..... | ٦٧ |
| أحوال بنات الابن..... | ٢٠ | باب الرد..... | ٦٨ |
| صورة مسألة بنات الابن..... | ٢١ | باب مقاسمة الجد..... | ٧٤ |
| أحوال الأخوات لأب وأم..... | ٢٥ | باب المناسحة..... | ٨٠ |
| أحوال الأخوات لأب..... | ٢٦ | باب ذوي الأرحام..... | ٨٥ |
| أحوال الأم..... | ٢٨ | فصل في الصنف الأول..... | ٨٨ |
| أحوال الجدة..... | ٣٠ | فصل اعتبار الجهات في التوريث..... | ٩٥ |
| الجدول المشتمل على الأجداد والجندات..... | ٣٢ | فصل في الصنف الثاني..... | ٩٨ |

| | | | |
|--|-----|-------------------------------------|-----|
| فصل في الصنف الثالث..... | ١٠٠ | حصص ذوي الفرائض..... | ١٣٤ |
| فصل في الصنف الرابع..... | ١٠٤ | بيان العصبات..... | ١٣٥ |
| فصل في أولادهم..... | ١٠٦ | مخارج الفروض..... | ١٣٥ |
| فصل في الخثى..... | ١١٣ | العول التصحيح وغيره..... | ١٣٦ |
| فصل في الحمل..... | ١١٧ | ذوي الأرحام..... | ١٣٧ |
| فصل في المفقود..... | ١٢٥ | طريق تقسيم التركة..... | ١٣٧ |
| فصل في المرتد..... | ١٢٨ | أحكام التركة للخثى وغيره..... | ١٣٨ |
| فصل في الأسير..... | ١٣٠ | الرسالة المفيدة في علم الفرائض..... | ١٣٩ |
| فصل في الغرقى والحرقي والهدمي..... | ١٣٠ | أحوال الرجال..... | ١٣٩ |
| الجدول الذي يتضمن بيان حق كل جنس من | | أحوال النساء..... | ١٤٠ |
| أصحاب الفروض والعصبات مفردا أو متعددا... | ١٣٢ | أحوال العصبات..... | ١٤١ |
| ورسالة جامع الفرائض (منظوم)..... | ١٣٤ | أحكام الحجب والعول..... | ١٤٢ |
| كيفيت تقسيم المال..... | ١٣٤ | أحكام القسمة والرد..... | ١٤٣ |
| موانع ارث..... | ١٣٤ | ذوو الأرحام..... | ١٤٤ |

مكتبة البشائر

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

| | |
|---------------|----------------------|
| السراجي | شرح عقود رسم المفتي |
| الفوز الكبير | متن العقيدة الطحاوية |
| تلخيص المفتاح | المراقبة |
| دروس البلاغة | زاد الطالبين |
| الكافية | عوامل النحو |
| تعليم المتعلم | هداية النحو |
| مبادئ الأصول | إيساغوجي |
| مبادئ الفلسفة | شرح مائة عامل |
| هداية الحكمت | المعلقات السبع |
| | شرح نخبة الفكر |

هداية النحو (مع الخلاصة والتصارين)

متن الكافي مع مختصر الشافي

رياض الصالحين (غير ملونة مجلدة)

ستطيع قريباً بعون الله تعالى

ملونة مجلدة/ كرتون مقوي

| | |
|----------------|----------------|
| الجامع للترمذي | الصحيح للبخاري |
| | شرح الجامي |

ملونة مجلدة

| | |
|------------|--------------------|
| (٧ مجلدات) | الصحيح لمسلم |
| (مجلدين) | الموطأ للإمام محمد |
| (٣ مجلدات) | الموطأ للإمام مالك |
| (٨ مجلدات) | الهداية |
| (٤ مجلدات) | مشكاة المصابيح |
| (٣ مجلدات) | تفسير الجلالين |
| (مجلدين) | مختصر المعاني |
| (مجلدين) | نور الأنوار |
| (٣ مجلدات) | كنز الدقائق |

| | |
|------------------|---------------------------------|
| تفسير البيضاوي | التبيان في علوم القرآن |
| الحسامي | المسند للإمام الأعظم |
| شرح العقائد | الهدية السعيدية |
| أصول الشاشي | القطبي |
| نخبة العرب | تيسير مصطلح الحديث |
| مختصر القدوري | شرح التهذيب |
| نور الإيضاح | تعريب علم الصيغة |
| ديوان الحماسة | البلاغة الواضحة |
| المقامات الحريية | ديوان المتنبي |
| آثار السنن | النحو الواضح (ابتدائية، ثانوية) |

Book in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German)(H. Binding)

Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)

مکتبہ التبلیغی

طبع شدہ

رتلین مجلد

| | |
|---------------|-------------------------------------|
| تیسیر المنطق | فارسی زبان کا آسان قاعدہ |
| تاریخ اسلام | علم الصرف (اولین، آخرین) |
| بہشتی گوہر | تہذیب المبتدی |
| فوائد مکہ | جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ |
| علم النحو | عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم) |
| جمال القرآن | عربی صفوۃ المصادر |
| نحو میر | صرف میر |
| تعلیم العقائد | تیسیر الابواب |
| سیر الصحابیات | نام حق |
| کریما | فصول اکبری |
| پند نامہ | میزان و منشعب |
| پنج سورۃ | نماز مدلل |
| سورۃ لیس | نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا) |
| آسان نماز | عم پارہ درسی |
| منزل | عم پارہ |
| | تیسیر المبتدی |

کارڈ کور / مجلد

| | |
|--------------|--------------------------------------|
| فضائل اعمال | اکرام مسلم |
| منتخب احادیث | مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) |

زیر طبع

مکمل قرآن حافظی ۱۵ سطری
بیان القرآن (مکمل)

رتلین کارڈ کور

| | |
|---------------|--|
| آداب معاشرت | حیات المسلمین |
| زاد السعید | تعلیم الدین |
| جزاء الاعمال | خیر الاصول فی حدیث الرسول |
| روضۃ الادب | الحجامہ (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن) |
| آسان اصول فقہ | الحزب الاعظم (سینے کی ترتیب پر) (مکمل) |
| معین الفلسفہ | الحزب الاعظم (پٹے کی ترتیب پر) (مکمل) |
| معین الاصول | عربی زبان کا آسان قاعدہ |